

٥٨٢
م

شرح البسطة والحمد لله ، تأليف أحمد بن أحمد السنهياطي
- ٩٩٥ هـ . بخط سليمان بن مقبل الهساري الحنفي

الشافعي سنة ٩٩٦ هـ .

٥٢٥ × ٢٠٥ سم

٢١ س

٥٤ ق

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ص ١ - ٧٠) ، خطها نسخ

٢٠٦ م

مستند ، طبع .

دار الكتب المصرية (: :) ، مسجد الطوائف (: :)

١ - التفسير والقرآن الكريم ، تأليف أحمد بن أحمد السنهياطي ،
أحمد بن أحمد السنهياطي ،
١٩٥٠ هـ ، سنة النسخ

٥٨٢
م

الكلام على البسطة ، تأليف أحمد بن أحمد السنهياطي

الشافعي ؟ . كتب في القرن العاشر الهجري تقديرا .
صفحتان ٣٠ س

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ص ٨ - ١٠٩) ، خطها

٢٠٦ م

نسخ ، قيق .
١ - التفسير ، علوم قرآن ، السنهياطي ، محمد ؟

ب - تاريخ النسخ

هذا الذي لم ازله من الجوهر وانشره حتى بلغت به ما كنت امله
 قدم عليه وجانب من بجانبه فانتم انت في انت حامله
 ٦٦١ فزجعتني بكونه

كتاب شرح السيرة والحمد لله

بالفيل الامام العالم العلامة
 والبحر المحرر الفهامة زين النخلة
 حجة العرب سيدنا واولادنا
 وشيخنا سدي احمد

طاب الدين
 بن عبد الحق
 الشنيطي

ابقاه الله
 تعالى
 ونفعنا

بالمسلمين
 امين



ومن يطل الاعلى من العيش ليرى
 اذ ارضت ان تحبي سعيد افلا تترك
 حريصا على الدنيا رهين عبود
 علي حالة الارضيت بدود

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	اسم الكتاب	شرح السيرة والحمد لله
	اسم المؤلف	ابن عبد الحق الشنيطي
	تاريخ النسخ	٩٩٦
	عدد الأوراق	٥٤
	ملاحظات	القياس ١٥x٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم وفقنا لما تحب وترضى
الحمد لله كما ينبغي بحلال وحسنه **الدابر** والصلوة والسلام على سيدنا
 محمد النافع الخاتمة وعلى آله واصحابه الاما جد الاكارم وبعد
 فهذا شرح لطيف على المقدمة التي وضعها شيخ الاسلام **عبد**
الاعلام خاتمة المحققين زين الملة والدين ابو يحيى زكريا الانصاري
 الشافعي في الكلام على البسملة والحمد لله وغيرهما من امور ستاتي مفصلة
 بكل مراقبته وينبغي ان يفهم معلقها ويوضح مجملها والله اكبر ان
 ينفع به كما نفع باصله وان يجعله خالصا لاجله انه على ما يشاء قدير
 وبالاجابة جدير قال المصنف رحمه الله **بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله**
 جعل البسملة والحمد لله متبدا لهذه المقدمة ليحصل البركة فيها كما يدعي عليه
 حديث كل امرئ بال اي حال يحتمل شرعا فيخرج المحرم والمكروه لا يتبدل
 فيه بالحمد لله فهو اجدر ويوجب معنى اقطع اي متطوع البركة بنا على الظاهر
 من ان البسملة متبدا فان قيل الذي جعل متبدا البسملة لا الحمد لله
 فالعمل بغيرها مع ما مستعد راجب **بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله** الذي
 يعتبر متبدا من الشروع في الشيء الى حين الاخذ في المقصود او يحمله
 فيها على الاعمال الحقيقية والاضافي او في الاول على الحقيقي وفي الثاني
 على الاضافي القريب منه بان تذكر الحمد لله عقب البسملة متصلة بها كما يدل
 على ذلك القرآن فهو مبني على الحقيقة العمل بالحدِيثين ثم ما افهمه ما تقر من
 انه يشترط في تحصيل البركة الابتداء بالبسملة والحمد لله متصلا على المال
 والافاضل البركة تحصل بالابتداء بغيرها بل وبغيرها من كل ذكر لله تعالى
 كما افهمه دفع جميع للتعارض بين الحديثين بان ذاك لو اعتبر خصوص البسملة

كلام لا يتبدل في كل
 بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله

او التفاضل

والحمد لله الواردتين فيها وقد ورد ما يدل على ان الاعتبار انما هو جهة عمومها
 وهو كونها ذكرا وهو صريح كل امرئ بال اي ما فيه ذكر الله الحمد لله
 فان قلت فيه حمل المقيد على المطلق والجايز العكس قلت ذلك فيما
 اذا ورد مقيد واحد ومطلق فحيث ورد مقيدان بقيدين متنافيين ومطلق
 جملا عليه كما تقر فان قلت ذلك والله الما يبيد في افتتاح الامر ذي البال
 لتحصل البركة فيه امر ذو وبال فيحتاج في تحصيل البركة فيه الى سبق مثله
 ويتسلسل قلت هو محصل للبركة لها فيما افتتح به كالشاة من اربعين
 تركي نفسها وغيرها فهو مستثنى من عموم الامر ذي البال في الحديث
 فغير ما ذكر من الامر ذي البال فيحتاج في تحصيل البركة فيه او منه الى
 افتتاحه بذكر الله لكن قد ورد في بعض ذلك نوع مخصوص من الذكوة التسمية
 في الوضوء واليتميم والذبح وقراءة القرآن والاكل وهو ذلك وكالتكبير في الصلوة
 وهو ذلك وكالتلبية في الحج وقول او منه جواب عما يقال كيف يكون القرآن مثلا
 اقطع البركة عند عدم ابتداءه بالبسملة كما اقتضاه ما تقر وحاصله ما ذكره
 العون عبد السلام ان البركة في ذلك معناها ان يدفع عنه الشيطان الذي
 يوسوس في القراءة حتى يحمل القرآن على غير محمله اي يلهو عنه لا انما اوجب للقرآن
 صفة كمال وسرف بل ذلك عايد الى القاري ولما كان الحمد يقع واجبا كان الحمد
 عليه نعمة اظهر ان الحمد الصادق منه وقع لذلك بقوله **علي ما تفصل به**
 على مضمون بيان الحمد لله بالحمد المودعي بالحمد لله اذ هو ما يودعي به الحمد
 سواء اعمل خيرا او انشا كما سياتي حقيقة لا المحترمة بل الله فيكون خيرا
 ثانيا والا لا فمضطر لان المراد من آيات جميع الحمد لله تعالى بديهي
 ما تفصل عليه بمقوله **من تعالاه** فهو يفتح النون جمع نعمة بمعنى شئ به فكله

فيه كما هو محصل

اي العكس

قوله ذكر الله مبتدا
جزءه ذكره بال

والتكبير والحمد

قال احمد الله بان جميع المحامد له علي نعيه التي تفصل بها علي واحمد عليها باعتبار
 صدورهما من الله تعالى فلا يخالف ما ياتي من اشتراط كون المحمود عليه نفع لا
 اختيار بالمحمود وادافتها المفيدة للاستغراق اظهار الاستحسان للواجب من الحمد
 علي كل نعمة كما سر بقدر الطافة وهو الحمد علي كلها اجمالا لا تفصيلا لعجز الخلق عنه
 لا سئل الله عن جميعها وهي كل ملا برحمته غاربتة ومن ثم لا نعمة لله علي كافر
 وانما ملا ذلك اسناد راجع والرزق اعز منها لانه ما يمنع به حلالا كان او حراما
 خلا فالمعزلة ثم لما كان اجل النعم محمد اصلي الله عليه وسلم اراد في الحمد
 عليها الشامل له ما من يطلب الصلاة وطلب السلام من الله عليه الذين
 هما الصلوة والسلام عليه من المأمورين بها بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا
 عليه وسلموا تسليما فقال **والصلوة اي الرعدة والسلام اي السلامة علي**
سيدنا معاشر المخلوقات محمد اي اطلب من الله ان يتركها عليه زيادة في
 بها شرفه اذ الكامل يقبل الرقي في غايات الكمال فاجلولة انشائية معني خبرية لفظا
 اذ القصد ايجاد الصلوة والسلام المأمورين بها كما مر وجمع بينهما لما نقله النووي
 من كراهة افراد احداهما عن الاخر اي لفظا لا خطا فلا يكره كما يفيد كلامه في
 شرح البهجة اي كراهة شديدة فلا ياتي تصريح الغزالي بكراهته لانه محمول
 فيما يظهر علي الكراهة عن الشديدة التي عبر عنها المتأخرون بخلاف الاول والموضع
 في الافراد العرف ومحمد علم منقول من اسم منقول الفعل المضعف اي المكرر
 العين سمي به نبينا بالتمام من الله تعالى بان يكون محمد الخلق له لكرامة خصاله
 الجميلة كما روي في السير انه قيل كجده عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته
 لموت ابيه قبلها علي الصحيح لم سميت ابنة محمد وليس من اسم ابائكم ولا قومكم قال
 رجوت ان يمجده في السما والارض وقد حقق الله رجاءه علي الوجه الذي سبق في علمه

وغيره من الله تعالى وان تودوا
 نعمة الله لا تحصى هاهنا

خاتم

خاتم انبياء اي اخر انبياء الله الذي ختمهم فهو بكسر التاء اسما فاعل والذي
 ختموا به فهو بفتحها اسما لله ولا يقدر في ذلك نزول عيسى بعده لانه انما
 ينزل علي ملته علي ان المراد انه اضر من يجعله الله نبيا وما ورد خلا فالنبي
 من قوله صلى الله عليه وسلم حين توفي ولده ابراهيم لو عاش كان نبيا لا يقدر
 خلاف ذلك لان القضية الشرطية لا تقتضي الوقوع اولان المراد كما قال البيضاوي
 كان لا يبقا بمصعبه ان يكون نبيا والنبى علي المشهور انسان اوجي اليه بشرع وان
 لم يورث بتبليغه فان امر به لئلا فرسول ايضا وقيل انسان اوجي اليه بشرع
 وامر بتبليغه وان لم يكن له كتاب او نسخ لبعض شرع من قبله كموثق فان
 كان له ذلك فرسول ايضا فالنبى اعز من الرسول عليهما وقيل انهما بمعنى
 وهو معنى الرسول علي الاول فمن اوجي اليه بشرع ولم يورث بتبليغه ليس نبيا
 ولا رسول علي هذا والثاني ولعله بالهمز من النبا اي الخبر لان النبي مخبر
 عن الله تعالى بفتح الباء يجوز كسرهما بنا علي غير الاول وبلاهمز وهو الاكثر
 قيل انه مخفف المحموز بقلب همزة ياء وقيل انه اصل المحموز من النبوة
 بفتح النون وسكون الباء اي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة علي غيره
 من الخلق واستشكل كونه اصل المحموز يا خلة فها معنى واجيب بان شراكتها
 في اصل المعنى لان اخباره عن الله رفعة مخصوصة **نبت** محمد بدل
 من سيدنا او عطف بيان عليه لان نعت المعرفة اذا قدم عليها اعربت
 بحسب العوامل واعربت المعرفة كذلك وخاتم انبياء نعت لمحمد لا سيدنا ان جعل اسم فاعل
اتى وعليه هم عند الشافعي رضي الله عنه اقرار به الذين امنوا من اولادها
 والمطلب ابني عبد مناف وقيل عترته الذين ينتسبون اليه وهم اولاده واولاد
 بناته ما سئلوا وقيل امته اي امة الاجابة قال الارزقي وهو اقرب للصواب

اسم فاعل

بجاء في المتن في قوله تعالى

واختاره النووي واصل ال قيل اهل بديل تصغيره على اهل فابل الهاهزة
توصلا الي قلبها الفا فاندفع ما عساه يقال الهز انقل من الحافك عدل منها
الها وقيل اول بديل تصغيره على اول حكمي الكسائي انه جمع عربيا فصحا
يقول ال واول حركته الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وهاهزان القول
الثالث في معنى الدعاء عليه الصلوة والسلام مبني على هذا القول الثاني في اصل
ال وعلى فكر من القولين في اصله لا يقال الا للاستراف من العقلا بخلاف اهل
اقل من غيره منهم شرفا لا يقال هو للتعظيم لانا نقول تصغير التعظيم فرع عن
تصغير التحقير ولا ال فرعون لمصوره بطورة الاستراف اول شرفه في قومه
عند صر **وعلى اصحابه** الشاملين لبعض الال او الشامل لهم الال كما مر جمع لا
لصاحبه لان فاعلا لم يثبت جمعه على افعال كما ذكره الجوهري وغيره بل لصحبه
المعبر به في نسخة الذي هو اسر جمع عند سيبويه او جمع عند الاخفش
وجزمه الجوهري له اعني لصاحبه بمعنى الصحابي وهو هنا من اجتمع بالنبى
صلى الله عليه وسلم مؤمنات ومات على ذلك سواء ال اجتماعه به او لم يطل خلاف
التابعي مع الصحابي فلا بد فيه من اجتماع بالصحابي حتى يسمى تابعا والفرق
ان الاجتماع بالمصطفى يؤثر من التور العلي اضعاق ما يؤثر الاجتماع بالصحابي
وغيره من الاخبار قال اعرابي الجلف بجمعه ما يجتمع بالمصطفى مؤمنات باحكمة
بركة طلعت عليه صلى الله عليه وسلم من اجتماع به كما فرأوا من بعده او مؤمنات
ومات مرتدا لعبد الله بن حنظل ليس بصحابي بخلاف من مات بعد رؤيته
مؤمننا لعبد الله بن ابي سحر ومن استط من التعريف ومات على ذلك
لا دخال من ذكر نظرا لكونه كان يسمى قبل الردة وان ذلك كاف في صحة التعريف
اذ لا يشترط فيه الاخران عن الشامي العارض ولذلك لم يخرجه وفي تعريف المؤمن

ولا ينافيه تصغيره السابق
اد هو بالنسبة لغيره السابق

وهذا ما قاله الخطيب السجستاني وجزم بين الجلال
العلمي شرح جمع الجوامع والذي قاله الجلال وصح
ابن الصلاح والنووي وغيرهما انه لا يشترط طول الاجتماع
في التابع كالصحابي

عن

عن الرقة العارضة لبعض افراده مراده تعريف من يسمى صحابيا ولو في وقت
فلا يخالف من زاده لاخراج من ذكره مراده تعريف من يسمى به بعد موته
وهو المراد في هذا المقام كما مر من الاشارة اليه وقد تركه حافظ ابن حجر
في حاشيته في ثبوت الصحبة لورقة بن نوفل لكن المفهوم من كلامه في
شرح الصحبة ثبوتها وانما يعرف بينه وبين حنظلة بن ورقة اذ ذكر البعثة
وان لم يذكر الدعوة بخلاف حنظلة وهو ظاهر والتعريف السابق يشمل **وعلى**
اصحابه اي اصحاب الله اي الذين اصطفاهم باختيارهم من خلقه باهل
تلك المرتبة الشاملين لبعض الال وجميع الاصحاب او للايان فافوقه
منها يشمل جميع المؤمنين الذين هم الال او الشاملون لهم وللاصحاب
تنبيه افاد كلام المصم انه يجوز من غير الانبياء والملائكة بلا كراهة الصلاة
والسلام على غيرهم تنبعا للانبياء او الملائكة فتكره الصلوة وكذا السلام ما لم
يقع خطأ بالمؤمن حقيقة او تنزيلا كما في المراسلات من غيرهم على غيرهم
استتلا لا على الصحيح **نعم** يستثنى من غير النبي لقمان ومنهم على الاشهر
من اهلنا ليسا بنبيين فلا تكره ذلك من غيرهم عليهما كما في الاذكار قال لا تخاف
مير تقعان عن حال من يقال له رضي الله عنه اي وهو الاخبار غير الانبياء والملائكة
لما في القران العزيز مما يرفعها ولا يكرهان من الانبياء والملائكة على غيرهم
استتلا لا اذ صما حقهما فلمما الانعام عليهما استثنى **وتعريف**
هي من الظروف المنقطعة عن الاضافة ويجوز فيها هذا البناء على الضم على نسبة
معنى المضاف اليه والمصعب على نسبة لقطه واي بها افتد بغيره وقد
كان النبي صلى الله عليه وسلم ياتي باصلها في خطبه وهو اما بعد بديل اتصال
القائليها الا لزم اتصالها غالبا بماي يتلوها الذي هو احد ستة اشياء مذكورة

لما في القرآن من انما الله

دوي
دوي

في كتب النجومها نحو بعد من كل طرف معمول لاما او للفعل الذي هو من
 جملة ما نابت عنه وهو مما يكن من شئ قولان والاصل هنا كما يكن من
 شئ بعد الحمد والصلاة والسلام **هذه** الامور الحاضرة في الذهن او في
 الخارج **مقدمة** بكسر الدال من قد مر الالف ومعنى تقدم او بفتحها على قلة
 من قدم المتعدي اي متقدمة او متقدمة لما اشتملت عليه مما يقتضي تقدما
 او يستحق به تقدما على غيرها ويجوز ان تكون المكسورة الدال من قد مر
 المتعدي على ما سمي متقدمة من فصح على غيره ثم وصف المتقدم بوصف
 يقتضي اولها ان الامور التي هي سائر الفاظ وثانيتها انها معان وان امكن
 تاويل كل ما يرجع به الى الاخر فقال **على سبيل الاختصار** بالاضافة البيانية
 اي على طريق هو الاختصار الذي يؤدي الى الفاظ معد ما تود منه
 مع التطويل مع عدم الملل المؤدي اليه **في الكلام على البسملة** اي
 بسم الله الرحمن الرحيم **والحمد لله** اي الحمد لله المائي بها في ابتداء الامر
 ذي اقبال **المحصل البركة** **والكلام على الحمد والشكر والمدح لغة وعرفا**
 منصوبان برفع الخافض في فان قلت الكلام على الحمد من جملة الكلام على
 الحمدلة فامصرح به مع شمول ما قبله له قلت **للاشارة** الى ان الكلام على
 الشكر والمدح انما اجر من الكلام على الحمد الذي هو من جملة الكلام على
 الحمدلة المقصود هو الكلام على البسملة او لا بالذات من هذه المقدمة
مع بيان النسبة اي معصوم بذلك بذكر الكلام المبين للنسبة **بينها** اي بين
 هذه الثلاثة باعتبار ما صدقها المسمى ذلك من الكلام على تغايرها المبينة
 لمفهومها **ومع** اي ومصوحا بذلك ايضا **ذكر فوايد** اخر لا تعلق لها
 بما قبلها ولذلك وصفها بما يظهر به حكمه وذكرها مع ذلك مع عدم تعلقاتها فقال

اما اولها والاول يرجع به الى اخر البسملة
 فانها رادف لاولها على سبيل الاختصار
 الاختصار على الفاظ الدالة على المعاني وانما تأويل
 الشاغل هو جمع بين اولها في بيان مقدمتها
 في هذا الحيز وهو رادف لاولها

علة

محتملة من عرف تشعها في العلوم وفي الدين من اهمه الشئ اذا جعله محتملا
اما البسملة فالكلام عليها منصرف في اربع مقاصد وخاتمة المقصد الاول
 في الكلمة الاولى منها وهي الباء وقد ذكره بقوله **فالباء** التي فيها لا غيرها تتعلق
 بها اربع مباحث المبحث الاول فيما تنفذه من المعاني قد ذكرنا في مقبلة
للاستعانة بسم الله **او للمصاحلة** على وجه التبرك وقد اختلف في ايجها الاول
 فقبل الاستعانة لان الباء المفيدة لها هي الدخلة على الدال الفعل التي لا يوجد
 الا بها كالباء في كتبت بالعلم فكأن الفعل لما لم يكل شرعا ما لم يصدر باسمه
 تعالى نزل اسمه تعالى منزلة الاله له وحاصله انها تستعمل على جعل الموجود
 لغوات كماله بمنزلة العدم ومثله بعد من المحسنات وقيل **للمصاحبة**
 على الوجه المذكور وهذا المحرر لسلامته من الإخلال بالادب المشعر به الاول
 من جعل اسم الله الذي مقصودا لغرض لانه مع ان المقصود من جعلها الدال
 للفعل يرجع الي ذلك لان ذلك انما هو باعتبار انه يتوسل اليه ببركته وذلك
 راجع الي ما ذكره لان المقصد بذلك الورد على المسمى في ابتداء الحمد باسمه المصطفى
 كما سيأتي وهم كانوا انما يريدون بها على الوجه المذكور فينبغي ملاحظة ذلك
 في الورد عليهم ولان التحسين اذ دل على ملاءمة جميع اجزاء الفعل باسم الله
 منها اذا كانت للاستعانة ولا من مصاحبة اسمه تعالى على وجه التبرك
 انما مكشوف بفهمه كل احد ممن يبتدي في اموره وانما ويل المذكور في كونها
 للالة لا بجهت اليه الا بنظر دقيق المبحث الثاني في متعلقها الواحد لها
 ككل جار فانه يجب ان يكون له متعلق يتعلق به فيوسيلة الي عمل النصب
 المحرور في محل مجروره فهو المتعلق به في الحقيقة لكن لكونه الواسطة في خلقه
 به اطلق عليه متعلقا مجازا وقد يطلقون على مجموعها انه متعلق لكن ان

اي المعنى الثاني

اي لا ابتداء اسم الله

اي فيوسيل المتعلق الجا

اي المتعلق

استقر معنى المتعلق فيه وفهم منه بان كان خبرا او صفة او صلة او حالا وجب حذف المتعلق لقامه مقامه ومن ثم اعطي حكمه في الاعراب على المشهور ويسمى حينئذ ظرفا مستقرا والالزج حذفه ويسمى ظرفا لغوا وحينئذ فالبا المذكورة يجب ان تكون متعلقة بـ **عامل محذوف** من اللغز ثابت في التقدير **اما** **اسم مصدر** او فعل ثم اما حاله كونها **مقدمة** على البا في التقدير **او مخرجا** عنها فيه على الوجه الآتي فهذه اربعة اقسام ثم اما ان يجعل كل منها من مادة الابداء ونحوها او مادة التاليف ونحوه من كل حال على الفعل الذي جعلت البسملة متبدا له فيضمان فيها فتكون الاقسام ثمانية وذلك **فقد ابتدأ اي وابدا** والباقي او اولف مقدما او مخرجا على الوجه الآتي وسياي بيان ما هو الاوkey من ذلك **وبتقديره** اي ومع تقدير المتعلق **فعلا** من احدي المادتين المذكورتين **محل** مجموع **الحار والمجرور** **ونصب** اي منصوب على المنعولية بالفعل المذكور ويجوز ان يجعل محلها منصوبا على ذلك الحالة به بناء على المشهور السابق وعلى المنعولية باحوال المقدرة وهي مستعينا او مصاحبا على وجه الترتك على مقابله ثم في الحكم على محل مجموع الحار والمجرور بالنصب هنا وبالرفع والنصب فيما يأتي يجوز اذ المحكوم على محله به للاحتمية المبررة لكن لكون الحار كاجزاء منه جعل الحكم على المجموع **وبتقديره** اي ومع تقدير المتعلق **اسما** **مصدرا** من احدي المادتين المذكورتين **محلها** اي محل مجموعها نصب ايضا على ما التعلق مر في الفعل لكن جعل الاسم هنا مبتدأ جزه محذوف تقديره حاصل مثلا هذا هو الموافق لما قبله ان اريد بالتعلق فيه الاصطلاح المتقدم تقديره وهو المتبادر وان اريد به ما يشتمل تعلق الخبر او معموله بالمبتدأ المحل مجموعها **رفع** اي مرفوع على الخبرية بناء على المشهور بالمبتدأ المحل مجموعها السابق من انه

المحكوم عليه بعد حذف متعلقه الذي كان اسما هو الخبر وفعله جزا الخبر بانه **الخبر** لقيامه مقامه في فهم معناه منه ومن ثم كان حذفه واجبا اتفاقا **او محل مجموعها نصب** اي منصوب على المنعولية بناء على المقابل للمشهور القابل بانه **مفعول للخبر المحذوف** وجوبا كما مر لما ذكر من فهم معناه منه وان كان مقتضيا لوجوب الحذف وتسمية مجموع الحار والمجرور ظرفا مستقرا اتفاقا لا يقتضي عنده هذا القابل الحكم عليه بانه الخبر كما راعاه القابل بالمشهور وبني عليه ان محله حينئذ رفع **ولا يراد** اي على الوجهين المصاحبين لتقديره اسم مصدر **الزور** ما هو ممتنع لها من حذف المصدر **وابقا** بالنصب اي مع ابتعا عمله في **مفعوله** الذي عمل فيه اما **باشرة** اي بلا واسطة على الوجه الاول المبني على المشهور من انه حمله لان العامل في الخبر المبتدأ على الواجح **او بواسطة** اي بواسطة عمله في العامل فيه على الوجه الثاني المقابل للمشهور من انه معمول الخبر معمول له على الواجح كما عرفت ومفعول معمول الشيء معمول لذلك الشيء هذا هو الظاهر في تقدير الابرار موافقة لما مر فان كان هو المراد فاجابة ان حذف المصدر مع ابتعا عمله ليس ممتنعا على الإطلاق وانما الممتنع منه حذفه مع ابتعا عمله من حيث كونه مصدرا وهو رفع الفاعل ونصب المفعول لا من حيث كونه مبتدأ او لا لا امتنع حذف المبتدأ مع بقائه وهو جائز اتفاقا على ان كون معمول معمول الشيء معمول لذلك الشيء باطل والا لزم ان يكون المضاف اليه معمول للعامل في المضاف وهو باطل اتفاقا ولين سلما امتناع حذف المصدر مع بقاء عمله مطلقا فلا يراد ايضا لان معمول هنا جار ومجرور ومن قواعد المشهور ان الظرف والحار والمجرور **اي مجموعها يتوسع** اي يجوز **فكلاما** اي الحكم

القول

فهو

اي الحار

والجرور

اي المصدر

الذي يتوسع في غير الكثرة دورها في الكلام فغير هذا الجواب متعين
 في دفع مثل هذا الايراد على الوجه الذي سبق تحريه على تقدير من جعل
 محل الجار والمجرور نصباً على المفعولية بالمقدّر والخبير محذوف فانه لا زمر
 له ولا مخلص منه الا بالجواب المذكور **تنبه** قد عرفت ما في كلام
 المصنف في هذا المبحث وان قررناه على وجه يصح في الجملة لكن رأيت شحة
 من هذه المقدمة عليها خط المولى فمصلحاً فيها ما في هذه ونظراً متعلقة
 محذوف اسير خبر مبتدأ محذوف او فعل مقدم مأكلاً متصلاً اي من المبتدأ وهو
 الفعل او موقراً كقولك اسدي كائن او اسدي وتقدره فعلاً محل الجار
 والمجرور نصب وتقدره اسماً محلها نصب ايضاً بالخبر المحذوف وقيل
 رفع بمعلمها نايبي عن نحو كائن وقد يقال كيف يصح ذلك مع تعلّقها بنحو كائن
 المقتضى للنصب وقيل الباء متعلقة بابتداء اي المحذوف اي اسدي اي لم يكن الله
 ورد بانه يلزم حذف المصدر وابقا معموله واجيب بان الظرف والجار والمجرور
 يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها انتهى وكلامه في هذه في غاية الحسن لكن
 قوله فيها ونقد يقال ان استبعاد الجمع بين النيابة المقتضية للرفع والتعلق
 المقتضى للنصب وجواب منع استبعاد ذلك فيكونان في محل رفع على الخبرية
 عملاً بمنصه النيابة وفي محل نصب على المفعولية عملاً بمقتضى التعلق به قبل
 ظهور النصب في الظرف في نحو زيد يمددكم مع الحكم على محله بالرفع على الخبرية
 وبذلك صرح الزجاني في شرح الحاوي وبه يعلم ان دفاعاً ان تعلّقها بنحو كائن
 انما كان قبل النيابة اما بعدها فلا كما مر ولما فرغ من بيان المتعلق الاربعة
 التي اقتصر عليها وما يتبعها من بيان محال الجار والمجرور على كل اخذ شيئين
 ما هو الاولي متطابقاً **وتقديره** اي المتعلق العامل في بهم الله **كما قال**

في قوله
 ما هو الاولي

الامام

الامام محمد بن الرزي وعينه وفي نسخة قيل وتقدره **تقديره** عن لسان الله
 لا عن لسانه لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه الممتنع اولى
 من تقديره مقدم ما عليه **تقديره** او من تقديره موقراً عن لسان الله تقديره
 موقراً عن الرحمن الرحيم ايضاً لئلا يلزم الفصل بين التابع والمتبوع بما لا
 يتعين تقديره في هذا الموضع ويمكن ان يجعل عليه كلام الامام وهو الموافق
 للتعليل الثاني الا في كلامه **وتقديره** **فعلاً اولي** من تقديره اسماً اما الاول
 فلا من الاول افاده تاجيره حفيظة الاهتمام باسما الله والتخصيص
 اي قصره لا ابتداء او التاليف مثلاً على الاستعانة او التبرك بسم الله تعالى
 لا يتجاوز اي الاستعانة او التبرك باسم غيره ايضاً فيكون قصر افراد
 قال السعد التتاراني وهو الظاهر لان الفصيدة لك الرد على المشركي
 اذ كانوا يمتدّيون في افعالهم باسم الله تبارك وتعالى اختصاصاً وانما افاد
 تاجيره ذلك لانه عامل وليم الله معمول العامل وتاجراً العامل عن المعمول
 يفيد ذلك **كما** اي كناية في قوله تعالى **ايالك تعبد واياك تستعين**
 فانه مفيد لذلك كما قاله ائمة التفسير ويشهد له كما قاله السعد التتاراني
 وغيره الذوق السليم لكن قد يفيد تاجيره غير ذلك اذ كان المقام يفيد عنه
 كما فصل في محله فان قلت فلم لم يوحّر العامل في قوله تعالى اقوا باسم
 ربك ليفيد الاهتمام والتخصيص قلت اما التخصيص فلان المقام ينبغي
 عنه كما لا يخفى واما الاهتمام فلانه وان تعلّق بسم الله اهتماماً الا ان
 طلب القراءة في هذا المقام اهم منه فقدم عليه **والثاني** ما يرتب على
 تقديره بسم الله حفيظة الذي سماه ذات الله بواسطة من موافقة الاسم
 للمسمى في التقديم وان اختلفت جمته **لانه تعالى مقدم ذات** اي مقدمة

اي يبعد

ذاته على العالم وجود **الانه قد** والعالم حادث والقديم متقدم على الحادث
ولانه واجب الوجود والعالم ممكن الوجود وواجب الوجود متقدم على
ممكن الوجود وقوله **لذاته** متعلق بواجب اشارة الى ان وجوب وجوده
بالذات لا لغيره فثبت انه تعالى متقدمه ذاته وجود **افقدم** اسمه
ذكر ليوانق الاسماء المسمى في التقدير وان اختلفت جهته فيها كما عرفت
واما الثاني فلان الفعل هو الاصل في التعلق به ولزيادة المقدر بتقدير الاسم
على المقدر بتقدير الفعل كما علم من **وقال بعض** على محالها للامام الرازي
وغيره في هذا الثاني ليس تقديره فعلا او لم يكن تقديره اسما بل **تقديره اسما او لم**
من تقديره فعلا لما فيه من بقاء احد وكفى الاستناد ومن قلة المقدر
اذ هو بتقديره اسما مفرد وبتقديره فعلا جملة ودفعها ظاهر لما سئل
فالاوجه الاول دون الثاني **وان** **لست** ذلك البعض **للمبرتين والاول**
للكوفيين لما عرفت مع انه يخرج ايضا وجه اخر وهو ان الجملة
عليه فعلية مضارعة وهي مفيدة للتحدد الاستمراري بخلاف الجملة
على الثاني فاما اسمية وهي مفيدة للثبوت الاستمراري في الاول انب
بالمقام كما لا يخفى في الكلام في القسمين المضمومين للاقسام الاربعة
التي اقتصر عليها اعني جعل المقدر من مادة الابتداء ونحوه او من مادة
التاكيد ونحوه ابها الاولى وقد اختلف فيه والراجح انه الثاني لان جملة
من المادة الثانية امتش بالمقام واقوي بتأدية المرامد لانه حينئذ
على تلخيص الفعل كله بالبسملة على وجه التبرك والاستعانة لا يقال
بل الاول اولى لان المادة الاولى اعتمدت الثانية وكانه اولى بان تجعل
المقدر منها كما قدر النجاة متعلق الطرف المستقر من مادة الكون ونحوه

من

من المواد العامة لا نأقول ذاك اذ لا يوجد قرينة الخصوص والا
جاز كما هنا ان يتدر عام التوجيه الاعراب وان يُقدَّر وهو الاولي من
المادة المطابقة لتلك القرينة كزيد على الفرس اي ركب ولا يخرج ذلك
عن كونه طرفا مستقرا كما حققه السيد وقضيت وجوب الحذف حينئذ
وانتقال الصفة المحذوف اليه وقد صرح في المعنى بخلافه فيها **تنبيه**
قال في الفتوحات المكية عندي ان البسملة في اول القرآن متعلقة بما قبله
فان الله تعالى لا يجده الا باسمائه وغير ذلك لا يكون ولا ينبغي ان يتكلف
في القرآن محذوف الا لضرورة ولا ضرورة هنا فاذا قال العارفي السيد
الله الرحمن الرحيم الحمد لله على الباطني الحمد من معنى الفعل كما قلت لا ينبغي
على الله تعالى الا باسمائه الحسني واما قوله ان المصدر لا يعمل عمل الفعل
الا اذا تقدمت واما اذا تأخرت فتضعف عن العمل فعند غير مرصبي
في التحليل لانه يحكم من الخوي انتهى أي ان سائر انه غير صحيح معتبر
في الطرف عنده وقد مر انه معتبر فيه قال بعضهم وما قاله بعد
من جهة اللفظ والمعنى فان القصد هو هنا اي نفس الحمد لا الى متعلقه كما لا
يخفى **المبحث الثالث** في توحيد تحريكها بالكسرة مع انها حرف متحرك والا
صل في الحروف المفردة ان تحرك بالفتحة لا تحركها بالهمزة في تحريكها بوضعها
على حرف واحد ناسبت تحريكها بالفتحة التي هي احد الحركات وقد بينته
بقوله **وكسرت** اي وحركت بالكسرة على خلاف الاصل لعدم انفكاكها عن
الحرفية والجرا الذي هو الكسرة اصالة بخلاف غيرها من حروف الجرا المفردة
غير الهم الدخلة على المظهر منه ما ينفك عن حرفية الكاف والتا وما ينفك
عن الجرا كالواو وانما كان ذلك مقتضيا لتحريكها بالكسرة قال السيد التفتازاني

٨

اي تصحيح الاعراب

اي ص

صل

أما الحرفية فانها تقتضي البناء على السكون الذي هو عدم الحركة والكسر
 يناسب لعدم لفظه اذ لا يوجد في الفعل ولا غير المنصرف من الاسماء ولا
 في الحروف الا نادرا واما الحروف **للتاسيس** حركاتها التي هي الكسرة **عما لها**
 الذي لا يتغلب عنه وهو الجواز الذي هو الكسرة اصاله كما مر ومن ثم كانت اللام
 مثلها لكونها اذ اظلمت على منظرها لانه اعتبر في علة كسرها ذلك مع قصد الفرق
 بينها وبين لام الابد او هي مع دخولها على المضمر لا تلتبس بها لان لام
 الابد لا تدخل الا على الضمير المرفوع المنفصل وسياتي في اخر المبحث الخامس
 من المقصد الثاني سبب تلوينها الذي هو المبحث الرابع واخره ثم حكمه سطر
 لدينا مثل ما هذا فائدة قبل الكتب المنزلة من السما الى الدنيا هاية واربع
 صفحتين وهي ستون صحيفة وصفت ابراهيم وهي ثلاثون وصفت موسى
 قبل التوراة وهي عشرة والتوراة والانجيل والزيور والفرقان ومعاني
 كل الكتب مجموعة في القرآن ومعاني كل القرآن مجموعة في الفاتحة
 ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني البسملة مجموعة في بابها
 ومعناها هي كان ما كان وفي يكون ما يكون زاد بعضها ومعاني البسملة
 هي تنطقها اي انا نقطة الكون مني كان ما كان ومعني يكون ما يكون انتهى
 المقصد الثاني في الكلمة الثانية في البسملة وقد ذكره بقوله **والاسم** يتعلق
 به خمس مباحث المبحث الاول في معناه وما يتبعه وقد ذكر ان معناه **لغة**
 اي في لغة العرب **ما** اي لفظ **دال** بالوضع لا بالعقل ولا بالطبع مفردا او مركبا
على معنى **سمي** اي محمول ذلك اللفظ دالا عليه كما يعلم من تعريف
 التسمية التي فاندفع ما يقال يلزم على هذا التعريف الدور حيث اخذ الاسم
 في ضمن تعريف الاسم وهو اعلم من التعريف الذي بعده عموما مطلقا كما سيظهر

هذا التعريف هو الذي
 لا يخلو من
 ما لا يخلو من
 ما لا يخلو من

لذ

كذلك ومعناه **عرفا** اي في عرف النحاة **ما** اي لفظ **دال** بالوضع كما مر
مفردا حال من الضمير **دال** العايد على ما احتراز عن ما دل مركبا فليس
 باسم والمفرد لفظ لا يدل جزوه على جزء معناه المقصود منه عبد الله
 والحيوان الناطق علمين والمركب **جوز** لفظ دل جزوه على ذلك منه ذان
 غير علمين وقوله **على معنى** متعلق بـ **دال** وانما لم يقدمه على مفرد البسملة
 ليظهر كونه حالا من معنى مع امتناعه لفظا وهو ظاهر لان الافراد
 والتركيب انما يتصف بهما المعنى تبعالا تصاف اللفظ بهما الذي هو
 الحقيقي كما عرفت وقوله **في نفسه** صفة لمعنى والضمير عايد عليه
 او على ما اي معنى كان في نفسه او في نفس اللفظ الدال عليه
 والمراد بكونه المحقق في نفسه على الاول استقلاله له بالمفهوم
 فلا يحتاج في نفسه من اللفظ الدال عليه الى ضمير لفظ اخر اليه وبكونه
 المعنى في نفس اللفظ الدال عليه على الثاني دلالة عليه من غير
 احتياج الى ضمير لفظ اخر لا استقلاله بالمفهوم بل فهمه منه يتوقف
 على ذكر متعلقه المتوقف بعقله عليه كالاتي المدلول عليه من في
 قوله سر من البصرة الى الكوفة فانه يتوقف فهمه على ذكر البصرة
 والبصرة الذين هم متعلقهم الذي يتوقف بعقله عليه لكونه محالة
 الى الابد **والله** لا حظية هو لفظ الابد المدلول عليه بلفظ الابد
 بان ذكر لكونه كليا مستقل بالمفهوم لا يتوقف فهمه على ذكر متعلق
 وان لم يرمه بعقله اجمالا ونوعا من غير حاجة الى ذكره وهذا الكونه
 جزئيا من جزئياته غير مستقل بحال يتوقف فهمه من اللفظ على ذكر
 متعلقه المخصوص لكونه حالة له كما عرفت وهذا يظهر لكانه لا يخل

لا يخلو من
 ما لا يخلو من
 ما لا يخلو من

هذا التعريف هو الذي
 لا يخلو من
 ما لا يخلو من

هذا التعريف هو الذي
 لا يخلو من
 ما لا يخلو من

ان كان صفة فعلا كالحاق ولا عينه اي زايده عليه ولا غيره اي غير منفك
 عنه ان كان صفة ذات كالعلم وعلي قول غيره السابق ايضا عينه في
 في الجاهد وهو غير حسن المبحث الثاني في بيان ان الابتداء بالبسملة
 مع اسمها كالحاقه عليه ابتداء كرايه وقد ذكره في ضمن جواب مقدر تقديره ان
 يقال المبتدئ بالبسملة ليس مبتدئ بابتداءه اذ انما هو اسم ما يقع من
 ذلك فلم يقل بالله بدل بسم الله فيها ليكون ابتداءه حينئذ بذكر الله
وجوابه انه انما لم يقل بالله بدل بسم الله فيها لانه اذا قال بسم الله
 كانه قال بالله لان كل حكم **ورد على اسم** محمول على انه وارد
على مدلوله لانه الظاهر منه فلا يحمل على انه وارد عليه نفسه **الا**
بقرينة كاستماع وروده عليه لوله عند الحكم **قوله** الخوي **ضرب**
فعل فان الحكم بالفعلية فيه انما هو وارد على ضرب نفسه لا على مدلوله
 من احداث الزمان بقويته امتناع وروده عليه اذ الفعلية المحكوم بها
 انما تنصف بها عينه اللفظ فان قلت كيف حكم على ضرب في التركيب
 المذكور انه فعل والمحكوم عليه لا يكون الا اسما قلت **ذا** في المحكوم
 على مدلوله انما المحكوم عليه نفسه كما هنا فلا يلزم ان يكون اسما
 بل يكون فعلا وحرفا وغيرهما قال ابن مالك وقول جمع منهم الرمي المحكوم
 عليه فيما ذكر ليس هو ضرب نفسه بل ضرب اخبر مدلول عليه به كما قال
 السيد رحمه الله ليس بصحة لان دلالة اللفظ على انفسها ان شئت فقل
 بالوضع قطع الشبهة في اللفظ المحملة كقولك جئت محمدا ودعوي وضع
 المحملات للدلالة على انفسها لا يتقدم عليه من لا شك في مساحاة اللفظ
 والتحقيق ان اللفظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية في انفسها بل بالقياس

الحمد لله سلف السبع المثل
 سليمان السار مدله على زلولة
 الى ضاح الحى والمحسن
 كثر نوله السواهر مدله

هذا هو الوجه في ان
 الحكم على المدلول
 لا على الضمير
 لان المدلول هو
 الذي هو المراد
 من اللفظ

هذا هو الوجه في ان
 الحكم على المدلول
 لا على الضمير
 لان المدلول هو
 الذي هو المراد
 من اللفظ

الى

الحيا وضعت هي بارها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بها
 ثبت له في نفسه وتلفظت به واجرت الحكم وقلت ضرب مثلا مركبا
 من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب والاعلى هي هو المحكوم عليه بالتركيب
 بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد اخصرت في ذهن السامع بان تلفظ
 به وكذلك اذا حكم على لفظ بالقياس الى ما وضع له وعنى بارايه بما اذا
 قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان
 كان فعل ماض انصافه بالمحكوم به مستغناؤه من غيره والمقصود انه
 فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه انتهى **وذلك** الحكم الكلي المذكور
 الموجه بما مر ظاهره **لان** اذ قيل **ذكر** اسم زيد الذي هو جزئي من جنسائه
فليس معناه المحمول عليه **انه** ذكر لفظ الاسم بل هو انه **ذكر** لفظ زيد بالاضافة
 البانية **لان** مدلول اسم زيد الوارد عليه الحكم بالذات **لانه** اي
 مدلول اسم زيد كما هو ظاهر مما مر في تعريف الاسمية **اللفظ الدال**
عليه وهو بحسب الواقع **لفظ زيد** فيحمل الحكم الوارد على اسم زيد
 على انه وارد عليه واذا ظهر ذلك فيما ذكر بالوجه المذكور **فلك** ان يقاس
 عليه في ذلك **بسم الله ابتدي** الذي هو اصل بسم الله الصادر ممن
 ابتداء فعله به على احد الوجه السابقة فيه فيقال وان لم يكن على
 الاسلوب السابق ليس معناه المحمول عليه ابتدي بلفظ اسم الله بل
معناه ابتدي بمدلول اسم الله وان اريد باسم الله اللفظ الدال على مجرد
 ذات الله **لفظ الله** بالاضافة البانية **فكان** اي المبتدي بسم الله
 المقدر بسم الله ابتدي على ما مر **قال** والحالة هذه **بالله ابتدي**
 وحينئذ يتوجه عليه ان يقال اذا كان الامر كذلك فليكن له بات به نفسه

اذ مقتضى الاسلوب السابق
 ان يقال ليس معناه انه ابتدي
 بلفظ الاسم بل انه ابتدي
 بالمدلول اسم الله
 الله
 اضع

وجوابه انه انما **البركات** ببل اي بالدال عليه **عزرا** بعد الاثبات به والاثبات
ببسم الله الدال عليه **عن ابي حنيفة** السامع عند الاثبات به ارادة الحكم على مدلوله
بالقسم وليس مرادوا وانما المراد الحكم على لفظه بالابتداء **الاستحالة** الابد
مدلوله على معنى التبرك او الاستعانة به ومع ذلك فليس مراد **او خصلا**
بذلك **لكنه الاجمال** او **التفصيل** بعده المتشوقة اليه النفس عند الاجمال
المتقدم عليه وتلك النكته انه يكون اوقع في النفس حينئذ حصوله لها عند
تسوقها اليه وهذا ظاهر في كون الاضافة بيانية المبني عليه قوله السابق
وهو لفظ الله ان لم يقر على الوجه السابق فيه المبني على انها غير بيانية
الموافق لإشباع المضاف اليه بالرحم الرحيم لا يتحقق وتقول **واشعار** بذلك كون
اسم في لسان الله المسمى به **فكذلك** مفردا مضافا **بالشجر** المفيد **كون التبرك** ان
جعلت اباله **والاستطارة** ان جعلت **كأجمع اسماء الله تعالى** المبحث الثالث
في الخلاف فيما استثنى منه المعنى عليه الخلاف في اصله وقد ذكره بقوله
والاسم عند البهمن مشتق من السمو وهو العلو معنى ووزنا والمناسبة
في المعنى المشترك وجودها بين المشتق والمشتق منه موجودة بينهما
لانه اي الاسم اي ما صدق كزيد مناسب للسموي معناه وهو العلو
لانه يدل على مسماه ف بسبب دلالة عليه **يعليه** من خصائص الحنا
الي منقطة الظهور بقوله **ويظهر** عطف تفسير وعلى هذا فاصله قد علم
بسمو بوزن فعل قال السخاوي في شرح المفصل بكون العين مع كسر
الفاو ضمها لامع فتحها والجمع على فعول كفلين وفلوس ولم يشع قال
واجاز قوم فتح التامع فتح العين كما في ابن جرير عمل فيه كما عمل في اخوانه
العشر عند همر تخفف بخذف تجزؤه ثم تعويض همة الوصل عنه عند الابد



بعد تسكين اوله توصلا للنطق بالسكن المتعذر او المتعسر عنده على القولين
في ذلك فصار وزنه في ذلك افع فظهر ما ذكره على تسكين اوله على ان
العلامة الامل قال لا حاجة الي ان يعلل بسكني لان اوائل هذه الاسماء وعجزها
من حروف المباني **الاصلي** فيها السكون فلا يحتاج لتسكينها الي علة وانما
يحتاج الي ذلك تخفيفها وفيه سمي **وعند الكوفيين** مشتق **من الوسم وهو العلامة**
معنى والمناسبة المشتركة وجودها بين المشتق والمشتق منه موجودة
بينهما **لانه** اي الاسم اي ما صدق في مر **علامة على مسماه** لانه دال عليه
وذلك هو العلامة عليه اذ علامة الشيء هي الدالة عليه وقوله من الوسم
اولي منه قوله غيره من السمة وان كان اصل السمة لتلاوته مما يلزمه
من اتخاذ لفظ المشتق منه الشيء واصلة المخالف للغالب وان كان غير
مضمر اكتفاء بغيرها اعتبارا فان اصله عند همر ذلك ثم عمل فيه كما عمل
في اخوانه العشر عند همر فخذف اوله تخفيفا ثم عوض عنه همة الوصل
عند الابد توصلا للنطق بالسكن كما مر فصار وزنه **اعل** فان قلت
جعلها عوضا عند الفريقين بناء على استقامتها في الرفع قلت ممنوع وانما الثاني
له جعلها بوزن **وهما** لم يجعلها كذلك وانما جعلها عوضا وهو غير متاف ذلك
اذا الغرض منه تكميل الكلمة لا اقامة حرف مقام المحذوف ومن ثم لم يرد في
التعويض عن غير الحركة جعل العوض في غير موضع التعويض وبه ترجح مذهب
الفريق الاول لكن قال بعض الفريق الثاني ان الحركة الماني بها عن المحذوف
وانما هي همة قطع اي بما يلا عنه كما في اعاء واشاح لكن لما كثر استعمال الكلمة
عوملت تلك الحركة معاملة همة الوصل وعليه فوزنه حينئذ كوزنه
قبله فعل **واصح كل من** اي من الفريقين **عليه** **مسماه** السابق **لانه** فلا

خذ فها من الله من البسملة المبتدأ بها سور القرآن كسرة الاستعمال فالحق
 فيه ومن غير ما سبق في الصورة **فان قلت** قد علم من ذلك جواب لم حذفت
 من اسمي بسم الله ونحو باسم ربك وكاسم الله مع انما في الجميع هجرة وصل
 القياس عدم حذفتها كما لم يجر جواب **لم حذفت** من اسمي **بسم الله دون الله**
والرحمن والرحيم من البسملة فلم تحذف منها في الجميع **هجرة وصل** القياس
 عدم حذفتها كما مر اذ لم يجر جواب **بسم الله** من ذلك كما لا يخفى **قلت** جواب
 ان ذلك ليس لموجب وانما هو اتباع كخط المصحف العثماني فلا يسبغ عن موجب
 مخالفته للقياس **اذ خطن لا نقاس** اي لا يلزم ان يوافق القياس **خط المصحف**
 العثماني **وحظ العرضين** وفي ذلك اشارة لسقوط السؤال الاول ايضا لكن
 اجاب بعضهم عن السؤال الثاني بعد جوابه عن الاول بما مر بان موجب ذلك
 اتصال الباء باسم وامتزاجها به بحيث لا يمكن فصلها عنه بخلاف ما قبل
 كل من الله والرحمن والرحيم فليس متصلا به كذلك ان يمكن فصله عنه بالوقف
 عليه في الاملا والاستملاء **هذا** وقد قال بعضهم لا حذف وانما الباء داخله
 على سبيل كسر اوله او ضم ثبوته سكن اوله فزار من نواحي الكسرات او الاستعمال
 من الكسرات الضمة وعلى القول بالحذف فانما **هلكت الباء** لان **لن** طوحتها المذكور
علي حذف الالف اي الالف المحذوفة او النسخة الحرفية الذي ابتدئ به كتاب الله
 ثم طرد في غيره واما على القول بعدم الحذف فانما طوحت للثاني فقط كما هو ظاهر
 المقصد **الثالث** في الكلمة الثالثة في البسملة وقد ذكره بقوله
والله يتعلق به اربع مباحث الاول في علميته ومسماه الذي هو علم الله
 قد لوانه **علم** بالغلبة التقديرية كما سيأتي تحقيقه لا اسم علمي ولا صفة
 وسياتي اخلاف في اصله اهو اسم او صفة وعدل عن قول غيره اسمي قوله

في قوله بسم الله الرحمن الرحيم
 في قوله بسم الله الرحمن الرحيم
 في قوله بسم الله الرحمن الرحيم

في قوله بسم الله الرحمن الرحيم
 في قوله بسم الله الرحمن الرحيم
 في قوله بسم الله الرحمن الرحيم

علم

علم مع انه المراد منه لا غيره من اقسام العلم للتصريح بالعلمية المرادة
 له لا احتمال ذلك لان يراد به ما قابل الصفة وليس مراد او انما المراد
 انه اسم علم وصحة مسماه تعالى على الراجح او غيره بعد تعقله بصفاته
 الكافي في ذلك على معارضة **على الذات** المراد به الهوية الخارجية لا الحقيقة
 ولا مقابل الصفة وهو يستعمل استعمال النفس فيوثق واستعمال الشيء
 فيذكر ومنه قوله **الوجوب الجوهري** انه **المستحق لجميع المحامد** لا غيره فلا يستحق
 شيئا منها واتصافه بشئ من الصفات الجميلة المستحق عليها الحمد انما هو به
 فهو المستحق له بالحقيقة وسياتي لذلك مزيد تحقيق والمحامد جمع محمودة
 بكسر الميم بمعنى الحمد والمخلص بالذكري تعين الذات من صفاته تعالى
 وجوب الوجود الذاتي المنصرف اليه مطلق الوجوب والاستحقاق لجميع المحامد
 لا يطوار كل منها على جميعها مع دالة الثاني على اختصاصه بجميع الصفات
 كما عرفت المبحث الثاني في اصله وفيه بناء على الراجح الاي من انه عز وجل
 مستحق خلاف مبني على اخلاف فيما استحق منه فقبله لا بناء على قولك
 استحقاقه من لاه بليته اذ اعلا او من لاه بليته اذ اخصب ثم عمل فيه
 ما ياتي وقيل ولا بناء على قولي استحقاقه من لاه اذ افرغ او من لاه اذ
 كبره فاني لست واوه ههنا كما في اعطاء عمل فيه ما ياتي وقيل وهو الراجح
 نقلا ومعه لاه بناء على اقوال استحقاقه من لاه اذ اعطى وهو الراجح اذ لاه
 اذ اقام اذ لاه اذ اخصب اذ لاه اذ افرغ اذ لاه اذ اسكن اذ لاه اذ
 اوجع اذ لاه اذ افرغ فهو على هذا الثاني فعال بمعنى مفعول ثم اذ لاه عليه
 حرف التعريف فصار على القولين **اللاه** فهو على الثالث الراجح اصله الثاني
 وهو ان كان كلام المصنف مبني عليه المراد بقوله **واصله الله** **لم حذفت ههنا**

اي اللاح

في قوله بسم الله الرحمن الرحيم
 في قوله بسم الله الرحمن الرحيم
 في قوله بسم الله الرحمن الرحيم

في قوله بسم الله الرحمن الرحيم

في قوله بسم الله الرحمن الرحيم

الموجودة فيه من أصله الاول إنما على غير قياس بدليل لزوم الادغام والتعريف
 اذ لو كان على القياس كما انما اذا لمحمد وفكذلك بمنزلة الثابت على القياس
 بان خذفت تخفيفا بعد الفتح كما على الام قولان قال السيد وعلي ثانيا
 قلز وضمها ذكر المستند له الاول من خواص هذا الاسم الذي يمتاز به عن
 نظيره امتياز مسمى من سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه وبعد حذفها
عوض منها حرف التعريف الذي ادخل قبل حذفها على ما علم منه الذي هو
 الاصل الاول بان قصد ذلك فيه ولكونه عوضا عنها وجب قطع الحرف في سواد
 قلنا انها منه وهو ظاهر او ليست منه وانما اجنبت للناطق به بحرفها منه
 تجري الحركة قلها من دخل في التعريف لكن القطع يخص بالنداء وذلك لانها
 فيه تتمتع للعوضيه ولا يلاحظ معها شايبة تعريف اصلها هذا من اجتماع
 محققين وفي غيره تجري الحركة على اصلها وما استظهر من ان وجه قطعها
 في ذلك لزومها وصيرورتها كالجزم قال السيد يردده قوه كونه ردا
 بالتي حيث لم يجر واقلعها فيه مع انها جردت عن معناها معنى التعريف
 وذلك لان المحافظة على الاصل واجبة ما لم يعارضه موجب اقوي
 كالتعويض فيما نحن فيه قال السيد التقاربي وقد يقال في قطع الحرف
 انه يتوكل به الوقت على حرف النداء فيها للاسمر **ثم جعل** بعد ما ذكر من
 الحذف والتعويض ولذا الادغام **علما** على تلك الذات المخصوصة
 بالعلية التقديرية بعد ان جعل قبل ذلك بعد دخول حرف التعريف علما
 عليها بالعلية الحقيقية بعد ان كان قبل دخوله فيطلق على غيرها كالحققة
 السيد وغيره وسائر الفرق بين الغلبتين في المقصد الرابع ان شاء الله تعالى
 وادعى البلقي ان اللفظ مخصوص بالذات المخصوصة لا يطلق على غيرها

هذا هو الوجه
 وهو قوله السيد
 في قوله السيد
 في قوله السيد

١٥
 وان اطلاق الكثرة له على غيرها من تعنيهم في كثرهم نظير ما ياتي في الرحمن
 واطال في ذلك وهو حسن وان كان مخالفا للاحكام **ثم** ما ذكر
 من علمية الله هو احد قولين مبنيين على القولين في اصله المذكور هو اسمر **هل**
 او صفة فاعلم صفة فهو اعني الله ليس بعلم وعليه البضاوي قال
 لكنه لما علمت عليه سبحانه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم
 مثل النجم والحقبة اجري مجري العلم في اجزاء الوصف عليه وامتاع
 الوصف به وعدم تطرق احتمال الشك اليه وقيل اسم هو علم وعليه
 الزمخشري وهو الراجح وقد استدل الزمخشري على اسمية اصله
 بانه يوصف ولا يوصف به لا تقول شي الله وتقول الله واحد انتهى
 قال السيد وتحقق ان الاسمي المتقابل للفعل والحرف قد وضع
 لذات مبهمه باعتبار معنى معين يقوم بها فيكون مدلوله مركبا من
 ذات مبهمه لم يلاحظ معها خصوصية صلا ومن صفة معينة
 فصحي الملاقاة على كل منصف بهذه الصفة ومثل ذلك يسمى صفة وذلك
 اي اللفظ المعنوية يسمى مقامي للاطلاق كالمعبود مثلا ويلزم ذكره صوف
 معه لفظا او تعدد مراتبها للذات التي قام بها المعنى وقد وضع لذات
 معينة ولا يلاحظ معطائي من المعاني القابلية بما فيكون اسما
 لا يستنبط بالصفة كرس وارسل وقد وضع لهما ويلاحظ في الوضع معني
 له نوع تعلق بها وذلك على قسمين الاول ان يكون ذلك المعنى خارجا
 عن الموضوع له وسببا باعتنا لتعني الاسم بآثاره كما ختم اذا جعل
 على الذات فيه حرفة الثاني ان يكون ذلك المعنى داخل في الموضوع له
 فيترك من ذات معينة ومعني مخصوص كاسم الآلة والزمان والمكان

اي الاسم
 اي اللفظ

وهذان القسمان ايضا من الاسماء والمعتبر فيها مرجح للتسمية لا مصلح للاطلاق
فلا يظن ان في كل ما يوجد فيه ذلك المعنى ولا يقعان صفة لشي لكن ربها
يشتبهان بالصفة والاختيار اشد اشتباها لان المعنى المعتبر في الوضع
داخل في مفهوم كل منهما ومبني الفرق انهما يوصفان ولا يوصف بهما
على عكس الصفات وحسب وجد في الاستعمال الله واحد ولم يوجد شيء الله
مع كثرة دورانه على الالسنه عني انه من الاسماء دون الصفات وهكذا
حكم كتاب واما ما اعتبر فيه المعاني مع خصوصية تلك الذات
استعمل في **قاعدة** تفخري تعلق الامر الله اذا التفت ما قبله او انصرف اذا
انصرف لا يفخر حينئذ اتفاقا كما قاله السعد التتاراني وغيره اي من
القراف لا يخالف ما قاله البضاوي من ان **سبح** قولا بتفخيرا مطلقا استعمل
المبحث الثالث في كونه عربيا او مغربا وقد ذكره بقوله **وصو** في الاصل
والحال عربي وضع لسماء في اللغة العربية **عند الأكثر** من العلماء
وزعم ابو زيد البلخي من المعربة انه في الاصل مغرب بتسديد الرازي اعجمي
وضع اصله للذات المخصوصة في اللغة العجمية وهو لا هاء بالمد **سبح**
عربية العرب اي استعملته في ذلك بعد تغييره بحذف حرف اللام ثم ادخل
ال عليه وعلوه هذا القول **ف قيل** انه في الاصل **عبري** بكسر العين
اي عبراني **وقيل سرياني** قال البلخي وهذا القول يعني القول بانه اعجمي
لا يثبت اليه ولا دليل عليه اذ لا يقارن اي اشياء العجمية بغير دليل انتهى
وعليه فليس يشتق جرما وعلى الاول ففي كونه مشتقا قولا ان ترجمها
انه مشتق وعليه ما مر من الاقوال كما تقدم **سبح** اطلاق العرب عليه علي
القول به مبني على اطلاق العرب على العلم الذي استعملته العرب فيما وضع له

الذي هو المعرب على الاطلاق
الذي هو الصفة والقسم الثاني

في الخلاف

في

في غير لغتهم وظاهر كلام ابن السبكي في جمع الجوامع انه لا يطلق عليه
حيث عرئ العرب فيه بانه لفظ غير علم استعملته العرب فيما وضع له
في غير لغتهم الا ان يحمل انه تعريف للعرب المختلف في وقوعه في القرآن بقوله
قوله عقبه وليس في القرآن وفاقا للشافعي وابن جرير والاكثر اذ لا خلاف
في وقوع العاقل الاعجمي فيه كبراهيم واسماعيل وفيه نظرا اذ ليس كل علم
اعجمي استعملته العرب فيما وضع له في لغة العجم معربا وانما يكون معربا بعد
تغييره لم يتصرح النحاة باعتبار التغيير في المعرب وكان ابن السبكي استغنى
عن اعتباره بقوله غير علم **سبح** على الغالب من عدم تغييره الا علام العجمية
فان ثبت تغييره لواحد منها كان معربا **المبحث الرابع** في الخلاف في اسر
الله الاعظم هو واغربه المبني ذلك الخلاف على الراجح من اسماء الله ذلك وان
الله لم يستأثر بعلمه وقد ذكره بقوله **قال التميمي** من الشافعية
والكثر اهل العلم القائلين بذلك **جوزوا على ان الاسر الاعظم** لله تعالى
هو الله قال الفخر الرازي وهو الاقرب عندي لا عظيمة مدلوله الذي
هو الذات السرفية على مدلول غيره ومن ثم لم يطلق على غيره تعالى ولم يضاف
الاسماء الا اليه في قوله تعالى والله الاسما الحسني وغيره لا كثر منهم جرما اعلم انه
غيره واحتلوا في تعيينه على اقدالكثرة منها ما ذكره بقوله **واختار النووي**
تبع جماعة ممن ذكروه انه الحى القوي الذي لا يبرئ من خلق وحفظه
فيقول من قام بالامور واحتفظه **قال** اي النووي **ولذلك** اي لكونه
الاسم الاعظم عز وروده **ف** **سبح** **والا قلنا** منصوب برفع الخافض
في قوله في القرآن متعلق بمراد اي لم يرد في القرآن الا في قليل من المواضع
الاضله بقوله في ثلاث مواضع البقرة وال عمران وطه ومتايل الراجح المبني

عليه

اي في العلم

في الخلاف

عليه الخلاف المذكور قول بان من اسما الله تعالى ما هو اعظم لكن الله استأشتر
 بعلمه ولم يطلع عليه احد من خلقه كما قيل بذلك في ليلة القدر وفي ساعة
 الاجابة يوم الجمعة وفي الصلاة الوسطى وقول بان من اسما الله ذلك
 بل كلما عظمه ليس بعضها اعظم من بعض نظرا لما قيل في القرآن من ان بعضه
 ليس افضل من بعض ودفعه فيها اظاهر لما فيه لصرايح السنة الواردة
 بذلك **نعم** يمكن جعل الخلاف في الثاني لفظيا او مرادو النافين لا فصلية بعض
 القرآن على بعض احد من كلامهم فيها من حيث كونه صفة لله تعالى وهذا لا خلاف
 فيه المشتون لها لانهم انما ابدتوها من حيث الثواب وكثرة محابتي في محله
 وعن جعفر الصادق والحنيد وميرزا ان الاسم الاعظم يختلف باختلاف
 حال الداعي فكل اسم من اسمائه تعالى دعاء العبد بربه مستغفر في حصر
 التوحيد حيث لا يكون في ذلك حال التشديد غير الله فهو الاسم الاعظم
 بالنسبة اليه وقد قيل ان يزيد البسطامي عن الاسم الاعظم فقال ليس له حد
 محدد وانما هو فراغ قلبك لوحدايته فاذا كنت كذلك فادفع الي اي اسر
 شئت فانك نصير به الى المشرق والمغرب **تنبيه** اعطيه اسم الله
 الاعظم اما باعتبار مدلوله كما يفهم من كلام الفخر الرازي او باعتبار ثواب الداعي
 به كما صرح به ابن حبان **اقول** او باعتبار ما ورد فيه من الثناء ودعاء
 من دعائه ما يحاجل انتهى **المفصل الرابع** في الكلمتين الاخيرتين
 في البسملة وجمعها في مقصد واحد لا شتر اكها فيما ياتي فيها وقد ذكره بقوله
والرحمن والرحيم يتعلق بها جثمان المبحث الاول في لفظها نوعا واشتقاقا
 فذكر انهما اسمان تشبه اسم بالمعنى المتبادل للفعل والحرف والمراد انهما صفتان
 مشبهتان للدلالة على **البالغة** في الرحمة المدلول عليها بها وان كانت البالغة

في الاول

في الاول از يد منها في الثاني على ما ياتي وقوله **من رحم** متعلق ببناء فان قلت
 كيف يصح بناؤها ان كان رحم فعلا ماضيا لا مصدرا يصح الراوسكون الحما
 على الصحيح من ان الصفة مشتقة كالفعل من المصدر لا من الفعل قلت
 اما بان يراد بقوله من رحم من مادته اي مصدره رحمة او مخرجه او مخرج
 لا نفسه وانما احسن واصح الماصي على المصدر الحكمة هي التنبه على الحروف
 المعينة في الاشتقاق او بعض المصادر كالجروح والقبول يشتمل على حروف
 لا يعبر فيه واما ان يراد وهو الموافق لكلامه الاي بقوله بناء اخذ الا اشتقاقا
 والاخذ اوسع وايرة من الاشتقاق وهذا هو التحقيق بناء على الصحيح المذكور
 ان اشتقاق الصفة من المصدر انما هو بواسطة اشتقاقها من الفعل فهو اي الفعل
 المشتقة هي منه بلا واسطة وباتي نظيرة ذلك فيما مر في المبحث الثاني من المقصد
 الثالث فان قيل الصفة المشبهة لا يثبت الا من فعل لا من فاعله في مستوع بني
 الرحمن والرحيم مع كونها صفتين مشبهتين كما مر من رحم مع كونه متعديا
 قلنا **بسم الله** اي **رحمته** **الاول** بان يقصد اثباته لفاعله من غير اعتبار تعلقه
 بمفعول فيكون خاليا منه لفظا ونقدرا كقولك فلان يعطي لمن نفي عنه الاعطى
 لا لمن نفي عنه اعطى **الداني** او **بجعل** اي **رحمته** **الارضا** حقيقة باخراجه من
 باب **فعل بالكسر ونقل الي** **باب فعل بالضم** **الارضا** له اللزوم لاخصا
 بافعال الغوايز **الارضا** بان يجعل منه هذا يلود في باب المدح والذم
 وهذا ان الجوابان ذكرهما العلامة الكاظمي وسبقه الي ثابتهما السيد ويرجع
 حاصله الي منع دعوي انهما مبدئيان من رحم بالكسر وانما هما مبدئيان
 من رحم بالضم المنقول منه وهو المخرج من الاول بل الاول فيه نظر اذ
 قضيت اطراده لدني كل فعل متعد وكلامهم مخالفه **والرحمة** الماخوذ منها

أخوه في ربه
 محمد بن عبد الله
 بن عبد الله بن عبد الله
 بن عبد الله بن عبد الله

الرحمن الرحيم على ما مر معنا **قد القلب** فمن ثم استشكل اطلاقه على الله تعالى لان الرقة الماخوذة في ما هي معناه مستحيلة على الله تعالى لانها من الكيفيات التابعة للمراج واجيب بانها معنى اخولا مستحيل على الله تعالى وهو التفصيل اطلقت عليه مجازا عن الاول مرسل لما بينهما من العلاقة غير التشبيه وهي كونه غاية له وذلك لان رقة القلب **تفصيل التفصيل** من قامت بقلبه من رقة عليه اي يتبين منه عند عدم المانع **والتفصيل غايته** اي نهايتها التي تنتهي اليها انتظام المألوم الى لا يردده وهو مبتدأ الذي يعتقد ان منه ابتداء الامر من ملزومه فليس المراد بها بالغاية هنا احدي العلل الاربع كما لا يخفى **وهي** انما اخذت منها باعتبار هذا المعنى المجازي الغاية دون المعنى الاول الحقيقي **اذ اسم الله الماخوذة** المبدأ **منه** كماله معناه حقيق مستحيل على الله تعالى ومجازي غير مستحيل عليه تعالى كالتصديق والقصص والضحك **انما اخذت منه باعتبار المعنى المجازي الغاية دون المعنى الحقيقي** لما ذكره من ان المعنى المجازي للوجه التفصيل هو من قبيل القاصي اي يكون وهما الشيخ ابو الحسن الاشعري الي انه ارادة التفصيل فهي على الاول من صفات الافعال وعلى الثاني من صفات الذات ومنشأ الخلاف كما قاله بعضهم ان من رجع شخصاً اراد به التفصيل ثم فعله به فالاول اخذ المجاز المقصود والثاني اخذ المجاز الاقرب **المعنى الثاني** في علة تقدس الله عليهما وتقدس الرحمن منهما على الرحمن المتضمن لبيان معناه وعينه وقد ذكره بقوله **وانما قدم الشارح** الامر بالانسان بالبسملة في ابتداء الامر ذي الباك **الله** فيها على الرحمن الرحيم لانه اي الله اسم ذات في الاصل على الواح السابق وفي الحال اتفاقا **وهي**

من اخلاطها لا كان
 الا ربها

في الاصل

في الاصل اتفاقا وفي الحال على قول يات **والذات مقدمة على الصفات** القائمة بها فليكن الله الذي هو اسم الذات مقدما على الرحمن الرحيم اللذين هما اسماء الصفة ليوافق الاسم المسمى في التقدير وان اختلفت جهته فيها اذ التقدير في الاسم من حيث الذكر وفي المسمى من حيث الوجود ان جعلت الصفة التي هي مسمى الرحمن الرحيم صفة فخر او من حيث الرتبة ان جعلت صفة ذات شاملة لا يخفى فان قلت المفهوم من شمس عن السمدان الصفة فيما ذكره من المسمى لا المسمى قلت نعم لكن كونها الجزاء المقصود منه ومن شمس بالصفة كما مر جعلت مستثناة ويمكن التوفيق ايضا بان المراد من المسمى المطابق وهذا المسمى التضميني **وانما قدم الرحمن على الرحيم** لا من حيث من جهته او كما من جهة لفظية وقد ذكره بقوله **لانه** وان قلنا انه ليس بعلم خاص بالله لا يقال لغيره ولو شكرا قوله **اذ لا يقال** اذ لم يقل لغير الله ليصح كونه تعليل لدعوى الاختصاص اي ان علته الاستعمال اللغوي فهو المانع من ان يقال لغيره لا القياس بل هو مجوز لا يرد يقال لغيره من كل من قام به معناه ولما قول بني حنيفة في مسيلة رحمان اليمامة وقوله شاعرهم **وانت عيب الوري** لازلت رحمانا قال الزمخشري فمن نعتهم في كونه اي هذا الاستعمال غير صحيح دعاهم اليه كما جزم في كونه بزرعهم بنوة مسيلة دون النبي صلى الله عليه وسلم كما لو استعمل كما قولنا الله في غير البار من اهلهم وقد طالع موافقا للاستعمال اللغوي فهو كالله خاص بالله لغة وشرعا والمفهوم من كلام العز بن عبد السلام انه خاص به شرعا لا لغة قال ومن ثم اخذ عن الله **علافا الرحيم** فليس خاصا بالله بل هو

خاتمة
 في تحصيل التسمية
 الاما الشريعة
 بان المستحق لا يتغير
 ويستعان به في هاتين الامور
 بعد المعنى الحقيقي
 مع انهم كل واحد
 خليفه وحققها
 بكنيته الى خاتمة المقدس
 ويشغل مع ذكره
 هـ عيب

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين

عامر له ولغيره ممن قام به معناه اذ قيل لك منهما واعترض بما اخرج
 ابن ابي حاتم عن الحسن البصري انه قال الرحيم لا يستطوع احد ان يشمله
 وحمله الجلال السعوطي بخلاف على المعرف باللام دون المنكر والمضاف
 وعليه فيقال لان الرحمن خاص بالله في جميع احواله بخلاف الرحيم
والخاص يسمى مقدما في ذكره بعد ما يدل عليه **علي العالم** ولغيره ويمكن
 ان يراد بالخاص والعاقبة فيما ذكر الا في تعريفها في الفوائد ويكون في حاصلة
 على هذا انه انما قدم الرحيم على الرحيم لانه خاص من جهة اللفظ والرحيم
 عاقل من تلك الجهة والخاص من جهة المعنى مقدما في العمل به على العام
 من تلك الجهة فليكن الخاص من جهة اللفظ مقدما في الذكور على العام
 من تلك الجهة ليوافق الخاص من جهة اللفظ الخاص من جهة المعنى
 في التقدير على العاقل من تلك الجهة وان اختلفت الجهة فيهما كما تقر
 وتبينهما من جهة معناه وقد ذكره بقوله **لانه ابلغ** اي ازيد في المعنى
 المدلول عليه بها وهو الرحمة من **الرحيم** اي الرحمة المدلول عليها بالرحمن
 ازيد من الرحمة المدلول عليها بالرحيم **لزيادة** بناء على بناي الرحيم والقاعدة
ان زيادة البناء اي بناء احد اللفظين المتلاقين في الاشتقاق على بنا الآخر
 اي زيادة حروفه المبني منها على طرف الآخر **تدل على زيادة المعنى المدلول**
 عليه به على المعنى المدلول عليه بالآخر **بالا كما في قطع وفتح** بتخفيف
 احدهما وتشديد الآخر فان القطع المدلول عليه بالتشدد ازيد من القطع
 المدلول عليه بالتخفيف لزيادة حروف التشديد بتشديده على حروف التخفيف
 واحترز بها لكون تلك القاعدة اعملية لا كلية عن نحو حذر وحاذر
 مما ناقص فيه ابلغ من التزايد ولا يقدح في كون ما ذكرناه قاعدة يستدل

٩

١٠

بها

بها اذ القاعدة الاغلبية كالكلية في الاستدلال على ما لم يعلم كونه من
 غير الغالب على انه قد يدعي انها كلية اذ الكلام في المخدري النوع
 كان يكونا اسمي فاعل ونحو حذر وحاذر ليسا كذلك اذ الاول صفة
 متشبهة والثاني اسم فاعل ولين سلما ان الكلام فيها هو اعتراف
 من ذلك فابلغة حذر انما هي من جهة ثبوت معناه المدلول عليه
 به لا لحاقه بالذات على الامور الجبلية **كسره ونحوه** وذلك
 لا ينافي كون حاذر ابلغ من جهة زيادة معناه لزيادة بناءه **لما**
 كان ما تقور من جعل الابلغة فيما ذكره للتقدم يتوقف على كون الابلغ
 في امي مثله مقدما على غيره وذلك يحتاج الى تحقيق ذكره في ضمن جواب
 سوال قومه من حاذر قطع الظهور عما قبله لاشتماله على فوائد فقال
فان قلت تقدير الرحمن على الرحيم مخالف للعادة **من تقدير غير الابلغ على**
الابلغ ليس في سند الي الابلغ كما في قولهم **عالم غرور وجوار** بالتخفيف
نياس حيث قدموا على الابلغ وهو عالم وجواد على الابلغ وهو غرور
 ونياس لاشتمالهما على مفهومهما مع زيادة اذا الغرور يكسر النون
 العالم المنقح من نحو العلم اتقنه والفاض الجواد الكثير الجود **فما سبب**
المخالفة قلت هذه المخالفة المبني عليها السؤال المذكور مبني
 على كون الرحمن ابلغ من الرحيم وفيه خلاف **فيل ان الرحيم ابلغ**
 منه **وقيل معناه واحد** وهو ذو الرحمة **فلا المغنة** لاحدهما على الآخر
لكن قابله اي الفريق الذي قال معناه واحد قد خص **لاستهما** عند اجتماعهما
 حذر ومن التكرار **بشي** مما يقع الرحمة فيه من الدنيا والاخرة ثم اختلفوا
 في تعيين ذلك فخص فريق منهم الرحمن بالدنيا والرحيم بالآخرة وعليه

كشبه الحرس
 وهي شدة الحرس
 ونحوه هو ارض الشقوق
 في كل المصالح

قيل رحم الدنيا ورحيم الآخرة و عكس الفريق الآخر عليه **قيل عكسه**
 أي عكس ما قيل على الأول وهو رحم الآخرة ورحيم الدنيا وفي تغييره في الأول
 كالثاني بقيل دون ورد المعبر به فيه وفي رحم الدنيا والآخرة ورحيم
 الدنيا الذي قيل على كون الرحمن أبلغ من الرحيم في كلام البيضاوي وغيره
 سلامة مما اختلفت به عليه البلقييني من أنها غير معروفة وإنما المعروف
 رحم الدنيا والآخرة ورحيمها **أخوه** الحاك في المسند كمر فوعا
 لكن كلامه اعني المصنف يصرح ان القولين اللذين ذكرهما انما قيل بناء على ان
 معناه واحد وليس كذلك بل هو المفهوم من كلام غيره انهما قلايتان
 على القول الثاني اعني كون الرحمن أبلغ من الرحيم بناء على الأول منها على ان
 المراد الأبلغية كما أذرحمة الدنيا مع المومن والكافز خلاف رحمة الآخرة
 فتخص بالمومن وفيه نظروني الثاني على ان المراد الأبلغية كيفاً
 وهو الموافق لما ياتي اذ رحمة الآخرة وإن اختلفت بالمومن جليلة المقدر
 بالنسبة لرحمة الدنيا وإن عظم المومن والكافز فإن قلت **فعل** فتروراً خبر
 المرفوع السابق قلت **يمكن** ان يكون وارداً على القول الثاني أيضاً ويراد
 الأبلغية كيفاً أي ان الله في الدنيا والآخرة نعماً جليلة وحقيقة بالنسبة
 إليها فهو بالنظر لكونه متفضلاً بالأولي رحم وبالنظر لكونه متفضلاً
 بالثاني رحم وعلى هذين القولين اعني كون الرحيم أبلغ من الرحمن او معناه
 واحداً لا مخالفة فإن كنت أي السائل تقول بأحد هاتين فلا يتجه سؤالك
وقيل الرحمن أمدح والرحيم الطيف لأن الرحمن المؤي بجلال النعم
 واصولها والرحيم المؤي لما لطفت منها ودق فالرحمن أبلغ فهو عين القول
 المراد من قوله **وقيل** الرحمن أبلغ من الرحيم وعليه فالمخالفة موجودة فينتج

الحا والرحيم والرحيم والرحيم
 رحمهم ولا ملة من الدنيا

في هذا ما جليل
 في هذا ما جليل

سوالك

سوالك أي السائل عن سبب وجوابه انه **انما** قد مر عليه والحالة
 هذه **وحولفت العادة** من تقديم غير الأبلغ لغير منه أي الأبلغ
لأنه انما يصار إليه تعين لغزو خلافه عن الغائبة وذلك فيما اذا
 كان الأبلغ مستملاً على مفهوم غير الأبلغ وزيادة كما في المثالين السابقين
 أو استثنى وذلك فيما اذا كان الأبلغ غير مستملاً على مفهوم غير الأبلغ
 واقتضى المقام ذلك فان اقتضى فيما ذكر خلافه استثنى فيصار إليه
 كما هنا فانه **أريد** لكون المقام يقتضيه ان **تردق** الرحمن الذي هو أبلغ
 لكونه **تأول** لجلال النعم واصولها عطف على جلال النعم مستثناً لجلالة
بالحجيم الذي هو غير الأبلغ ليكون **كالنعم** والوديف أي التابع له
لتأوله ما روي في النعم **ولطف** عطف على دق الذي هو معناه ليعتبر
 انه المراد من قول من قال الرحيم الطيف فيه إشارة لما ترفيه وانما كان
 ذلك مقتضى المقام لأن المقام مقام العظمة والكبرياء ولما كان المنظور إليه
 بالقصد الأول في ذلك المقام جلايل النعم واصولها دون دقايقها قد مر
 الرحمن وازدق بالرحيم كالنعم والوديف تبييناً على ان الكلمة وإن عنيته
 سبحانه شاملة لذرات الوجود كما لا يتوهم ان تحركات الأمور لا تليق
 بدائه فيجئ شمر عن سواها وهذا القول مع جواب السؤال المتجه عليه
اختاره المحمدي في كشافه وفوره السيد في حاشيته عليه بما يرجع
 إليه ما قررته به المشتمل على تعين تقديم غير الأبلغ اذا كان الأبلغ مستملاً
 على مفهومه لكن قيد هذا ابن المثير بالاثبات قال انما هي النعم فيتعين
 تقديم الأبلغ لغزو خلافه حينئذ عن الغائبة إذ يلزم من نفي غير
 الأبلغ والحالة هذه نفي الأبلغ وهو حسن **وهذا** المذكور **كله** من السؤال

قوله أو استثنى عن بعض حكم

وجوابه مبني على ان الرحمن صفة لا علم اذ عليه لا يتجه ذلك كما سيأتي
 وهو كذلك اي صفة في الاصل اي في اصل الوضع لكنه لا نظر اليه فقد
 صار بعد علمنا على الله تعالى بالعلية اي بسبب غلبته عليه تعالى
 التقديرية لا الحقيقية لعدم استعماله بعد وضعه للمعنى السابق
 في غير الله تعالى مما يقتضي التباس استعماله فيه لكن لا يقتضيه ذلك
 قدر كانه استعمال فيه وغلب على الله تعالى فالعلية التقديرية هي التي
 تكون بالنظر الى القياس والتحققية هي التي تكون بالنظر الى الاستعمال
 فنظرا لما تقرر قول من قال انه صفة فقد قال ابن هشام في المعنى مشرا
 اني بطلانه الحق قول الاعلم بان ما لا يدعى بصفة بطل علمه
 لما تقرر ان ذلك انما هو بحسب الاصل وهو غير منظور اليه لكونه صار
 بعد ذلك بسبب غلبته على الله تعالى علما قال اي ابن هشام وهذا
 لا يتجه السؤال السابق لانه مبني على انه صفة معناه ما هو وليس كذلك
 بل هو علم معناه الذات الواجب الوجود لا يتجه حينئذ ان يقال
 لم أجوز عن الله مع ان مدلوله الذات فهو وجوبه يعلم مما مر في قوله
 لانه اسم ذات هذا وما ادعى انه الحق المحققون على خلافه اذ الغلبة
 لا تقتضي علما الا اسم الذات لا اسم الصفة كما علم مما مر في الله قال
 اي ابن هشام وبني على علمه امران الاول انه في البسملة وهو من كل ما وقع
 فيه تابعا لاسم الله بدل منه لا نعت له على العكس من وصفية فانه
 يبنى عليها انه مما ذكر نعت لا بدل لانه على الاول على ذات مشبوه
 لا على معنى قائم بخلافه على الثاني والذات من التوابع على ذات المتبوع
 بدل وعلى المعنى القايمة به انه نعت على الوجه المقرر في محله ويجوز ان يكون

مبالغ كذا مع انه
 كذا السراهر
 قوله

علي

على الاول عطف بيان على سبيل المدح بل هو كما قال بعضهم اولي من
 محله يدرك لا يحاميه عدم الاعتناء بالمتبوع اذ عليه انما ذكر توطئة
 للتابع لانه المقصود بالحكم والثاني وهو مبني على الاول ان الرحمن
 الواقع بعده اي بعد الرحمن فيما ذكر نعت له لا نعت لاسم الله
 تعالى اذ الرحمن بدل منه كما تقرر فاذا كان الرحمن نعتا له ايضا لزم
 تقدير بدل الشيء على نعته والقاعدة انه لا يستعمل بدل من شيء
 على النعت له بل سائر التوابع الشيء غير نعت كذا لا يتقدم عليه كما
 هو مقرر بتوجيهه في محله وقوله لا اسم الله تعالى يقتضي ان المتبوع
 في البسملة اسم الله لا الله المضاف اليه وهو خلاف المفهوم مما ياتي
 قريبا الموافق لما مر من ان مدلول اسم الله لغة الله كما لا يخفى نعم
 يمكن ان يجعل الاضافة في قوله لا اسم الله بانية اي الاسم الذي هو
 الله ويكون الصريح في تعالى راجعا اليه باعتبار مسماه قال اي ابن
 هشام وما يوضح انه اي الرحمن صفة محمدا كثيرا مباشر للعوامل
 غير تابع كما هو شأن غير الصفة من الاسماء فوقعنا نحو الرحمن علم برحمته
 القرآن حفظا ونحوا ومنصوبا نحو قل يا محمد ادعوا الله وادعوا الانما
 للمسلمين ردا عليهم في قولهم حين سمعوا يقول يا الله يا رحمان انه بينهما
 ان نعتا الحين وهو يدعوا لها انما هو المراد التسوية بين اللطيف والظاهر
 على ذات واحدة وانما نعت اعتبارا لاطلاقها والتوحيد انما هو للذات
 الذي هو المعبود وانما لليهود ردا عليهم في قولهم حين سمعوا قول ذلك
 انه كقيل ذكر الرحمن وقد اكره الله في التوراة اسمه فالمراد انها سببان
 في حسن الاطلاق والافضل الى المقصود وهو انسب لقوله بعده اياها

تدعو اظه الاسما الحسني والاعاني الالية معني التسمية وهو يعدل المنعولين
 حذف اولها استغناء عنه والولم يجر ورا او مرفوعا ايضا نحو **واذا قيل**
 اي للمسر كن اسجد والرحمن قالوا وما الرحمن اما لا تعلم ما كانوا يظنون
 علي الله اولاهم ظنوا انه اراد به غيره ولذا قالوا اسجد لهما ما مرنا اي من غير
 عرفان فالرحمن في هذه الامثلة قد جاء غير تابع كما هو ظاهر في قوله وفي نحوها
 مما بلغ مبلغ الكثرة كذا لا يوضح انه غير صفة كما تقر فان قلت الصفة
 المقترنة بالتحكي غير تابعة كالقادر زيد قلت **محمدا** كذا ليس كغيره لانه
 لم يجر تابعه والتمسكي انما من شان غير الصفة كرامة مجيئه غير تابع بالنسبة
 لمجيئه تابع على ان المباشر للعوامل فيما ذكر عند التحقيق ال لا قايرو وظهور
 اعلم ان فيه لكونها على صورة الحرف ثم هذا الذي قاله وان اوضح كونه غير
 صفة على ما اعناه لا يوضح علميته التي هي المسمى الالهي كونه انه لا قابل بانه
 اسم ليس بعلم ولا صفة فاذا انتفت الصفة انتفت العلمية ثم ان المصدر
 نازع اثر هشام في عواه عدم جواز كون الرحمن تائبا على علميته فقال في
 نسخة **قلت** دعواه ما ذكرتموه من ان **اذ لا يمنع علمية**
 اي علميته العارضة بسبب العلمية فهو من اضافة السبب للمنتسب
اعتبار وصفية الاصلية بل هي معتبرة معها اذ لا يقطع النظر عنها فيجوز
 حينئذ كونه نعتا باعتبارها واما مجيئه غير تابع فلا يدل على عدم اعتبارها ولو
 حالئذ كما يشهد اذ يجمل ان يكون عدم تعيينه لفظا لا تقدرا فيجوز
 ان يكون نعتا لموصوف محدوف للعلم به لان الموصوف بصفة اذ اعلم جاز **نحو**
وهو صفة كونه تعالى ومن الناس والدواب والانعام يخلفون الله
اي نوع مختلف العارضة كاختلاف الثمرات والجمال المتقدم ذكره فيما قبله وفيما

نظر

نظروا الذي فلا لانه على عدم اعتبارها كرامة مجيئه غير تابع كما مر والافعال المذكور
 معها بعيد **تنبيه** التحقيق على ان الرحمن عند تجرده من الوجود
 الصرف وان شريك في منع صرف تعلق صفة وجود فعلي لوجودها فيه
 فبالاقتضاء قيل ان بعض هذه الاختصاص النامي لها اذ هو فعلان من فعل
 يكسر العين وكل ما كان كذا فله فعل كسكان ونديمان من التدمير لا
 من المبادمة انتهى **الحكم** في بيان عامل الجرمي كالكلمات البسملة
 وفي حكم الوقف عليها فاما عامل الجرمي فذكره بقوله **والاسم** فيها منصوب
 لمرفوع محله بالمقدر كما مر **والمحور** لفظا **الناس** اتفاقا **والله** محجور **بالمضاف**
السوي وهو اسم **لا بالاصافة** التي هي معني قائم بالمضاف اليه **ولا بالحرف**
المسوي فهو على هذا القول او معتاده على الاولين اذ الاضافة بجناه عليهما
 ويحذف الهمزة الاختصاصية لانه التائي لان المضاف اليه ليس صادقا
 على المضاف ولا في الطريقة لانه ليس طرفا للمضاف بناء على انها تكون بمعنى
 في فيما المضاف اليه كذا وان كان المحققون كالصالح على انها بمعنى اللام
 ايضا وهذا مبني على **الصحيح** من اقوال ثلاث في مثل ذلك معلومة من كلامه
 وهي انما تاتي فيما ذكر اذ كانت الاضافة فيه غير تائية وهو ان كل المفعول
 من كلامه هنا فان كانت تائية وهو المفهوم من قوله السابق وتخصيصه بالنكته
 الاجمال والتفصيل كما مر فلا ياتي فيه الا الاول وذلك لان الاضافة التائية
 في تقدير الاتصال كاللفظية وهي كذا كذا لانه تائية فيها الا الاول اذ لا
 حرج فيها مني هو ولا معناه فلا ياتي الثالث اذ لا حرف ولا التائي
 لا تاتي بالاضافة عليه مطلق الاضافة والا لوجب اجزاء الفاعل
 والمفعول والحال وكل معمول للمفعول بل يزيد الاضافة التي تكون بمعنى الحرف

اي المضاف

ولا حرف فان قلت بل ولا الاول ايضا لان المضاف لكونه اسما لا يعمل الجوز
 الالمانية عن الحرف كما قالوه ولا حرف قلت هذا في المضاف الحقيقي فيجوز
 في اللفظ ان يعمل الجوز لسانه له بفتح من التنوين او النون لاجل المضافة
 نبتة عليه الوحي **وكذا الرحمن والرحيم** التابعان لله مجروران بالفتحة
 لا بلاضافة ولا بالحرف المتوحي على الصحيح من اقوال الثلاثة في مثل ذلك معلومة
 من كلامه والمراد بكلامهما الجازم لمتبوعيهما بناء على انها تعنان او الاول بيان
 والثاني تعنان على قول الجمهور ان العامل في النعت والبيان هو العامل في
 المتبوع وقبل العامل فيها تبعيتهما للمؤمل مثله مقدرا بناء على ان الاول يدل
 والثاني نعت له بناء على قول الجمهور ان العامل في البدل مقدور وان العامل
 في النعت العامل في المنعوت واسما حكم الوقف عليها اعني على كلمات البسملة
 فذكره بقوله **والوقف على بسم الله قبيح** ليس بتمام **الفصل بين التابع والمتبوع**
وعلى الرحمن كذلك قبيح لان لم يكن الرحمن نعتا لله ولا للفصل بين
 التوابع وقيل الوقف على كل منهما كاف ليس بتمام لعدم توقف في الكلام
 المشتمل عليهما على ما بعده وان تعلق به ولا تامة للفصل المذكور فهو مانع
 من التمام على القولين مقتضى للقبض على الاول لعدم اثباته الواسطة
 بناء على ان الوقف اما تام ان لم يتعلق **الموقف** عليه بما بعده او قبيح
 ان تعلق به غير مقتضيه على الثاني بناء على ان تعلق الوقف عليه بما بعده
 الكافي ان قلنا الاقسام ثلاثة بناء على انه ان لم يتعلق الموقف عليه بما بعده
 فالوقف عليه تام وان تعلق به فان توقف فهمه عليه فالوقف عليه قبيح والاقسام
 وهذا ما نقل الفخر الرازي الاجماع عليه وعرف الثلاثة بما رويها من وجوه
 به ابو بكر الانباري في الايضاح وعرفها بما رويها في الفخر حيث قال

قوله
 في التفسير والبيان

ما حاصله ان الموقف عليه ان حسن الوقف عليه والابتداء بما بعده فهو تام
 والا فان حسن الوقف عليه وقبح الابتداء بما بعده فهو كاف وان قبح الوقف
 عليه والابتداء بما بعده فهو قبيح لكنه شئ الكافي حيثما لم يكن يكون
 له اسما فان قلنا الاقسام اربعة فالواسطة الكافي والحسن بناء على
 ان الموقف عليه ان تعلق بما بعده فان قبح الوقف عليه والابتداء بما بعده
 قبيح وان حسن الوقف عليه وقبح الابتداء بما بعده فحسن وان لم يتعلق
 بما بعده فان انفصل عما بعده لفظا وقبعا فالتمام او معنى اللفظ الكافي
 وهذه اعموال المشهور وعلى كل فالوقف على بسم قبيح لتعلقه بما بعده وقبح الوقف
 عليه والابتداء بما بعده **فصل في التامة** **وعلى الرحمن تام**
 لعدم تعلقه بما بعده وحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده اشارة
 قال ايضا ويخصيص التسمية بهذه الاسماء بعلم العارف ان المستحق
 لا يستحقان به في مجاميع الاسماء هو المعبود الحقيقي الذي هو مولد النعمان
 كلها عاجلا واجلا جليلا وخفيها في شجرة بستانه اي جنابه القدوس
 ويتمسك بحبل التوفيق ويتخلل بسمه بكبره والاسم الذي هو عنده
 استكمل ولما فرغ من الكلام على البسملة شروع في الكلام على الحمد فقال
واما الحمد لله فالكلام عليها منحصر في مقصد من المقصد الاول في الكلام
 على الحمد الذي هو احد كلامها وقد ذكره بقوله **فالحمد اي اللفظي** لا الشامل
 له ولغيره من حمد الله تعالى التعظيم وغيره الا في فلا بد عدم شمول تعظيمه
 لغته له اذ الحمد **لغة** اي في لغة العرب **الشاب للسان** بمعنى آلة
 النطق ولو غير المعهودة في شمل الشا المنطوق به بغيرها خرقا للعادة
على الحمل الاختصاص للمحمود اي لاجله كناية لانه الصادر لاجل ما ذكر

مع انهما عند لفظا وقبعا

المذكور في قوله
 الحمد لله
 ان ذلك ليس حمد التعظيم
 عدم شمول تعظيمه

علي محمد النعظم بالاضافة البيانية سواء كان ما صدر الشا لا جله
 ما ذكر انعاما أم عيبت كما صرح بذلك في قوله **سواء كان** الكلام الشا لا جله
 في مقابلة نعمة بمعنى انعام لموافق ما مر **لا** يكون في مقابلة نعمة
 بل يكون لا جمل غيرها من افعال المحمود الجميلة الاختيارية كما عرفت
 نفس سواء السبب في الاستواء في وصف به كما يوصف بالمصادر
 وهو هنا وفيما يأتي من قوله سواء اتعلق الخ خبر لما بعده لانه في تأويل
 المصدر والتقدير هاهنا كونه في مقابلة نعمة وعدم كونه في مقابلة
 بيان كذا ذكره جماعة منهم الزمخشري واعتبر ببيان أن المحمود المتعبد
 والتسوية انما تكون بين المتعبد لا بين أحده وتكون أم بمعنى الواو
 عن معهود فمن ثم عدل الرضي عن جعل ما بعده هو المبتدأ فجعل المبتدأ
 محذوفاً وقدره الامر ان سواء الجملة دالة على جواب ما بعده
 فانه جملة شرطية بجعل الحرية فيها شرطية كان والتقدير ههنا ان كان
 في مقابلة نعمة أو لا فالامر ان سواء انتهى ثم اخذ في الكلام على هذا التعريف
 فقال **قد دخل في الشا** الذي هو الجنس **الحمد** اللفظي المعرف **وغيره** وخرج
 من غيره بقولنا **باللسان** بالمعنى السابق **الشابغ** كالحمد **النفسى** وجملة
 الجاد الشامل له قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده ان لم يكن لفظيا خرقا
 للعادة فليس حمد التظاير اطلاق الحمد عليه لغة مجاز على ما مر
 وان كان ثنائيا حقيقة بناء على انه الاثبات بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة
 الجميلة ولو بغير اللسان وهو الراجح المفهوم من كلام الجوهري والزمخشري
 الموافق حديث لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وبه يرد على
 مدعي خلاف ذلك المخرج أي الاعتذار عن ذكر اللسان في التعريف بانه

بيان



بيان الواقع ودفع افعال التجوز باطلاق الشا على ما ليس باللسان مجازا
 والجواب **بانه** في الحديث مجاز لقصد المشاكلة خلاف الظاهر وما استند
 اليه في دعواه من قولهم المفهوم مما يأتي الشا الذي ذكره غير صحيح كما كان
 حمله على الشا اللفظي وان كان خلاف الظاهر وقوله كالحمد النفسى شامل
 الحمد لله لنفسه المقدسة فانه نفسى لا لفظي لاستحالة منه بناء على
 استحالة قيام اللفظ بذاته وان كان التحقيق قيامه بها متروكا عن
 الترتيب والحدوث والزوال على ما فصل في محله **تعمد** قد مر الدليل عليه
 تحمله باظهار صفات الكمال كما في دلائله على ما يلفظ مخلوق في محل وبأثار
 افعاله التي لا تكون الا جملة فانه دالة على ما يليه اقوى من اللفظ في ذلك
 كما قال بعض محققى الصوفية انه تعالى حين بسط بساط الوجود على مكنات
 لا تحصى ونصب عليها موايد كرمه التي لا تناسى فقد كشف عن صفات
 كماله واطهرها بدالات قطعة تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من الشرع
 ذرات الوجود تدل على ما لا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات
 ومن ثم قال سيد البشر لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك **وبقولنا**
على الجميل الشا باللسان **على غير الجميل** أي خرج باشتراط كون المثنى
 عليه جملا ليكون الشا باللسان عليه حمدا اما لو كان غير جميل فلا يكون الشا
 باللسان عليه حمدا فاجملا المذكور اخرج به ما ذكره المحمود عليه بدليل
 تقديده بالاختيار بما اذ هو المقيد به دون المحمود به المذكور في ضمن الشا
 كما صرح به السيد وغيره وتوهم المصنف انه المحمود به وان علي بمعنى الباء
 غافلا عما ذكره ومن ثم قال هذا **ان قلنا** رأي الشيخ **عز الدين بن عبد السلام**
ان الشا حقيقة في الخبر والسر المستند فيه أي حديث من بحار فاشوا

استعمل في الشا على غير الجميل
 في قوله لا احصى ثناء عليك
 في قوله انت كما اثنيت على نفسك
 في قوله على الجميل
 في قوله الشا باللسان
 في قوله على غير الجميل
 في قوله أي خرج باشتراط كون المثنى

المشكلة هي التمسك بما لا يتفق مع ما لا يتفق
 على اختياره من غير ان يتفق عليه شراد ان قلنا باري الجمهور انه حقيق
 في الخبر فقط اي دون الشرف ليس حقيقة فيه بل قد يستعمل فيه
 مجاز المشاكلة ومنه عندهم الحديث فائدة ذكر ذلك تحقيق الماهية اي بيان
 ماهية الشاكلة هو الاصل في ذكر قيود الشيء او دفع توهم ارادة الجمع
 اي توهم السامع عند الاطلاق المتكرر الشاكلة ارادته الجمع بين معنيين
 الحقيقة والمجاز اي الحقيقي والمجازي في الارادة به بان ارادها به ببيان
 على جواره عند من يجوز من العلماء انما من الشافعي امام الامم
 فيجمله السامع عليها فيصح في محذور وفيه نظرا المصريح به في كتب الاصول
 انه انما يحمل عليها بالقرينة ولا قرينة هنا وخرج من ذلك قولنا الاختياري
 تعقيد الجميل المشي عليه ليكون الشاكلة على جهة التعظيم حمد المدح عند
 من قال انه غير مرادف للحمد فانه عنده لا يتقيد الجميل المشي عليه فيه
 بالاختياري ليكون الشاكلة على جهة التعظيم مدحا بل يعي الاختياري وغيره
 خلافا عن من قال انه مرادف للحمد فلا يخرج بما ذكرنا تعريف الحمد المذكور
 تعريف له استدلال الاول على مدعاه بانك تقول من قول العرب مدحت
 اللؤلؤة على حسناتها ومدحت زيد اعلى رشاقة فده اي حسنه ولطافته
 كما في الصحاح دون حمدتها عليه فلا تقوله لا يحل لم يقلوه وما ذاك الا لما ذكر
 ومن قال انه مرادف للحمد رد الاستدلال بما ذكر في زعم ان الفعل الاول
 من هذين القولين وهو مدحت اللؤلؤة على حسناتها ليس من قول العرب الحمدة
 بقولهم كما ادعاه الاول بل هو مولد اي قول بعض المولدين فيمن طنانه
 انه على وفق لغتهم وليس كذلك فهو لعدم ما كان ناويله بما يوافق لغتهم خطأ
 وان الثاني اما خطأ من قايله ان اراد ظاهره من المدح على نفس رشاقة الله

كأنه لا يعلم ما لا يعلم
 من غير ان يعلم ما لا يعلم
 من غير ان يعلم ما لا يعلم

او متوول بما يوافق لغتهم ان لم يرد ظاهره بان يقول **ب سبب** ان
 اي المدح عليه فيه وهو رشاقة القدي على فعل جميل اختياري كالاخصان
 بان المدح فيه ليس على نفسها بل على ذلك الفعل الاختياري الدالة عليه
 فتحصل من كلام القائل بالتوافق ان المدح عليه كالمحمود عليه لا بد ان يكون
 اختياريا يصح رجاؤه او مدح لا عليه **وعليه فقيد الاختيار** المقيد به الجميل
 المحمود عليه في تعريف الممدح **للماهية** اي ماهية الحمد **لا للاختيار** عن
 الممدوح وفيه نظرا لانه وان لم يكن على هذا القول للاختيار عن الممدح
 فهو للاختيار عن غير المدح والحمد من بنية اقسام الشا باللسان على الجميل
 وهو الشا باللسان على الجميل عن الاختيار فانهم موجود اتفاقا وان لم
 يسم مدحا على هذا القول فلا يكون التعيد المذكور عليه للبيان فقط سمي تقديم
 المصم الاول على الثاني وتعيير عن رد قايله استدلال قاييل الاول بزعم المستعمل
 غالبا في القول الذي لا دليل عليه اشارة الى توجيهه ومن شراقتهم فيما ياتي
 على تعريف المدح وبيان ما بينهما وبين غيره من النسب بما هو مبني عليه وقد
 صرح الجلال السيوطي بانه قول اكابر العلماء وسياتي ما ذهب اليه الزمخشري
 فيهما **وقولنا على جهة التعظيم** يحتاج مما دخل فيها قبله من غير المعرف
 مع قطع النظر عن قولنا فيه على الجميل الاختياري **لما كان** من الشا
 باللسان **على جهة الاستعظام والسخرية** فمن انشئ عليه وعطف السخرية
 على الاستعظام اعطف نقس كما يفيد كلام الصحاح فاو الواقعة في بعض النسخ
 معني الواو وذلك **خو** قول الله تعالى الامر ملائكة العذاب بقوله للانيم
 المنقذ مذكره **فوق** انك انت العزيز الكريم فان نقسهم وقولوا له ذلك
 استعظاما وسخرية به وتقريعا على ما كان يزعمه **ومشاوول** اقتضا الظاهر

او

او متوول بما يوافق لغتهم ان لم يرد ظاهره بان يقول **ب سبب** ان
 اي المدح عليه فيه وهو رشاقة القدي على فعل جميل اختياري كالاخصان
 بان المدح فيه ليس على نفسها بل على ذلك الفعل الاختياري الدالة عليه
 فتحصل من كلام القائل بالتوافق ان المدح عليه كالمحمود عليه لا بد ان يكون
 اختياريا يصح رجاؤه او مدح لا عليه **وعليه فقيد الاختيار** المقيد به الجميل
 المحمود عليه في تعريف الممدح **للماهية** اي ماهية الحمد **لا للاختيار** عن
 الممدوح وفيه نظرا لانه وان لم يكن على هذا القول للاختيار عن الممدح
 فهو للاختيار عن غير المدح والحمد من بنية اقسام الشا باللسان على الجميل
 وهو الشا باللسان على الجميل عن الاختيار فانهم موجود اتفاقا وان لم
 يسم مدحا على هذا القول فلا يكون التعيد المذكور عليه للبيان فقط سمي تقديم
 المصم الاول على الثاني وتعيير عن رد قايله استدلال قاييل الاول بزعم المستعمل
 غالبا في القول الذي لا دليل عليه اشارة الى توجيهه ومن شراقتهم فيما ياتي
 على تعريف المدح وبيان ما بينهما وبين غيره من النسب بما هو مبني عليه وقد
 صرح الجلال السيوطي بانه قول اكابر العلماء وسياتي ما ذهب اليه الزمخشري
 فيهما **وقولنا على جهة التعظيم** يحتاج مما دخل فيها قبله من غير المعرف
 مع قطع النظر عن قولنا فيه على الجميل الاختياري **لما كان** من الشا
 باللسان **على جهة الاستعظام والسخرية** فمن انشئ عليه وعطف السخرية
 على الاستعظام اعطف نقس كما يفيد كلام الصحاح فاو الواقعة في بعض النسخ
 معني الواو وذلك **خو** قول الله تعالى الامر ملائكة العذاب بقوله للانيم
 المنقذ مذكره **فوق** انك انت العزيز الكريم فان نقسهم وقولوا له ذلك
 استعظاما وسخرية به وتقريعا على ما كان يزعمه **ومشاوول** اقتضا الظاهر

وهو الجوارح والمراد بها هنا غير اللسان **والباطن** وهو الجنان اذ لا يتحقق كون
الشأن باللسان على جهة التعظيم لانها بمعنى عدم مخالفة افعال الجوارح
ومطابقة اعتقاد الجنان له بان يعتقد مدلوله كما ينبغي ذلك بقوله **اذ لو جرد**
الشأن باللسان على الجميل الاختياري عن مطابقة الاعتقاد اي موافقة
اعتقاد الجنان له بان لا يعتقد جنان المؤمن مدلوله كان لا يعتقد وجوده من
اشي عليه بل يساند بان جواد **او خالفه** اي خالف الشأن المذكور **افعال الجوارح**
كان اول من اشئ عليه باللسان بانه عزير يضرب به **لم يكن** الشأن
المذكور الذي هو بسبب ما ذكر ليس على جهة التعظيم **حمد** المن
اشئ عليه **بل هو ما تفهم** عليه ان قصده الاستهزاء والسخرية
او تملح اي اتيان بما فيه ملاحاة وظرافة من قولهم ملح الشاعر اذ اتي
بشي ملح ان قصده الملاحاة والظرافة فالفرق بينهما اي فيما اذا تجرد
الشاعر عن مطابقة الاعتقاد انما هو بالقصد المدلول عليه بالمقام كما هو
حاصل ما قاله في الطول في بحث التشبيه قال فيه وما وقع في شرح
المفتاح من ان التلميح هو ان يشار في محوي الكلام الى قصة او مثل او شعر
نادر فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقريب الالم على اليم انتهى ثم ما افهم
كلام المصنف من ان المعنى لتحقيق كون الشأن باللسان على جهة التعظيم
عدم مخالفة الجوارح ومطابقة اعتقاد الجنان هو وان وجد بان
الجنان هو المنظور اليه وبه صلاح الجسد وفساده التحقيق خلافه
بل المعنى لذلك مع عدم مخالفة افعال الجوارح عدم مخالفة اعتقاد
الجنان لانه كاف فيه **وهذا** الذي تقرر من اعتبار عدم مخالفة افعال
الجوارح ومطابقة اعتقاد الجنان في تعريف الحمد المتناول لها قولنا فيه

علي

على جهة التعظيم لا يقتضي دخول عدم مخالفة الجوارح ومطابقة
الجنان في التعريف المقتضى لكون الحمد المعروف باللسان والجوارح والجنان
فيخالفة ما ياتي من ان مورده اللسان فقط **لا يها اعتبارا فيه** اي
في التعريف **شرطا** له ليكون تعريفا للحمد **لا شطرا** اي حزاما منه واعتبار
الشي في ان شي شرطا لا يقتضي دحوله فيه وان اقتضى انه لا بد فيه
منه كاعتباره فيه شرطا فالفرق بينهما لفظي لا حقيقي ولدان نقول
لا حاجة في دفع المخالفة وذلك لا يقتضي بالنسبة للجوارح الى ما ذكر
اذ المعنى معها عدم المخالفة وذلك لا يقتضي كونها موردا وانما تقتضيه
المطابقة المعنى من الجنان فعلى التحقيق السابق لا حاجة في دفعها بالنسبة
له اليه ايضا **واعترض على هذا التعريف بانه** غير جامع اذ **يلزم**
على تقدير المحمود عليه فيه بالجميل ان لا يكون الشاعر ظاهرا على فعله
الذي تم كتمه الاموال وقتل النفس بغير حق على جهة التعظيم **حمد** وليس
كذلك بل يلزم اذ ما حمد وعلى **تقدير** اي تقدير الجميل المحمود عليه فيه
ان لا يكون وصفه تعالى بصفاته الذاتية الثمانية او السبعة على
اختلاف الاشاعرة في البقا **حمد الله** لانها ليست اختيارية له تعالى بالمعنى
المذكور ولا يلزم سبق عدمها المعلوم بطلانه بالبراهين القاطعة
وليس كذلك بل هو حمد له كما صرح به الائمة لا يقال الا لزم على التقيد
المذكور هو ان لا يكون في صفة الله تعالى جميل صفاته على صفاته الذاتية
حمد الله لا ما ذكره كما هو ظاهر لاننا نقول هو بمعناه اذ الباقية ليست
صلة وصفه بل هي للسببية التي هي معنى على المعبر بها فيما سر **واجب**
عن الاول بان الجميل المقيد به ذلك يتناول فعل النظام المذكور نظر الكونه

حملة عند الحامد او المحمود بر غير الحامد اذ المراد بالجميل المحمود
عليه كالمحمود به ما يشمل ذلك وعن الثاني **بانه يتناولها** اي بان
الاختياري يتناول الصفات الذاتية **تبعاً** اي احكاماً وان لم
يتناولها لفظاً فالتمسك به ليس للاختصاص بل عن غيرها من الافعال
عن الاختياري من المخلوق **وبان** لا يتسلل لها ليست مختارة لـ
تعاي بل تدعي **انها مختارة** **لـ** تعالي فيقتضيها الاختياري لفظاً
لكن لا حقيقة **بمعنى** **بمعنى** تعالي **حتى** يلزم المحذور السابق بكل
مجاز **المعنى** **ان** **القديم** اقتضت اي استلزم استلزاماً لا يقبل
الانكسار **وجودها** اي الذات **على ما هي** اي الذات **عليه** من صفات
الكمال **فتركت** تلك الصفات بسبب اقتضاها الذات لها منزلة **افعال** **اختياري**
لها من حيث ان كلاله تعلق بالذات الصفات بالاستلزام والافعال
الاختياري بالاجاد فاطلق عليها اختياريته مجازاً **فحمل** **عود** **الصفات**
اي الصفات ورواد بقوله على ما هي عليه اي في نفسها من نظر الى التعلق
الحادثة وحينئذ فاما ان يفسر الاقتضا بالاستلزام ايضاً بناء على ما
اقتضاه كلامهم من ان الصفات الذاتية واجبة الوجود لذاتها كالات
او بالاجاب بناء على ما قاله السعد التقياني من ان الواجبة الوجود
للذات ممكنة الوجود لذاتها قال في شرح الحقايد ولا استخالة في قدم
الممكن اذ كان قائماً بالذات القديمة واجبا له عن منفصل عنه وقال
في شرح النفاذ وما ثبت من كون الواجب مختاراً لا موجداً انما هو في
غير صفاته الذاتية واما استناده عند من يثبتها فليس الا بطريق الاجاد
وكذا افولم على الاحتياج الي الموتر هو المحذور دون الامكان فينبغي

ان تخص بغير صفاته استقر ولقد شنع عليه في الرد بما حاصله الي بساعة
اللفظ **وجه** تزيلها منزلة افعال اختياريه على هذا ظاهر **وجه**
وبانها اي تلك الصفات الذاتية **مسدداً** اي منسأ **افعال** **اختياريه**
تدشعها **فالحمد** **عليها** لا باعتبار ذاتها بل باعتبار تلك الافعال **الاختياريه**
المستداه منها **فالمحمود** **عليه** في الحمد وان لم يكن اختيارياً حقيقة في
المبدأ **اختياري** حقيقة **في المسأل** على هذا الجواب بخلافه على
الجوابين الاولين فانه ليس باختيارياً حقيقة على ثابته ولا حقيقة
ولا مجاز اعلى او تعالي **فما عرفت** من تقريرهما والموافق للراجح السابق فهو
الاخير فهو الراجح ومن ثم اقتصر عليه في التاويل السابق في الحمد على
رשא **القديم** **والحمد** اي حمد المخلوق فلا يرد عدم شمول تقريره عرفاً
المذكور **الحال** **عرفاً** اي في عرف الناس اخذوا صريحه فيما ياتي من عدم
اختصاصه مطلقه بالله **فعل** من الحامد **ينبغي** **من تعظيم المنعم** اي بغير
غيره ممن اطلع عليه عن ذلك لاستلزامه له فاندفع ما قيل هذا لا يشمل
اعتقاد الجنان الذي هو المراد بفعله السامر له الفعل المصدر به التعريف
كما سباني لعدم اتباعه لغير المعتقد المعتبر كما **من حيث انه منعم** **بكسر**
الهمزة **وتحوز** فتحها خلافاً لمن عده لحناء من اجل انعامه **على الحامد** اي
فاعل الفعل المذكور ولو عبر به لكان اولي لما يلزم على التعبير بالحامد
من الدور لان كان معتقداً في التعاريف اللفظية التي منها هذا **او غيره** **سواء**
اكان ذلك الفعل المنعم عما ذكر **باللسان** بان يثني به المنعم **ام** **لجان**
بان يعتقد به انصاف المنعم بصفات الكمال فانه وفي النعم اعتقاد واجاز ما
اوراجحاً ولو غير ثابت وان كان التحقيق ان الاعتقاد ليس فعلاً للجنان وانما

باب في معرفة ما لا بد من معرفته في شكر الله تعالى

هو كيفية له **الاركان** اي الجوارح بان يدبرها في طاعة المنعم **لما فوج** من الحمد لغة وعرفا عقبه بالكلام على الشكر والمدح كذلك مع بيان النسبة بينها فقال **الشكر لغة** اي في لغة العرب هو **عند الحمد** العربي فيتعرفه السابق تعريفه لكن مع ابدال الحامد فيه بالشاكر على ما مر من مقتضاه كلامه تعريفه من الاكتفاء باحد الموارد الثلاثة فيها صحيح وان اشترط على قياس ما مر في كلام المصنف ان كان الجمان عدم مخالفة الاخرين واحدها مطابقة الجمان وعدم مخالفة الاخر فذلك من الحمد للغوي الثلاث انواع كلها يطلق عليه كل منها لسان وجناني وادكاني **والشكر عرفا** اي في عرف الشرع اخذ اتماما صرح به فيما ياتي من اختصاص متعلقه بالله تعالى **صريح العبد** المتحقق العبودية **جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره** من النعم الظاهرة والباطنة **اي ما خلق الله له** من انواع الطاعات التي هي بسبب في الجمع على الله المقصود منها اي لا جل العاقل بذلك عليه على ما ياتي في تحقيقه كان يصف السمع اي تلقا ما ينبغي عن مرضاته من الاوامر وما ينبغي عن اجتناب مساخطه من النواهي **يراد** تستعمل الالات في استعمالها وقسم على ذلك سائر النعم وقضيه كون هذا هو الشكر في عرف الشرع ان يكون هو المراد بالشكر في قولهم شكر المنعم واجب وبه صرح مع من الائمة الاصول لكن المفهوم من كلام المحقق الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع ان المراد به الشكر اللغوي الذي هو الحمد العربي كما مر فهو اذا كان متعلقه بالله تعالى شكر شرعي ايضا عنده وان كان ذلك اكمل منه وعليه فيتحقق من الوجوب بنوع من انواعه السابقة لكن بشرطه السابق وبالنظر اليه يظهر لك انه لا نسب في ذلك لا الاول كما ادعاه المصنف في حاشيته على الشرح المذكور كحصول المقصود من

الشكر

الشكر والحالة هذه من تعظيم المنعم بعد مر عصبانه بجمعه ومن ثم عرفه الجليل بذلك لما ساله السري عنه وهو ان يبيع سنين فقال له يا علام ما الشكر قال ان لا يعصى الله بجمعه فقال له لو شكر ان يكون حظك من الله لسانك قال الجليل فلا ازال اليك اي على هذه الكلمة وقد دل حديث الترمذي وغيره الحمد راس الشكر ما شكر الله عبد له الحمد على ان للشكر انواعا يطلق على كل منها الشكر وان راسها الحمد اي اعلاها الحمد اللغوي الذي هو اللساني منها اذ هو اولها على المقصود منه خفا الاعتقاد واعتقال اذ اب الجوارح الخمسة وقد اطلق صلى الله عليه وسلم على الحمد لله شكر في حديث الطبراني ان ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم اكلت عا سرفت فقال لهن ردها الله على لا شكر في ذلك فلم يردن قال الحمد لله فانظر اهل حديث صوما او صلاة فقلنوا انه نسي فقال له فقال الم اكل الحمد لله وفيه كماله على اطلاقه على العمل حيث انظر اهل حديث صوما او صلاة وقد اطلقه صلى الله عليه وسلم عليه حين قيل لما قام حتى تورمت قدماه يا رسول الله تفعل هذا وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تاخر فقال افلا اتون عبد اسكورا وقال تعالى اعملوا الا واد شكر او كون المراد بالشكر فيما ذكر اللغوي بعد جده **انتبه** قال الجلال السيوطي اطبق الناس على انواع شكر الله ثلاثة اي وهي شكره باللسان وشكره بالجنان وشكره بالاركان وزاد بعضهم نوعا رابعا وهو شكر الله بالله والتسديد وشكره ذوقا لا حسان بالنطق تارة وبالقلب اخرى ثم بالعمل الاسمي وشكري لربي لا يتقلى وطاعتي ولا بلساني بل به شكره **عند اقوال** وكانه يشير هذا القائل الي بقائه بالله تعالى عما سواه المشار الي ذلك حديث البخاري ولا يزال عبيد يتقرب الي بالنواقل حتى احبه فاذا احبته

كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويدّه التي يبطش بها ورجله
 التي يمشي بها وان سألني اعطينته واستغفرتني لا عيذته وشكر من وصل الي هذا
 المقام شكر الخاصة وشكر غيره شكر العامة اذ فيه بعية من بقايا اسمه لم يكن
 عنما وهو مراد من اطلق من القوم ان الشكر سبيل العامة انتهى **المدح لغة اي**
في لغة العرب الثناء باللسان على الجليل مطلقا اي سواء كان اختياريا ام لا بناء على الواقع
 مما علم مما هو **على جهة التعظيم** وقد تقدم ما يؤخذ منه هذا التعريف والكلام عليه
 في ضمن تعريف الحمد وذكره هنا تصرفا بما علم ضمنا وتوطئة لقوله **والمدح عرفا اي**
 في عرف الناس اخذوا يعرفون من تعريفه من عدم اختصاصه متعلقه بالله ما اي
 فعل من المادح مبنى على تعظيم الممدوح **يدل** بتخصيص الممدوح به **على اختصاص الممدوح**
 عنده عن غيره ولو اخصصا نسبيا **بأنواع من النفايل** جمع فضيلة وهي المزية الذاتية
 اي التي لا يحتاج في تحققها الى تعلقها بغير الذات فهي الممدوح عليه ويؤخذ مما يأتى
 من صدقه بالاختيارية وعجزه كاللغوي ان الاقتصار عليها هنا ليس للتعديد بل
 ملحقا بالتواضع فاضله وهي المزية المتعدية اي التي لا يحتاج في تحققها الى
 تعدد الغير الذات اي تعلقها به لا تعلقها اليه كما لا يخفى كالاتهام سواء كان ذلك
 الفعل الدال على ما ذكر باللسان ام بالجنان ام بالاركان بالشروط السابق اخذ (من عموم
 ما في التعريف لا يقال المراد به اللغة لا نقول بلزم حينئذ تساوي المدين ولا فيل
 به واذا كان الامر في مناهية السنة على ما ذكر من تعارضها في **كل** اي كل
 واحد من هذه **السنة** واحد من الخمسة **البقية** باعتبار ما صدقها اي هو ثباتها
 ككل كليين نسبة اما بين او تساوي او عموم وخصوص من وجه او عموم وخصوص
 مطلق وتعلم عنها ما ذكره نغلا لا لاختصار النسب فيما ذكره بقوله **لان المنسبة**
 اي الكليين المراد معرفة ما بينهما من التماسك بمعنى النسبة ان لم يتصادقا بان كان

ما صدق احدهما به لا يصدق الاخر به وانما يصدق بغيره **فالنسبة التي بينهما**
 تبين فيها **متباينان** وذلك من غير هذه السنة كالانسان والفرس ومنها
كالحمد اللغوي بالنظر بحقيقته **لا بالنظر بشرطه** السابق فسياتي مع **الشكر**
العربي فان بينهما **تبانيا صدقه** اي الحمد اللغوي **بالفصاحة باللسان فقط**
 اي لا مع الثنا بغيره **والشكر** لا يصدق بالثنا باللسان فقط وانما يصدق بذلك
مع غيره اي بالثنا باللسان مع الثنا بغيره من بقية الموارد وهو الجنان
 والاركان لا اعتبار بشمول الموارد فيه كما علم من تعريفه وهذا مع عدم
 النظر لشمول متعلق الحمد اللغوي بغير تعالي ولغيره واختصاص متعلق
 الشكر العربي بالله تعالى اما مع النظر لذلك فلا تكون التي بينهما تبانيا بل عموما
 وخصوصا مطلقا كما سيأتي وقوله لصدقته الخ غير ظاهر في نفسه وان كان
 مثبتا للمدح اذ قضيت عدم صدق الحمد اللغوي بالثنا باللسان مع الثنا
 بغيره وليس كذلك كما يعلم من تعريفه لا يقال تثبت الثنا فيه باللسان محض
 لذلك لا نقول ممنوع اذ هو انما يخرج الثنا بغيره كما مر في الثنا مع غيره
 فالصواب انه ليس بينهما مع عدم النظر لذلك لا بالنظر بشرط الحمد تبين بل عموم
 وخصوص مطلق وسياتي لذلك مزيد تحقيق **وان تصادقا** كما ان يتصادقا
 كلياً او جملة فان تصادقا كلياً فاما ان يتصادقا كلياً من الجانبين او من جانب
 فان تصادقا كلياً **من الجانبين** اي جانبيهما بان كان كل ما يصدق كل منهما به
 يصدق الاخر به **فالنسبة التي بينهما تساويان** وذلك من غير
 هذه السنة كالانسان والناطق ومنها **كالحمد العربي** مع **الشكر اللغوي** فان بينهما تساويان
 لما علم من تعريفهما الذي **متر** من ان ما صدق كل منهما به يصدق الاخر به
 ونكسه اي كعكسه وهو الحمد اللغوي مع الشكر العربي **بالنظر بشرط الحمد اللغوي**

السابق من اعتبار عدم مخالفة افعال الجوارح ومطابقة اعتقاد الجنان
للشأن باللسان على الجميل الاختياري الذي هو المحمدي فان بينهما بالتساوي
لا اعتبار بمول الموارد فيها جميع ما يصدق كل منهما به يصدق الاخر به وفيه
ما علمت هذا مع عدم النظر لما مر اما مع النظر اليه فلا يكون بينهما تساوي
بل عموم وخصوص مطلق كما سيأتي او تصادقا كلياً **من جانب** من جانبها بان
كان كل ما يصدق احداهما به يصدق الاخر به بدون العكس فبعض ما يصدق
الاخر به لا يصدق ذلك به **فالنسبة** التي بينهما **عموم مطلق** وخصوص مطلق
اي من التقيد بوجه دون وجه العموم من كل جانب الصادق بكل ما يصدق
الاخر به فهو اعم والخصوص من جانب الاخر فهو اخص وذلك من غير النسبة
كالحيوان والانسان ومنها **الحمد اللغوي مع كل من المدحيين** اللغويين
والعربي فان بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً **الصدق** اي الحمد اللغوي من حيث
المتعلق **بالاختياري فقط** وصدق اي المدح من حيثية المذكورة **بالاختيار**
وعبره كما يعلم من تعاديلها فيما بينهما من العموم والخصوص المطلق هو من حيث
المتعلق وكذلك من حيث المورد بالنسبة للمدح العربي نظر الما مر التصرح به من
ان مورد احد الموارد الثلاثة لا بالنسبة للمدح اللغوي فيما بينهما بالنسبة اليه
من حيثية المذكورة وهو التساوي وبذلك يعلم ان بين الحمد اللغوي وكل من المدحيين
في حد ذاتها العموم والخصوص المطلق **او الحمد اللغوي مع الشكر العربي بالنظر**
لشكر من تعلقه اي الحمد اللغوي **لله تعالى وبغيره** واختصاص متعلق الشكر
العربي **بالله تعالى** كما يعلم من تعريفها فان بينهما بالنظر لذلك عموماً وخصوصاً مطلقاً
خلافه مع عدم النظر لذلك فان بينهما مع ذلك تمايزاً لا بالتقيد بشرط الحمد وتساويهما
بالنظر اليه كما مر قال المصنف **وعليه** الذي ذكرته من ان بينهما عموماً وخصوصاً

مطلقاً

مطلقاً بالنظر لذلك لا مع عدم النظر اليه **عمل كلامي في شرح النجدة** الكبير المطلق
فيه ان بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً فيحمل على انه بالنظر لذلك والمراد بالمتعلق
هنا بالحمد المحمود وبالشكر المنكور خلاف ما مر وما يأتي وحاصلاً ما ذكره
في الحمد اللغوي والشكر العربي ان بينهما مع عدم النظر لذلك التماس لا بالنظر
لشروط الحمد والتساوي بالنظر اليه وبالنظر لذلك العموم والخصوص المطلق وقد
عرفت ان الصواب انه ليس بينهما مع عدم النظر لذلك لا بالنظر لشروط الحمد تباين
بل عموم وخصوص مطلق وح فيكون ما بينهما مع عدم النظر لذلك العموم والخصوص
المطلق لا بالنظر لشروط الحمد والتساوي بالنظر اليه على ما فيه ومع النظر لذلك
العموم والخصوص المطلق فالاولان من حيث المورد والثالث من حيث المتعلق
وبذلك يعلم ان ما بينهما في حد ذاتها العموم والخصوص المطلق لكن يختلف التوجيه
بالنظر لشروط الحمد وعدمه وذلك ظاهر وحديث فيمكن ان يحمل على هذا كلامه
في شرح النجدة بل هذا هو الظاهر منه كما يعلم من مراجعته **وكالشكر اللغوي**
المساوي للحمد العربي **مع الشكر العربي** فان بينهما عموماً وخصوصاً
مطلقاً **الصدق** اي الشكر اللغوي من حيث المتعلق **بالنعم** بل حتى الانعام
كما مر فقط وصدق الشكر العربي من هذه حيثية **بغيرها** كما يعلم
من تعريفها بنائياً في الشكر العربي على ما اقتضاه اطلاق تعريفه من انه
لا يشترط كونه لاجل انعام الله بل يكفي كونه لله من غير ملاحظة انعامه
لكن المفهوم من كلامه ان الشكر اطلاقاً ذلك وعليه فيهما عموم وخصوص مطلق
ايضا لصدق الشكر العربي من حيث المتعلق بانعام الله فقط وصدق
اللغوي من هذه حيثية بانعامه وبغيره ما بينهما من العموم والخصوص
المطلق عليهما هو من حيث المتعلق لكن الاخص على الاول هو الاخص على الثاني

وعكسه كما هو ظاهر لا من حيث المورد فمابينهما من هذه الحيثية على قياس
الصواب السابق في الحمد اللغوي مع الشكر العربي واما العموم والخصوص
المطلق لا بالنظر لشرط الشكر اللغوي السابق او التساوي بالنظر الى
علي ما فيه وبه يعلم ان مابينهما في حد ذاتهما العموم والخصوص المطلق والشكر
اللغوي مع المدح اللغوي فان بينهما عمومنا وخصوصا مطلقا **الصدق في الشكر**
اللغوي من حيث مورد **بالشكر باللسان** وبالشكر **بغيره** وصدق المدح اللغوي
المذكور من الحيثية المذكورة **بالاول** اي الشكر باللسان **فقط** كما يعلم
من تعريفهما فمابينهما من العموم والخصوص المطلق هو من حيث المورد وكذا
من حيث المتعلق لكن الاخص من هذه الحيثية هو الاخص من الحيثية الاولى
وعكسه وبه يعلم ان مابينهما في حد ذاتهما هو العموم والخصوص من وجه
وعليه عمل ما يأتي من ان مابينهما ذلك فلا خلاف ماها وان لم يتصادقا كلياً
بل **تصادقا في الحمل** اي بان كانا يصدقان بشئ وينفرد كل منهما بصدق بغيره
فالنسبة التي بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه اخر فكل واحد
منهما اعم من الاخرين وجه واخص منه من وجه اخر وذلك من غير هذه
الستة كالحيوان والايضن ومنها **الحمد اللغوي مع الحمد العربي لصدقهما بالشكر**
باللسان في مقابلة نعمة يعني انعام كما مر وانفراد الحمد اللغوي عن الحمد
العربي بصدق بغيره **للسان** اي بالشكر باللسان في غير مقابلة نعمة وانفراد
الحمد العربي بغيره من حيث التورده **بغير اللسان** من بقية الموارد الثلاثة
هو اعم من الحمد اللغوي من جهة المورد واخص من جهة المتعلق **في**
اعبر من مورد **ومتعلقه** اخص من متعلقه **والحمد اللغوي عكسه** اي عكس
الحمد فيما ذكر فهو اخص منه من جهة المورد واعبر منه من جهة المتعلق

اذ مورد اخض من مورد **ومتعلقه** اعم من متعلقه **والحمد اللغوي**
مع الشكر اللغوي كذلك الذي وجه به الحمد اللغوي مع الحمد العربي
بمعينه اذ الشكر اللغوي هو الحمد العربي كما مر **وكا** **الحمد العربي** او
الشكر اللغوي المساوي له **مع المدح اللغوي** اجتماعهما **مع**
الصدق ب **الشكر باللسان** **علي النعمة** بمعنى الانعام كما مر وانفراد
عنهما بصدق قد من حيث المتعلق **بغير النعمة** بالمعنى المذكور فهو اخص
منهما من جهة المورد واعم من جهة المتعلق اذ مورد **اخض** من
مورد **هما** **ومتعلقه** **اعبر** من متعلقهما **وهما** **العكس** منه فمما اعبر
منه من جهة المورد واخص من جهة المتعلق اذ مورد **هما** **اعبر**
من مورد **ومتعلقهما** اخص من متعلقه **تدبير**
اقسام اجتماع كل واحد من الستة مع واحد من البقية
خمسة عشر من اجتماع الحمد اللغوي مع واحد
مما بعده خمسة اقسام **والحمد العربي** مع واحد
مما بعده اربعة اقسام **والشكر اللغوي** مع واحد
مما بعده ثلاثة اقسام **والشكر العربي** مع واحد
مما بعده قسمان **والمدح اللغوي** مع ما بعده قسم
وقد اقتصر المصنف على التصرح بتعيين
ما في تسعة منها من النسب وهما ان
اذكره علي ما فيه مع تعيين ما في الستة الباقية
مها في **حسب** **دول**

وانفرادها عنه
بصدقهما بغير
اللسان

الحمد اللغوي مع الحمد العربي	عموم وخصوص من وجه
الحمد اللغوي مع الشكر اللغوي	عموم وخصوص من وجه
الحمد اللغوي مع الشكر العربي	تباين أو تساوي أو عموم وخصوص مطلق
الحمد اللغوي مع المدح اللغوي	عموم وخصوص مطلق
الحمد اللغوي مع المدح العربي	عموم وخصوص مطلق
الحمد العربي مع الشكر اللغوي	تساوي
الحمد العربي مع الشكر العربي	عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به
الحمد العربي مع المدح اللغوي	عموم وخصوص من وجه
الحمد العربي مع المدح العربي	عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به
الشكر اللغوي مع الشكر العربي	عموم وخصوص مطلق
الشكر اللغوي مع المدح اللغوي	عموم وخصوص مطلق أو من وجه
الشكر اللغوي مع المدح العربي	عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به
الشكر العربي مع المدح اللغوي	عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به
الشكر العربي مع المدح العربي	عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به
المدح اللغوي مع المدح العربي	عموم وخصوص مطلق ولم يصرح به

وما نقرر من أن بين الحمد والشكر لغة عموم وخصوصا من وجه والحمد والمدح لغة عموم وخصوصا مطلقا مبني في الأولين على عدم تزايد فهمهما مع عدم اختصاص الشكر بالفعل وفي الآخرين على عدم تزايد فهمهما وهو الأصح **وقيل** **الحمد والشكر لغة مترادفان** مفهوما واحدا وهو تعريف الحمد لغة السابق فهمهما متساويان ما صدقا **وقيل** **الحمد لغة مختص بالقول** أي الثناء باللسان السابق **والشكر لغة مختص بالفعل** الأركاني الذي هو أحد أنواعه على الأصح فهمهما متباينان ما صدقا **وقيل** الحمد والمدح مترادفان مفهوما واحدا هو معنى الحمد السابق فهمهما متساويان ما صدقا وقد تقدم التصريح بهذا القول في كلام المصريح بالإشارة إلى ترجيح مغايله وإراد هنا أن يثبت على ما ذهب إليه الزحشر من بعد من القولين مع تحقيق كلامه في الكشاف في ذلك فقال **وقال الزحشر في الكشاف الحمد والمدح لغة اخوان** وهو محتمل لكل من القولين غير أن الـ علي بابهما كما قد ينوهم إذ مجرد كونهما أخوين لا يدل على ذلك فقد قال **السعد النقاشاني** في حاشيته **عليه من الشايع في الزحشر** **أنه** **ربما يكون اللغويان أخوين** بما جعل معهما كل منهما وهو أن يكون بينهما اشتقاق جميع الحروف لأصولها تقابل بالفتا والعين واللام وليست للتضعيف ولا للاختلاف فمابين في محله بأن تكون الحروف لأصولها هي الحروف لأصولها لا أحد فلا يعتد بالاشتراك في الزيادة وإنما العتد بالاشتراك في الحروف لأصولها غير اشتراك في ترتيب بيتها بأن يكون ترتيبها في أصلها غير ترتيبها في الآخر **الحمد والمدح** **اشتقاق** **أكثر ما يشترك في أكثر الحروف لأصولها فقط** أي لا مع باقيها ولو مع الاشتراك في الترتيب في ذلك الأكثر **الفتوح والغلة** بسكون ثابتهما الذي بعده في الثاني

بأن يشترك

جيم وفي الثالث ذال معجزة وقوله **مع اتحاد في المعنى والتأنيب فيه مع الاختلاف**
فقد في كل من تفسير الكبر والاكبر فيعتبر مع ما ذكر فيها ذلك كالمثل بهما
اذ الحمد والمدح الممثل لهما الاول مستخدم في المعنى ان قلنا بترادفهما او متباين
فيه ان قلنا بعدمه والتلق والتلج والتلذ الممثل لهما الثاني كذلك اذ الاول
الشتق والثالث القطع كما يوجد من الصحاح فهو وكل من الاولين متباينان
في المعنى وهما مستخدمان فيه واحترز بالاكبر والاكبر عن الصغير المنصرف اليه
الاشتقاق عند الاطلاق بان يشترك اللغتان في الحروف الاصول والترتيب
مع اتحاد في المعنى كالضارب والضرب فلا يكونان بكونه بينهما اخوين بل
المشتق منه منهما اصل والمشتق فروع كما يقال صغير وكبير واكبر يقال
اصغر وصغير وكبير واصغر واوسط واكبر فاذا كان الامر كذلك
فقد كون الحمد والمدح اخوين لا يدل على ترادفهما عند بل يحتمل وغيره
لكن ينبغي حمله عليه اذ هو في كلامه في الكشف ههنا اي في معنى الحمد
حيث جعل فيه تقييد المدح اعني الذي يقتضيه الحمد **ومع كلامه في**
تفسير قوله تعالى ولكن الله يحب اليكم الايمان **في كتابه القاني** يدل
عليه وحمل احد كلام الشخص الواحد المحتمل على الآخر الصريح او كما من حمله
على خلافه وان امكن بان تراد كما قال بعضهم بكونهما اخوين استلزام احدهما
للاخر والحمد والمدح كذلك على الاول اذ الحمد يلزم للمدح لما بينهما من العموم
واختصاص المطلق عليه كما مر **بعد** ان عرفت كلام من معاهم الحمد والشكر
والمدح لغة وعرفا من تعاريفها السابقة **لا يخفى** عليه **ان كلام من معاهم**
لا يدل على تحققه من خمسة امور هي في كل من معاهم الحمد والمدح اللغويين
والثاني من انواع الحمد العرفيين والشمج والشكر اللغوي **وصف وواحد**

وموصوف

المع ٩

وموصوف وموصوف عليه وموصوف به وتختلف المراد بها
بحسب خصوص ما هي فيه من معاهم الثلاثة كما صرح بذلك في مفهوم الحمد
مشيرا الي غيره بقوله **فالوصف في مفهوم الحمد مثل الحمد فيه الحمد**
والوصف فيه المحمود والموصوف عليه فيه المحمود عليه فيه والموصوف
به فيه المحمود به وهذه الخمسة من الحمد والمحمود به وما بينهما
متغايرة ووجه التغاير بينها ظاهر ما عدا الاثنين فمن ثم يتيقن بقوله
ووجه تغاير الاثنين منها وهما المحمود عليه والمحمود به ما يعلم ما يذكر وهو
ان الواصف اي مريد الوصف كثير ما بزيادة ما للتأكيد الكثرة ونصب
كثيرا على الظرفية بما بعده وهو **ملاحظة** اي يلاحظ في كثير من الاوقات جدا
في موصوف اي منتصف بصفات **صفة من صفاته** المنتصف بها من حيث اتصافه
بتلك الصفة **ثم يصفه بصفة منها** **سبب ملاحظة** هذه من الحيثية المذكورة
ثم قد يتغير ان اعني الصفة التي وصف بها والصفة التي وصفه بسبب
ملاحظتها ذاتا واعتبارا كان حمده على انعامه بشا عتته **وقد يتغير ان**
اعتبارا فقط اي لا ذاتا كان حمده على شجاعته **بها فان قيل** اي في
الشجاعة التي الحمد عليها وبها فيما ذكر **حيث ان** تكون باعتبار
احدهما عنهما باعتبار الاخرى **فانها موصوفة عليها وموصوف بها** **الحيثية الاولى**
بحمود عليها واعتبار الحيثية الثانية بحمودها فان قلت جعل الشجاعة
عمودا عليها يتأنيب ما مر من اعتبار قيد الاختيار في المحمود عليه اذ هي
ملكية يدبشاعها اخوض في المحال والافق اعلی الفارق قلت هي كما
نطلق على الملكية المذكورة نطلق على ما يدبشاعها مما ذكر وهذا الثاني
هو المراد بها بما ذكر وظاهر انه لو وجد عليها بمعنى ما يدبشاع عن تلك الملكية

٢٢٢
٤٢٢

الصفة
بما هي من
تساير ملاحظته

٤٢٢
٤٢٢

٢

مما ذكره ظاهر انه لو حمل عليها بما معنى نفس تلك الملكة كان المحمود عليه
والمحمود به متغايرين ذانا ايضا **و الحقيقة** اي تحقيق وجه التفاضل بين
الاثنين المحمود عليه والمحمود به المعلوم اجمالا فما ذكر ان المحمود عليه
ما يقع عليه اي بسبب ملاحظته الحمد والمحمود به **ما يقع به الحمد** وبه
يعلم انه باقية في المحمود به للتعددية وعلى من عليه في المحمود عليه للتسوية
كما مر في الاشارة اليه **المقصود** الثاني في الكلام على جملة الحمد مع
الكلام على بقية كلامها على جملة الحمد لتقدم الكلام عليها وقد ذكره بقوله
جملة الحمد لله من حيث لفظها الذي اصله حمد الله اسمية اصلها فعلية فعلق
محمودا وهو بالنيابة مصدره المنسوب به منه فعدل عنه اليها للدلالة
على الثبات باللفظ ان قدر متعلق الجار والمجرور الذي هو الجرح على الاصح السابق
اسما وان كان اسما فاعل وبالعدل ان قدر فعل فلا ياتي في نصه فخصر بان لا يسمي
التي مر بها فعدل الله على التجدد اذ محله في غير المعدول بها عن فعلية
للدلالة على الثبات وقد جعل المعدول قرينة على تقدير المخلق استسا
وعلى الدوام به وبالعقل نظر المقام او لكون الاصل في كل ثابت دوامه
ومن حيث معناها بالثبات في مقام الحمد **بما خبرية لفظ انشائية** مع
لان الخبرية هي الحاصل من قولها في الخارج بدون التكلم بها والانشائية
هي التي تحصل من قولها في الخارج بالتكلم بها وهذه نظر اللفظ لها مجر و اعز معناه
المراد بها خبرية لان مضمونها عند ذلك مدلولها الموضوع له وهو ان
الحمد مختص بالله في سببان وهو حاصل بدون التكلم بها ونظر المعناها
اي ما عني اي اريد بها انشائية لان مضمونها عند ذلك معناها المراد بها
وهو حمد الله بدلولها المذكور وهو يحصل بالتكلم بها كما ذكره بقوله **الحصول**

الحمد

الحمد اي حمد الله في الخارج **بالتكلم بها مع الاذعان** المذکور المسمى
بالنقد لا مع عدمه لا تنافي مطابقة القلب المشترطة في الحمد والحالة
هذه كما مر بقوله مع الاذعان الخ لا حاجة اليه في التعليل وان احتمل اليه
في حصول الحمد بالتكلم بها ويحتمل عليه ان يقال فما وجه تخصيصه بالذكر
دون ما عداه مما اشترط له فيما مر وما شمله ما ذكر من كونها شرعا
خبرية لفظا انشائية معني مبني على كونها غير موضوعه شرعا لانها علم
فما تنقرو **و يجوز ان تكون موضوعه شرعا** فتكون شرعا انشائية لفظا
ومعنى والمراد بالانشاء في هذا ذكر المضمون الانشائي السابق كما هو ظاهر
هذا والتحقيق كما اشار اليه السيد الجرجاني انها خبرية لفظا ومعنى اي
وحصول الحمد بالتكلم بها لا يقتضي كونها انشائية معني لانه مبني على توهم
ان معناه وليس كذلك بل هي جزئية من جزئياته لصدق تعريفه السابق
عليها محصوره بالتكلم بها من حصول الكلين بحرية لا حصول المعنى الانشائي
بالتكلم بالاله عليه **والحمد** اي كل فرد من افراد **مختص في الحقيقة بالله**
اي مقصور عليه لا فرد منه في الحقيقة لغيره وان كان له في الظاهر اذ ما من
محمود عليه الا وهو منه بوسط او غير وسط **كما** اي مثل ما **اقادته جملة**
اي جملة الحمد لله من انه مختص به فهو مطابق لما في الواقع **سواء** في اقادتها
ذلك جعلت **لام التعريف** في الحمد فيها **لاستغراق كما علمه من العلم**
وهو اي ما ذكر من اقادتها ذلك حقيقه **ظاهر** لان لام التعريف فيه اذا جعلت
لاستغراق كان منادها بالمطابقة كل فرد من افراد الحمد مختص بالله لا فرد
منه لغيره وهذا هو المدعى **المختص كما علمه من العلم** لان لام الله للاختصاص
ف اذا جعلت لام التعريف للمختص كان منادها بالالتزام كل فرد من افراد

للانشاء

الجمهور

عن ذكر الجنس الاخيرين ونمثل له بالامثلة المذكورة ونحوها **الثالث**
 اقتصار المصراع على جعل لام التعريف في الحمد للاستغراق او الجنس او للعهد
 بشرطين ذلك وليس كذلك في قوله قد جاوز بعضهم جعلها للكمال ولعل
 المراد مما حكاه الكماي عن بعضهم من جعلها للتفخيم والتعظيم وبيد فمما
 اجماله السيوطي فيه بانه ان اراد الاستغراق وعبارته غريبة فيه والاطلاع
 ذلك في اقسام الامر لكن لا يخفى عليه ان جعلها للكمال قريب من جعلها
 للعهد على الوجه السابق فيه **واصل المعاني الثلاثة** تجعل لام التعريف
الجنس لاحتياج جعلها للاخيرين الى قرينة كما يعلم ما ياتي ولم يوجد هنا
 قرينة ظاهرة عليها وبند وجودها مجعلا لها لا يحتاج في جعلها له الى
 قرينة اولى من جعلها لغيره من ان الجملة على تقدير جعلها للجنس ابلغ في
 افادة المتصود وهو اختصاص جميع المحامد بالله منها على تقدير جعلها
 للاستغراق لان افادتها على الاول باللازم بخلافه على الثاني كما ستر
 فهو كما بان السبيل لا على تقدير جعلها للعهد بل هي عليه مثلها او ابلغ
 منها في ذلك على تقدير جعلها للجنس كما لا يخفى نعم هو على هذا فهو خلاف
 المتصود من انباء بعض المحامد لغير الله بخلافها على تقدير جعلها للجنس
وكما يقال للام التعريف التي للجنس انها المحقق المطلق والطبيعية
ولما هي المطلق المتقدمة بالاطلاق عن التقييد بكونها في ضمن الافراد او جميع
 بناء على ان معنى الجنس والحقيقة والطبيعة والمماهية واحد وان اختلفت
 العبارة عنه باختلاف الاعتبار وهو ما به الشيء هو اي الامر الذي بسبب
 الشيء ذلك الشيء كاجوان الناطق بالنسبة للانسان فانه امر بسببه الانسان
 انسان فالبالنسبية ويفتقر في التعبير اتحاد السبب والمسبب لضيقات
 والفهم

لها

بعض

الضمير المنفصل للشيء وخروج العلة الفاعلية اذ هي امر به الشيء موجود
 لا ذلك الشيء والعرضي اذ هو امر به الشيء هو ذلك الامر لا ذلك الشيء
 ايضا حله بالنسبة الى الانسان فانه امر به الانسان ضاحك **وتحليل**
القول في معنى كونه اي لام التعريف للاستغراق وكونها للجنس
الكتاب المجلد لا المختصات التي سماها هذه المقدمة
 المقصود منه على ما قاله المحققون ان لام التعريف هي الموضوع
 لتعريف مسمى مدخولها الجنس الذي هو على التحقيق الاي الحقيقة
 المعينة في الذهن من غير ملاحظة تعيينها فيه اي الإشارة الى تعيينه
 المحسوب له قبل دخولها فيكون التعيين بعد دخولها ملاحظة ان
 كان قبل دخولها مصاحبا اذ الكلام في العالم بالوضع او لتعريف حقيقة
 معينة من مستماه فالوضويع لتعريف المسمى المذكور هي التي للجنس ثم ان
 قامت قرينة على قصد المسمى في ضمن جميع افراد مخصص بانها التي
 للاستغراق الحقيقي كما في قوله تعالى وخلق الانسان صنعنا او الخ في
 كما في قوله جميع الامور الصاعدة اي صاعقة بلده او الادعائ كما في قوله
 انت الرجل وتسمى هذه لام الكمال وتظهرها اعني التي للاستغراق كل
 إضافة الى نكرة او في ضمن بعض منها غير معين خصت بانها
 التي للعهد الذهني كما في قوله ادخل السوق حيث لا عهد خارجا
 وتكر مدخولها النكرة في الاثبات وان لم يتم قرينة على ذلك خصت
 بانها التي للحقيقة والطبيعة والمماهية المطلق وتعرف اليها التي
 للجنس عند الاطلاق ومن ثم اطلقها المصنف في مقابلته التي للاستغراق
 مراد بها هذه الأخيرة وتظهر مدخولها علم الجنس الاي والموضوع لتعريف

فائدة اعلم ان الفرق بين اسم الجنس
 وعلم الجنس ان اسم الجنس وضع لشيء
 مشترك بين افراد الطبيعة باعتبار
 اشتراكها وعلم الجنس وضع لنفس
 الطبيعة باعتبارها الجنس وضمير
 فالوضع على الطبيعة باعتبارها
 اسم الجنس وباعتبارها كائنا
 علم الجنس قبل اسم الجنس موضوع
 لفرق معين في افراد الطبيعة على
 تقدير الثاني فيكون اطلاق الاسم
 على كل فرد على سبيل البذل حقيقة
 لانه مستعمل فيما وضع له ويكون
 اطلاق اسامه على كل فرد مجازا
 اطلاق اللفظ في خبر ما وضع له
 دون موضوع لنفس الطبيعة
 دون الافراد هو ليعقبات الافاضل

الحصة المذكورة هي التي للعهد الخارجي المنصرف اليه مطلق العهد كما ستر
ونظير مدخولها علم الشخص بشر ان كان المعرف بهامد كورا تحققت كما في قوله
تعالى فيها مصباح المصباح او تقدير كما في قوله تعالى وليس الذكر كالا نبي
خصت بانها التي للعهد الكري او معلوما للخطا طب بالفراين كما في قوله تعالى
اطيعوا الله واطيعوا الرسول اي محمدا صلى الله عليه وسلم خصت بانها التي للعهد
العلمي وقد يقال لها التي للعهد الذهني او حاضر كما في قوله تعالى اليوم
اكملت لكم دينكم خصت بانها التي للعهد الحصري فان قلت **ليست** كذا
تجعل التي للعهد الخارجي من اقسام التي للجنس كما في الاستغراق والتي
للعهد الذهني قلت **لان** تعيين الحقيقة الذي هو موضوع التي للجنس
غير كاف في تعيين حصة منها الذي هو موضوع التي للعهد الخارجي
فان قلت **كيف** استعمل مدخولها اسم الجنس في حصة من الحقيقة
مع ان اسماء على التحقيق الحقيقة كما مر قلت **تعمل** السيد لدفع ذلك
بان الظاهر انه موضوع لها موضوع اخر ولا يقال ان مدخولها المنسوبة
لا اسم الجنس ولما فرغ من الكلام على الجملة المتضمن للكلام على الحمد والشكر
والمدح والشاخصة بيان صدق كل منهما فقال **واعلم ان صدق الحمد والذم**
صدق الشكر والكران ويقال الكفر والكنور بضم الكاف كما يقال كل من الثلاثة
لصدق الايمان لكن بقله في الاول والكفرية في الثاني واستنوا في الثالث
كما قاله الرابع **وصدق المدح والثناء** بتقدم المثلية على النون
الثناء بتقدم النون على المثلية **نا على المشهور** المنقول فيما مر عن
المحذور من ان الشاخصة في الخير فقط اما على مقابله المنقول فيما مر
عن الطيخ عن الدين بن عبد السلام من انه حقيقة في الخير والشرف ليس صدق

الثناء

الشابل هو احد قسميه **والدليل** على المشهور انه **يقال اني عليه اذا ذكره**
خير وانني عليه اذا ذكره بشر وفي نسخة بسوء اي تقول
العمد اذا ذكر شخص اخو خيرا اني عليه اي لفظا كما مر بتقدم المثلية
واذا ذكره بشرا اني عليه بتقدم النون لا اني عليه بتقدم المثلية
ولو كان الشاخصة في الشراضا لم يفتقر واذا ذكره بشر على اني عليه
بتقدم النون وقصة كلام المصنف انحصار صدق الحمد في الذم والشكر
في الكفران والمدح في الجحود والثناء في الشاخص ليس كذلك بل لكل منهما صدق
اخر غير ما ذكره برتفعان بوجوده كذا ذكره غير الخير والشكر في الشاخص من غير
غير بالصدق والنقصان او الضدان امران وجوديان يمتنع اجتماعهما
ويجوز ارتقاعهما والنقصان امران احدهما وجودي والاخر عدمي يمتنع
اجتماعهما وارتقاعهما فلو جعل الصدق في الجميع لكان اول مدخول الكلام
على الجملة والحمدلة بفايدة متعلقة بها فقال **وقد** بالبناء للمعول
ذكر البسملة على الحمدلة حيث جمع بينهما في ابتد الامر ذي البال
لتحصل البركة الكاملة كما مر **علا** مقتضى ترتيب **الكتاب العزيز**
ومقتضى الاجماع العملي على تقدمها عليها وكان من سر ذلك ان الحمدلة
بالنسبة الى البسملة كالحاصل بالنسبة الى العام ومضموها صفة من
من صفات الله الشاملة لها اسما الله فيها اذ لا راد به فيها ما يشمل الصفة
فذكرها بعدها كذا كواخلص بعد العام لنكتة هي هنا كون تلك الصفة التي
هي مضموها ابلغ الصفات واجمعها كما لا يخفى وان الحمدلة اكون مضموها
ما ذكره كتابه الثالث لله في البسملة وكان التقدير بسم الله الرحمن الرحيم
الذي الحمد له ثم شرع في ذكر العوايد فقال **واما العوايد فهي ان**

التقسيم نوعان الاول المنصرف اليه التقسيم عند الإطلاق تقسيم الكلي
اي جزئياً **وهو الظاهر الذي يلحقه** لا بالشخص وهو الكلي **على وجه** اي
احوال **مختلفة** سواء كانت تلك الوجوه جزءاً من حقيقة جزئياته المضروبة
منه ومنها كما في تقسيم الجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان
وعزله ام زائدة على حقيقة جزئياته كما في تقسيم النوع الحقيقي الى جزئياته
الحقيقية كتقسيم الانسان الى زيد وعمره الثاني تقسيم الكل الى اجزائه
وهو الظاهر ما في الشيء الواحد بالشخص وهو الجزئي الحقيقي من الاجزاء التي
تركب منها كتقسيم السككجبل الى جبل وعسل فذلك الشيء الواحد يسمى مقسمات
وكل من الجزئيات او الاجزائيات بالنسبة لذلك الشيء قسماً والى باقيةها
قسماً لكن اطلاق القسمة والتقسيم ينصرف اليها من الاول لها من انفراد
مطلق التقسيم اليه ومن شروجه في كلامهم الملاق ان قسمة الشيء ما اندرج
هو وشيء اخر حقه وتقسيم الشيء ما اندرج هو وايه تحت شي اخر وعلى ما
تقرر في مفهوم التقسيم ما اشتهر من ان علامة اوكلها ان يصدق القسمة
على كل من الاقسام وعلامة ثانيها ان لا يصدق عليه وعطف الاقسام فيه
انما يكون بالاول وفي الاول يكون بيا وباق ولكن الواو اجود كما قاله ابن مالك
ان الفرع يطلق على معان منها **ما كان مندرجا تحت اصل** اي ضابط
كلي وهو القاعدة التي هي قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها
فالفرع بهذا الاطلاق القضية الجزئية المندرجة تحت القضية الكلية
كزيد ناطق المندرج تحت كل انسان ناطق وفي التعبير عن الضابط المندرج
عنه ما ذكره بالاصل اشارة لتوجيه التعبير عنه بالفرع وبه يظهر نكتة ذكره
مع كلي مع انه يعني عنه **وان التنبية** بمعنى النسبة عليه ما ذكره بطريق

التفصيل



التفصيل بعد ان تعرض له المذكور قبله **بطريق** **حال** وهذا معناه باصل الوضع
وقد يستعمل فيما لم يتعرض له المذكور قبله اصلاً لاسيما في كتب الفقه فهو
استعمال مجازي **وان المنطوق** ما اي معنى دل عليه اللفظ في محل النطق
من حكم كتحريم التافيف للوالدين الدال عليه قوله تعالى فلا تغل لها اف
او محله كما يوجد من تنبيه في قوله **وهو** اي اللفظ الدال في محل النطق
نص اي يسمى بذلك **ان افاد معنى محتمل** اي غير ذلك المعنى كزبد في
محو جازيد فانه مفيد للذات المستحصنة من غير اضال لغرها **وظاهر** اي
يسمى بذلك **ان احتمل** بدل المعنى الذي افاده **مرجوحا** كالاخذ في محو رانيت
اليوم الاسد فانه مفيد للحيوان المقترس محتمل للرجل الشجاع بدله وهو
معنى مرجوح لانه معني مجازي والاول الحقيقي المتبادر الى الذهن اما المحتمل
لمعنى مساو للاخر يسمى محتملاً كما سياتي مع التصريح بتعريف النص والظاهر
بلازم تعريفها الماخوذ ما ذكره هنا واطلاق النص على ما يسل الظاهر **والمنطوق**
المذكور **ان توقف في الصدق** اي ان توقف فيه صدقه او صحته عكس
او شرعاً على افعال اي تقدير فيما دل عليه **فدلالة اللفظ الدال على المنطوق على معنى**
اللفظ **المفهم المقصود** به فالجواب الاول متعلق بالدال والياني بدلالة
دلالة اقتضا اي يسمى بذلك الاول كما في مسند اخي عاصم رفع عن امي الخطا
والنسيان اي الموافقة بينهما لتوقف صدقه على ذلك لوقوفهما والثاني كما
في قوله تعالى واسبل القربة اي اهلها اذ القربة وهي الابنية المجتمعة
لا يصح سواها عكس اي ان لم يجعل في ذلك اسماً لا هله مجاز او **الثالث**
كما في قوله لا لك عبد اعني عبدك عني فتعل فانه يصح عندك اي ملكه لي
فاعتقه عني لتوقف صحة العتق شرعاً على الملك **وان لم يتوقف** فمعية الصدق

او الصحة على اضرار **وذلك لان المفيد له على ما لم يقصد به دلالة اللفظ على**
دلالة الذي لم يقصد به دلالة اشارته اي يسمى بذلك كما في قوله تعالى
احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم فانه قال على صحة صوم من اصبحت
للزوجة المتصودة من جوارجها عن في الليل الصادق بالخروج منه وخبر
بقوله ودل اللفظ على ما لم يقصد به ما اذا دل على ما قصد به فدلالة
على ذلك الذي قصد به دلالة ايماء وقد صرح بذلك في نسخة حيث قال فيها بعد
قوله وان لم يتوقف على اضرار فان دل اللفظ على ما لم يقصد به فدلالة على ذلك
الذي لم يقصد به دلالة اشارة وان دل على ما قصد به فدلالة على ذلك الذي قصد
به دلالة ايماء اي يسمى بذلك وذلك فيما اذا اقرن الحكم بوصف شرط لا مستتب
على الراجح لو لم يكن ذلك الركن للتحليل لكان غير لائق بالشايع كما في حديث الشيخين
لا يحكم ادين اثنين وهو عضبان فان تقيده النسخ من الحكم بحالة الغضب المتيقن
للفكر دالة على انه علة له دلالة ايماء والا فلا ذكره عن النابذة وذلك لانه لا يثبت
بالشائع وان المفهوم ما اي معنى **دلالة اللفظ في محل النطق** من حكم
ومحله معانيها بخلاف من قوله فان وافق حكمه المستعمل هو عليه المنطوق الحكم
المنطوق به **الموافقة** اي يسمى بذلك كما يسمى مفهوم موافقة ثم ان كان او
من المنطوق سمي محوي الخطاب كمن ضرب الوالد في المفهوم الدال عليه نظرا
للمعنى قوله تعالى فلا تقل لها ان فحو او من تحت اسم النافذة المنطوق لان الضرب
اشد من النافذ في الايد او ان كان مساويا له سمي كنه كمن سحر اراق مال
اليتيم الدال عليه نظر للمعنى اية ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما فهو مساو
لتنهم الاكل مساواة الاحراق للاكل في الاطلاق وما في كلام المصنف من اطلاق
المفهوم على الحكم ومحله معاصي وان كان اطلاقه على افعالها كالمنطوق وهو الشائع

ومن اطلاقه على محل الحكم قال ابن السبكي في شرح منهاج البيضاء في كغيره المفهوم
اما او من المنطوق بالحكم او مساو له فيه **والا** اي وان لم يوافق حكم المنطوق
بل خالفه **مخالفة** اي يسمى بذلك كما يسمى مفهوم مخالفة وانما يجعل به اذا
لم يلهو لتخصيص المنطوق بالذكري فائدة غير نفى الحكم عن المسكوت فان ظهرت
له فائدة غير ذلك لم يجعل به كان يكون المسكوت ترك مخوف مخدور في ذكره
بالموافقة كقول قريب العهد بالاسلام لعبد جهور المعلمين بصدق بهذا
على المسلمين ويريد وغيرهم وتركه خوفا من ان يتهم بالتناق او يكون المذكور
خارج للغالب كما في قوله تعالى ورايكم اللاتي في حجوركم فان الغالب كون
الراي في حجور الازواج اي شريتهن او لسؤال او كحادثة او كجمل المحاطب
حكمه دون حكم المسكوت كما لو قيل صلى الله عليه وسلم هل في الغنم السائمة زكاة
او قيل بحضرة لفلان غنم سائمة او خاطب من جمل حكم الغنم السائمة دون
المعلوفة فقال في الغنم السائمة زكاة او لموافقة الواقع كما في قوله تعالى
لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين نزل لما قال الراوي في غيره
في قوم من المؤمنين والوا اليهود دون المؤمنين فلا يعمل بالمفهوم في الامثلة
المذكورة ونحوها ويعلم حكم المسكوت فيها من خارج بالمخالفة كما في الغنم المعلوفة
لان الاصل عدم الزكاة وردت في السائمة فثبتت في المعلوفة على الاصل
او الموافقة في المثال الاول لما تقدم وفي ابني الربيعة والموااة للمعنى
وهو ان الربيعة حرمت لبلية يقع بينها وبين اسمها التباغض لواجب بان يتزوج
بها فيوجد نظر للعادة في مثل ذلك سواء كانت في حجور الزوج ام لا ومولاة
المومن الكافر حرمت لعداوة الكافر له وهي موجودة سواء او ابى المومن
ام لا وقد علم من والاه ومن لم يواله قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا

الذين اتخذوا دينكم الى قولهم اولياؤنا **ان** من مفاهيم الخالفة كلها حجة
 بالشرط المذكور الا للقب على الواجب واعتلاها مفهوم ما والاثر اما فصل
 المستدل من الخبر بصيغة الفصل والغاية بناء على الحق من انما منه ثم الشرط
 مع الصيغة المناسبة ثم مطلق الصفة غير العدد والمعاد بالصيغة لفظ
 مفيد لا غير ما ذكر من نعت محال وظرف وعلة بشر العدد ثم تقدم
 المعمول فمما اذا ما وامثلة ذلك ظاهرة مذكورة في المطولات **وان العام**
لفظ واحد يستغرق الخاص اي يتناول له دفعة لا على سبيل البدل **بالاخص**
 وفي نسخة من غير مخرج الخالص كما سيظهر لك في الكلام على تعريفه فمن
 العام على الواجب المفرد واجمع المعرفان باللام او الاضافة ما لم يتحقق عهد
 وافراد الثاني على الواجب اذا لا مجموع بدليل صحة استثناء الواحد منه
 نحو جارية الرجل الا يزيد او حمله على الانتطاع بعبد والكرة في سياق الانسان
 او الشرط او النفي وهي في سياقه نص في العموم ان بنيت على الفتح او زيد
 فيها من والانتظارة فيه وامثلة ذلك ظاهرة مذكورة في المطولات
 وقوله الصالح فند للماهية لا للامراج كما قيل اذ ليس لنا لفظ يستغرق
 ما لا يصلح له ليخرج به مثله انما تصلح للتعقلا لا لغيره وهو ما بالعكس
 فان قلت **ان اريد بالصلوح صلوح الكلي** بخوبائه خرج نحو المسلمين والرجال
 او صلوح الكل لا جزاياه خرج لا رجل قلنا اريد الا غير منها فنبينا ونها ولا ينافيه
 قولهم مدلول العام كلمة لا كل ولا كلوي اي محكوم فيه على كل فرد لا مجموع
 الافراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل في البلدة يحمل الصخرة العظيمة اي مجموعهم
 ولا على الماهية من حيث هي اي من غير نظر الى الافراد نحو الرجل من المرأة
 اي حقيقته افضل من حقيقتها لا ذلك بالنظر للحكم على العام وهذا بالنظر لتناوله

لا افراد **وان الخاص بخلافه** اي بخلاف العام فهو لفظ لا يستغرق
 الصالح له من غير خصص **فمنه** على هذا **العكس** بقسميه علم الشخص
 وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له
كزيد وان سمي به كل من جماعة فان تناوله لغير المعين حينئذ ليس
 من حيث الوضع له بل من حيث عروض وضع ثاب لهذا الخبر يخرج
 فخرج النكر لما ياتي وما عدا العلم من اقسام المعرفة لان كلامها
 وان وضع لمعين وهو اي جرتي مستعمل فيه لكنها يتناول غيره
 بدلا عنه فانت مثلا وضع لما يستعمل فيه من اي حريتي ويتناول
 جزئيا اخر بدله وهلم وكذا الباقي وعلم الجنس وهو ما وضع لمعين
 في الذهن ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم للسمع اي لما هيته الحاضرة
 في الذهن ولذا منه **النكرة** وهي ما وضع لواحد غير معين وانما يكون
 منه اذا كانت في سياق **الاثبات** غير ما مر مفردة **كوجيل** من قولك
 جارية جيل ومثناة كرجلين من قولك جارية جيلان ومجموعة كرجال من قولك
 جارية جال واسم عدد نحو **عشرون** من قولك عندي عشرة بخلاف ما اذا كانت
 في سياق النفي فهي من العام كما مر **وكذا منه المطلق** وهو الموضوع للماهية
 بلا قيد وانما **كائنات** ومعنى نحو **ضرب** يسكون الراوي انه اسم
 الجنس فالمعبر عنه بهما واحد وهو ما ذكر لكن التعبير بالمطلق يكون
 في مقابلة النكرة كما هو وباسم الجنس يكون في مقابلة علم الجنس
 المتقدم تعريفه والفرق بينهما مع ان كلامها موضوع للماهية
 التعيين الذهني في علم الجنس وعدمه في اسم الجنس كما عرفت من
 تعريفها والمالك على اعتبار التعيين في علم الجنس اجزا الاحكام العقلية

لعلم الشخص عليه حيث سلا منع العرف مع ما التابث وأوقع الحال منه
 نحو هذا السامة مقبلا **و** كذا منه **المشترك** وسياتي تعريفه **كعين** لمعان
 منها الجارية والباصة ومحل كون المشترك من الخاص اذا استعمل في احد
 معنيين او معانيه في سياق الاثبات غير ما مر فان استعمل في ذلك في
 سياق النفي كان من العام كما صرح به العنيد **قال** فالعام حينئذ
 قسمان قسم متفق الحقيقة وقسم مختلفها وقال ابن السبكي انه
 كالعام وليس بعام واختلف **قال** المصنف في حاشيته على شرح جمع
 الجوامع لم يظن لا معنوي **و** كذا منه **العرف العرفي** الذي هو معرفة
 النكرة او خارجي الذي هو معرفة علم الشخص وقد تقدم تعريف القسمين
 باسئلهما **و** **ج** كون هذه الاشياء الخمسة من الخاص لا من العام
 على هذا التعريف انه صادق بقسمين ما لا استغراق فيه وما فيه
 استغراق كحصر هذه بعضها من الاول وهو ما عدا النكرة المنسأة
 والمجموعة واسم العدد من حيث الاحاد لان الاستغراق قاصر السائل
 دقة وقد انفي في بعض ذلك السائل من اصله وفي بعضه
 الا في السائل دقة كما هو ظاهر للتأمل وبعضها الاخر من الثاني
 وهو النكرة المذكورة لان حيث **الاحاد** **تمت** العام يقبل التحصيل
 وهو قصر على بعض افراده بان لا يراد منه البعض الاخر فيصدق هذا
 بالعام المخصوص والعام المراد به المخصوص والفرق بينهما ان الاول
 عموم مراد تناولا لاحكاما والثاني ليس عموم مراد الاحكاما ولا تناولا
 ومن ثم كان مجاز الامة كلي استعمل في جريبت مثاله قوله تعالى ام تحسدون
 الناس ام رسول الله صلى الله عليه وسلم **جمعة** ما في الناس من احوال

الجملة

الجملة انتم وان **المشترك** **اللفظ الواحد المتعدد المعنى الحقيقي** ام الذي
 معناه الحقيقي متعدد وان يكون للفظ واحد معنيان حقيقيان فالمراد بالمراد
 وللمتكلم به لطلاقة على معنييه من الامكان ان يريد هاهنا في وقت واحد
 لفظ مجازا على الراجح لانه لم يوضع لهما معا وانما وضع لهما معا من غير نظر
 الى الاخر بان **اللفظ الواحد** او وضع الواحد نسبيا للاول وعمله السامع
 عليهما عند النسخ ومن القرائن المعينة لاحدهما كالمحسوب بالقرائن المعينة
 لهما وخرج بالمتعدد المعنى الحقيقي باله معنيان حقيقي ومجازي فليس
 بمشترك وسياتي **وان المترادف اللفظ المتعدد المعنى**
 الحقيقي الموضوع له بان يكون للفظين فالكلمة معني واحد وضع لكل لسان
 والبشر فالمراد بالمعني في ذكر المفهوم لا الماصدق او اللفظ المتعدد
 المتعدد الماصدق لا المعنى ليس مترادفا وانما هو مترادف كالانسان
 والناطق **وان الحقيقة لفظ يستعمل فيما وضع له ابتداء** خرج اللفظ
 المحمل وما وضع ولم يستعمل والعلامة كقولك خذ هذا القوس مشير الى حمار
 والحمار وهي تنقسم الى ثلاثة اقسام لغوية بان وضعها اهل اللغة باطلاق
 او توقيف كالاسد للحيوان المفترس وعرفت بان وضعها اهل العرب العام
 كالداية لداية الاربع كالحمار وهي لغة لكل ما يدب على الارض او الخاص
 كالفاعل للاسم المعروف عند النخاعة وشروعية بان وضعها الشارع كاصلا
 للعبادة المخصوصة وهي راتبة عند الجمهور من الفقهاء والمتكلمين والمعرلة
 لكن اختلفوا في كيفية وقوعها فقالت المعرلة انها حقايق وضعها الشارع
 مستكة لم يلاحظ فيها المعنى اللغوي اصلا ولا اللغوي فيها تصرف وقال
 غيرهم انها مأخوذة من الحقايق اللغوية بمعنى انه استعمل لفظها للمدلول الشرعي

لعلاقة في هذا مجازات لغوية خافية شريفة والمختار عند ابن السكيت
 وفاقا للشيخ أبي إسحاق الشيرازي والإمامين وابن الحاجب وقوع الوعيد
 منها كالصلاة لا الدينية كالأيمان فإنه في الشئ مستعمل في معناه اللغوي
 أو معناه الشرعي بعض ما صدقته كما سيأتي **وان المجاز** المراد عند الإطلاق
 وهو المجاز في الأفراد **لفظ مستعمل فيما وضع له** خرج به الثلاثة الخارجية
 به في تعريف الحقيقة فليست حقيقة ولا مجاز **ثانيا** خرج به الحقيقة
لعلاقة بين ما وضع له أولا وما وضع له ثانيا خرج العلم المنقول لفضل
 والعلاقة المستعمل بالحقين به ينقل الذهن من الأول للثاني وهي
 بالاستقراء وهو الحمد فيها أربعة عشر نوعا مذكورة بأمثلة ما في جميع الجوامع
 وشرح منها المشاهدة في الصفة الظاهرة كالأسد للرجل الشجاع دون
 الرجل الآخر لظهور الشجاعة دون البخور في الأسد المفترس ويختص
 المجاز الذي علاقته المشاهدة باسم الاستعارة عند البانيتين ومجاز
 المشاهدة عند الأصوليين فلا يجوز التجوز في لفظ لعلاقة غير ما ذكر
 مما لم يعتبر الواضح ويجوز التجوز فيه لعلاقة ما ذكر وإن لم يتجوز الواضح
 فيه كما هو هذا معنى قولهم ان الوضع في المجاز نوعي لا شخصي كالوضع في
 الحقيقة وبه يعلم أنه لا حاجة في إخراج الحقيقة من التعريف إلى تقييد
 الوضع بالثاني **تفسير** تقييد به دون الاستعمال بتقييد أنه لا يجب
 لتحقيق المجاز سبق الوضع للمعنى الأول لا الاستعمال فيه لكن اختار ابن
 السكيت وجوب سبقه لمصدر المجاز فلا يتحقق في المشتق عنده مجازا
 لا إذا سبق استعمال مصدر حقيقة وإن لم يستعمل المشتق حقيقة كالحزن
 لم يستعمل إلا الله تعالى وهو من الرحمة وحقيقة الرقة والحنو المستعمل

المجاز عند
 الأصوليين

عليه

عليه تعالى كما مر وعلى كل من المجاز ما ليس له حقيقة كما ان من الحقيقة
 ما ليس لها مجاز لكن الغالب ان يكون للمجاز حقيقة وهو كالمشتق في إطلاقه
 على معنائه الحقيقية والمجازي بان يريد بها به في وقت واحد لا في حله
 عليهما عند التجزئة من العرائن المحيطة فيجعل حقيقة على الحقيقة كما ذكره
 ابن السكيت في شرحه من خارج البضايي ونقله في شرح المختصر عن والده
 وأتبعه بقول الأصحاب فيما أضاف وقفت على أولاديه ونظيره أنه لا
 يدخل أولاد الأولاد على الصحيح ومن زاده لبيانيتين في التعريف مع قرينة
 ما علة عن ارادة ما وضع له أو لا يمشي على أنه لا يصح ان يراد باللفظ معنائه
 الحقيقي والمجازي معاً وينقسم المجاز إلى لغوي وعلمي وشعري كالنقسام
 الحقيقة إلى ذلك كما مر والامثلة ظاهرة من أمثلة أقسام الحقيقة السابقة
 أما المجاز في التركيب ويسمى المجاز في الإسناد فهو إسناد الشيء لغير من هو له
 ملازمة بينهما اعني من ذلك الشيء وذلك الخير كان يكون سببه كما في قوله
 تعالى وأذلت عليهما أي زاده ثم أيا ما استندت الزيادة وهي فعل الله أي
 الإيات لكون الإيات المتلوة سببا لها عادة ونفي قوم المجاز في التركيب
 فمنهم من يجعل المجاز فيما يذكر منه في المسند ومنهم من يجعله في المسمند إليه
 فعني زاده ثم على الأول زاده وإياها وعلى الثاني زاده هو الله إطلاقا للإيات
 عليه تعالى لإسناد فعله إليها **وان الظاهر** أي لفظ **دلت** على المعنى **دلالة**
للمبتدأ أي راجحة فيحمل غير ذلك المعنى مرجوحا كالأسد راجح في الحيوان
 المفت من مرجوح في الرجل الشجاع وخرج النص كما سيأتي **وان الموصول**
لفظ محمول على معنى محتمل بفتح الميم **مرجوح** بان يكون له معنيان راجح
 ومحتمل مرجوح فيحمل على الثاني كالأسد إذا حمل على الرجل الشجاع **وان التلويل**

٤٢

حمل لفظ ظاهر في معنى على معنى لا محتمل مروج كما هو فان حمل عليه
 لدليل قسمة او لما يظن دليلا وليس بدليل في الواقع ففاسد او لا لسبب
 فلعجب لا تأويل ثم هو قريب يترجم على الظاهر بادي دليل نحو اذا فتح الح
 الصلاة اي عزست على القيام اليها وبقي لا يترجم على الظاهر الا باقوى منه
 ومنه تاويل الحنفية قوله عليه الصلاة والسلام لعل ان يركب الله الشقي وقد
 اسلم على عشرة نسوة اسسك اربعا وفارق ما يرهق رواه الشافعي وغيره
 على ابتدئ تكاح اربع منهن فيما اذا انكحهن معا بطلاه كالمسلم بخلاف تكاحهن
 مرتبا فبمسك الاربع الا واصل ووجه بعده ان الخطاب بحمله قريب عهد
 بالاسلام لم يسبق له بيان بطلان شروط النكاح مع حاجته الى ذلك ولم ينقل
 تحريمه تكاح منه ولا من غيره مع كثرتهم وتوفد واعى جملة الشرع على نقله
 فوقع وان **النص ما في لفظك على المعنى دلالة قطعية** لعدم احتمال
 لغيره كما سماه **الاحمد** كعشرة فانها نص في معناها لا يحتمل غيره فالنص على
 هذا يقابل الظاهر وقد يطلق **النص على ما يحتمل الظاهر كالحج** اي
 اللفظ الواحي **المعنى من كتاب او سنة** اي المتضمن المعنى من احدهما فيكون
 مرادنا للمفسر الا ان هذا هو المراد من قول من قال قد يطلق النص على
 الدليل من كتاب او سنة وقد يطلق على الظاهر فقط كما يفهم من كلام القرطبي
 وان **المفسر يفتح التبيين ما انفتح دلالة** على المعنى وينبغي **المعنى**
 بفتح الياسواني تسمية بالاسم من المذكورين اكان جملا ثم ورد عليه
البيان الانسب التخيير بالاتصاف بقول كان امر صلي الله عليه وسلم يلوأف
 واحد بعد نزول آية الحج المشتمل على الامر بالطواف او فعله كان طاف واحدا
 فان وجد او اتفق في الاتصاف كان امر بواحد وطاف واحدا فالمستقدم

وان

المراد

وان جهلا عينه هو الموضع وان لم يتفقا فان زاد الفعل على مقتضى القول كان طاف
 طوفين وامر بواحد فالموضع القول وفعله نداء او واجب في حقه ووان امته
 مستقدم ما او متاخر اجاب عن الدليلين وان نقص الفعل عن مقتضى القول كان
 طاف واحدا او من اثنين فالموضع القول ونقص الفعل تخفيف في حقه صلى الله
 عليه وسلم تاخر الفعل او تقدم **المستغني عنه** ان كان مقتضى بنفسه لكونه
 نصا او ظاهرا وقد تقدم ما باطلتها **وان المحكم اللفظ المتفق** قال المصنف وهو
قريب بما قبله اي من التعريف الذي قبله المحرف به المفسر وفيه نظر
 بل هو عينه او المراد المتضمن دلالة على المعنى فهو مرادف له كالمعنى نحسب
 المفهوم من كلامه تخصيص المحكم بالقسمة الثاني من التبيين السائل كما تعريف
 المفسر وان **المجمل ما لم تنفتح دلالة** على المعنى بنفسه ثم تأورد عليه الاتصاف
 بغيره وهو القسم الاول من قسمي ما يسمى مفسرا ومبينا ومجمل كما مر فيخرج
 بذلك عن تسميته بالمجمل الي تسميته بذلك **ومنه** ما لم يرد عليه دلالة
 فلم يخرج عن تسميته بالمجمل وهو **المشابه** اي المسمى بذلك فهو ما استأثر
 الله بعلم المراد منه وان اخلع عليه بعض اصغائه بحجة او كرامة ومنه
 الايات والاحاديث في ثبوت الصفات لله المشككة بتأويل قول السلف
 بتعويض معناها اليه تعالى لا على قول الخلفيتا ويلها فهي عليه من المفسر
 وان **الفتح** ما اي المعنى الذي **وضع الله للقال المصنف واوحي منه**
قول الحنفية اي اللفظ الذي **ظهر المعنى** المراد منه **ظهورا**
تاملا لا حقا معه بالكلية **بالاستعمال** اي بسبب استعماله فيه خرج
 الظاهر والنص ووجه الاول ان الصريح من اقسام اللفظ
 ولا يشترط فيه الوضع ولا يكتفي به بل المعنى فيه ظهور المراد منه ظهورا

المعنى

ثانياً كما يشعر به اسم **وقضية** الأول خلاف ذلك كله بخلاف الثاني
 فكان أولى منه وفيه نظر إذ هذا المتأخر قال إذا كان الصريح
 المعرف بهما واحداً وليس كذلك إذا المعرف الأول الصريح اللغوي
 وهو المقابل للكنية اللغوية الثانية والمعرف الثاني الصريح الشرعي
 لكن لا ينبغي في ما خذ الصريح على الراجح عندنا بالاستعمال فيه على لسان
 أهل العرف كما شمله تعريف المذكور بل لا بد فيه من الاستعمال فيه
 على لسان الشارع ولو مرة كلمة المفاداة في المخرج أو كسرة الاستعمال
 فيه على لسان الشارع إذا كان مدلوله هو المقصود منه **نحو** لفظ المتن
 والمجامعة ثنائيتان في الأصل مع استعمال الأول في القرائن العامة وكسرة
 استعمال الثاني على لسان حملة الشرع فيه **وان الكناية ما** أي المعنى
 الذي **يؤيد** أي عن المعنى الذي **وضع النظم** قال المص **وأولى منه أفادة**
الملزوم بذكر اللفظ الموضوع **لازمه كما يعلم من علم البيان وتفسيره**
 من أصول الفقه **ووجه** الأولية بعد تأويلهما بما يرجع به حاصله
 أولهما إلى أن الكناية اللفظ المذكور لفادة لازم ما وضع له وثانيهما
 إلى أن اللفظ المذكور لفادة ملزوم ما وضع له إذا الكناية من أقسام
 اللفظ لا المعنى ولا الأفادة مخالفه الأول لما هو معلوم من العلمين
 المذكورين اللذين هما محل تحقيق ذلك فقد فرق في علم البيان الذي
 هو محل ذلك بالأصالة بين الكناية والمجاز مما يقتضي تعريفاً بذلك
 من أن الاستعمال في الكناية **اللازم** إلى الملزوم كما لا يقال في زيد
 طويل النجاد من حيث طول النجاد الذي هو لازم لطول القائمة عليه
 وفي المجاز من الملزوم إلى اللازم كما لا يقال في رأيت أسداً في أحكام

جملة

الذي
 الملزوم
 بذكر اللفظ

من الأسد

من الأسد الذي هو ملزوم السماع إليه لكن هذا الفرق رده القزويني
 في تخصيص المصاحح بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً لغيره ينقل منه إلى الملزوم
 وحسب أنه يكون الاستعمال فيها من الملزوم إلى اللازم كما في المجاز بعد أن
 فرق بينهما بما فرعه على تعريفها بأنها لفظ أريد به لازم معناه مع جواز
 إرادته مع كلفه طويل النجاد المراد به لازم معناه أي طول القائمة
 مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضاً من أن الكناية يجوز فيها
 إرادة المعنى الحقيقي للفظ مع إرادة لازم منه والمجاز لا يجوز فيه إرادة
 ذلك مثلاً لا يجوز في قولنا رأيت أسداً في أحكام أن يراد بالأسد الحيوان
 المفترس لأنه يلزم عند البيهقيين أن يكون في المجاز قوسية مانعة
 عن إرادة المعنى الحقيقي كما مر فلو انتفى هذا انتفى المجاز وهذا هو الذي
 يوافق التعريف الأول وإن لم يكن واقعياً لكن يمكن جملة عليه فهو
 أولى من الثاني عكس ما أوجاهه المص **نحو** ما اقتضاه ما ذكره
 القزويني من إرادة المعنى الحقيقي في الكناية جائزة لا واجبة بخلافه
 مقتضى تعريف ابن السبكي في جمع الجوامع الكناية بأنها اللفظ المستعمل
 فيما وضع له مراداً به لازم من أنها واجبة وقد قال في المطول أن
 السكاني ذكره في موضع من المصاحح لكنه قال فيه أن ما ذكره القزويني
 هو الحق لأن الكناية كبراً ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي وإن كانت جائزة
 للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وإن لم يكن له جناح وقطره قولنا
 جيان الكلب ومهزول الفصيل وإن لم يكن له كلب ولا فصيل انتهى
 وعليه فالكناية أي من المجاز بخلافها على الأخو فبينة له **وان الأيمان**
لغة التصديق بالقلب مطلقاً **وشرعاً التصديق** بالقلب بما جابه

النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم بالضرورة **من عند الله تعالى** اجمالا
 فيما علم لذلك اجمالا وتفصيلا فيما علم لذلك تفصيلا اي اذعان القلب
 لذلك وقبوله حيث **يطلق عليه اسم التسليم والتكليف** بذلك
 وان كان من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية بالتكليف
 بسببها كالفاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس ويرفع الحوائج
 فيما لا علم لا بالضرورة **مجيد** به من عند الله بان لم يشتهر بين العامة
 بالتصديق به ليس من معنى الايمان ومن ثم لا يكون منكرو **وقيل هو**
 اي الايمان شرعا **التصديق** بالقلب **بذلك** والافعال باللسان بالشهادتين
 فعلى هذا القول الثاني الاقرار بشرط اي جزء من مجموع الايمان **وعلى**
الاول الاقرار لمعنى لا يشترط من مسماه بل ولا شرط له فمن صدق
 ولم يقوم من عليه بخلافه على الثاني **نعم** الاقرار على الاول **شرط**
لاجر احكام الدنيا المختصة بالمؤمنين عليه كالصلاة عليه وخلفه
 والدفن في مقابر المسلمين والمطالبة بالصلاة والزكاة ونحو ذلك
 فلا يجزي تلك الاحكام على من ذكر على الاول كالثاني وان كان مؤمنا عليه
 غير مؤمن على الثاني فهذا هو محل الخلاف بين القولين ويرجع حاصله
 الى ان من ذكره هو غير مؤمن بالنسبة للآخرة كما ان ذلك بالنسبة
 للدنيا فعلى الثاني نعم وعلى الاول لا فهو عليه مؤمن بالنسبة للآخرة دون
 الدنيا وعلى الثاني غير مؤمن بالنسبة اليهما اما من صدق واقر
 فهو مؤمن بالنسبة اليهما اتفاقا ومن لم يصدق فهو غير مؤمن بالنسبة
 للآخرة دون الدنيا اتفاقا وهذا التفسير لا يفي من كلام المصنف قال في شرح
 المقاصد ويعتبر في الاقرار لاجر احكام الدنيا ان يكون على وجه الاعلان

والاظهار

لا يثبت الايمان
 الا بالضرورة
 لا بغيره

والاظهار لاصل الاسلام اي عدلين منهم خلافة لائمة الايمان بنا على
 الثاني فلا يعتبر فيه ذلك **نعم** **مقتضى** اعتباره عليهما او الم يمنع منه
 مانع كالراه والافسقط اعتباره بخلاف التصديق فلا يسقط اعتباره
 بحال اي بالنسبة للايمان الحقيقي لا الحكمي الشيعي فلا يرد ان افعال المؤمنين
 مؤمنون ولا تصديق لهم فان **نعم** بل قد يسقط بالنسبة للايمان
 الحقيقي ايضا كما في حال النوم والغفلة **قلت** التصديق باق
 في القلب والذهول انما هو عن حصوله ولو سلم فالشارع جعل
 المحقق الذي لم يطرا عليه ما يضاوه في حكم الباقي حتى كان المؤمن مرآة
 في الخلق او في الخاصي ولم يطرا عليه ما هو علامة التكذيب **وعلى** القول
الثاني جامع كثير من المحققين كما صرح به في شرح المقاصد **متن**
العلامه ابو الفضل عبد الله بن عبدان فهو الواجب بل اذعي التوكيد
 اتفاق اهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين عليه من جعل
 منهم الطاعات جزاء من الايمان مراده الايمان الكامل كما ان المراد
 بالايمان في النصوص الدالة على زيادته ونقصانه واقوال السلف
 بذلك لا الايمان بالمعنى السابق بنا على عدم قبوله لهما لكن الحق
 لما قاله في المواقف قبوله لهما بحسب الذات قوة وضعفا وبحسب
 المتعلق اجمالا وتفصيلا وقد اختلف في الاسلام فقيل هو الاسلام
 والافتقار وقيل هو التلطف بالشهادتين الذي تقدم انه شرط
 للايمان او شرط له في الظاهر وعليهما فكل مؤمن مسلم وبالعكس
 وقيل هو الطاعات الزائدة على الايمان لكن لا يعقده بها الا مع
 ثمة النظر لذلك على هذا اكل مسلم مؤمن بدون العكس **قال** العلامة

المتقدم ذكره **وسرايهد** اي سوايط الايمان المحققة لجويزه الاول بينا
 على الثاني الذي جري عليه اذهي تفصيل لما فيه من الاجال باعتبار متعلقه
 الجمل **حسنة وعشر** **ونشرط** **احد** **ها ان تعتقد** **بنا الخطاب** فيه وفيما
 بعده **ان الله موجود** **فقد ورد** **به الشرع لقوله تعالى لموسى عليه الصلاة**
والسلام اني انا الله **وذلك عليه** **الدليل العقلي لان المعدوم لا يسمع**
اي لا يجوز ان يصدر منه فعل ولا ارادة ولا شيء **من علمه** **غيره** **من**
صفات الموجود **فلو كان معدوما** **لما لم يكن** **يصدر منه شيء** **من ذلك** **لكن**
الفعل صادر منه **اذ هو المحدث للعالم** **كما سيأتي** **وكذا ما في ذلك**
صادر منه **محمي** **انه قاي به** **لما سيأتي** **فلم يكن معدوما** **واذا لم يكن معدوما**
كان موجودا **او هو المدعى** **ولان** **العدم** **نقص** **والله منزعه** **عنه** **لما فاته**
للاوهية **ثانيها ان تعتقد انه تعالى** **واحد في الوهية** **اي لا شريك له**
فيها **فهو صفة** **كاشفة** **فقد ورد** **بعدم وجوده** **الشرع لقوله تعالى**
محتجا على ذلك **لو كان** **فيها** **الجهة** **الا الله** **اي غير الله** **معها** **لغدا**
اي خوراج **عن هذا النظام** **المشاهد** **لكنهما لم يفسدا** **فلم يكن** **فيهما**
غير الله **معده** **وذلك هو** **في وجود الشريك** **المدعى** **فان قلت** **هذه**
الملازمة **ممنوعة** **اذ يجوز** **الاتفاق** **على عدم الفساد** **قلت**
هو **لله** **عقلا** **وليست** **الملازمة** **عقلية** **وانما هي** **عادية** **اذ العادة**
المستقرة **التي لم** **يعهد** **قط** **اعتلا** **لها في** **ملك** **بحد** **بحد** **واحدة** **عدم** **الاقامة**
على موافقه **كل** **للآخر** **في** **كل** **جليل** **وحقير** **بل** **بأي** **كلية** **ويطلب** **الا** **نفواد** **بالله**
والتهو **فكيف** **بالا** **الحسن** **الموصوف** **كل** **منها** **باقصى** **غايات** **التكبر** **فان قلت**
فالحجة **على** **هذا** **مبنية** **للمن** **لا** **للعلم** **قلت** **ممنوع** **بل هي** **مبنية** **للعلم**

وعدم

وعدم استحالة النقيض عقلا لا يخرج من كونه علما اذ ليس يوجد في مفهوم
 استحالة النقيض بل يخرج من كونه علما اذ ليس يوجد في مفهوم
 عدم جواز الاخص من عدم وجوده الدليل العقلي **لان لو كان معدوما**
غير لما استقام **اخرى** **والامر** **اي** **الشان** **اي** **لوجاز** **ذلك** **لما** **لا** **يستقيم**
ما **ذ** **لو** **احدها** **فيكون** **مقهورا** **اذ** **قد** **يريد** **احدها** **اي** **ما** **يريد** **الاخر**
نفيه **اي** **نفي** **ذلك** **الشي** **بارادة** **اي** **ما** **يريد** **احدها** **الذي** **لا** **ضد** **له** **غيره** **محمي** **زيد**
وسكونه **ولا** **يدمن** **وقوم** **احدها** **لا** **استماع** **وقومها** **وعدم** **وقومها** **وحينئذ**
فلا بد ان يكون **احدها** **مقهورا** **للاخر** **منعه** **من** **مراده** **والمقهور** **منعه**
من **مراداته** **لا يكون** **خالقا** **له** **ولا** **غالبا** **لن** **منعه** **منه** **فيه** **واذا** **التقي**
ذلك **فلا يكون** **الها** **لان** **خلق** **كل** **شي** **والغلبة** **على** **كل** **احد** **لازمان** **للالهية**
وانتفاء **اللازم** **يستلزم** **انتفاء** **الملزوم** **وهذا** **خلف** **ولو** **تاك** **والمقهور**
لا يكون **الها** **لكنها** **ثالثها ان تعتقد انه تعالى لا يشبه اي لا يماثل غيره**
ولا يماثل غيره **فقد ورد** **بذلك** **الشرع لقوله تعالى ليس كمثله شيء** **اذ**
المراد **بغيره** **المشهور** **ليس** **مثله** **شي** **واذا لم يكن** **مثله** **شي** **فليس** **مثل**
شي **وذلك** **عليه** **الدليل** **العقلي لان** **المتماثلين** **يجري** **على** **احدهما** **ما** **يجري**
على **الاخر** **اي** **يجب** **ان** **يجري** **على** **احدهما** **جميع** **ما** **يجري** **على** **الاخر** **ويدل** **في** **عنه**
جميع **ما** **ينبغي** **عن** **الاخر** **فلو** **ثاب** **اي** **ما** **مثل** **غيره** **الواقع** **انه** **جوي** **على**
الحدوث **وصفات** **النقص** **اي** **باقية** **فهو** **هله** **معرضة** **بين** **الشرط**
وهو **ابده** **وهو** **يجري** **عليه** **ذلك** **ايضا** **كما** **يجري** **على** **غيره** **للتحقق** **لما** **ثله**
واذا **اجري** **ذلك** **عليه** **فلا يكون** **الها** **اذ** **لا** **منزه** **عن** **صفات** **النقص**
كما **مر** **ولو** **ما** **ثله** **غيره** **لا** **ينبغي** **عنه** **الحدوث** **وباقي** **صفات** **النقص** **فيكون**

الحامد وقد تقدم بطلانه وما ذكر من ان المتماثلين يجب ان يجري على احدهما
 جميع ما يجري على الآخر وينبغي عنه ما ينبغي عنه مبنين على ظاهر قول الاشعري
 انها المتساويان من جميع الوجوه من ان المراد من تساويهما من جميع الوجوه
 تساويهما في جميع الصفات الثبوتية والسلبية لكن هذا الظاهر غير
 صحيح والا للزم عدم التعبد فتنتفي المماثلة ومن سحر قال العلامة السعد
 التفتازاني ان مراده بذلك تساويهما من جميع الوجوه فيما به المماثلة والدليل
 العقلي على هذا ان يقال لو كان بين الله وغيره مماثلة في شئ كان بينهما
 مساواة في جميع الوجوه واللازم باطل فالمراد من مثله **رابعا**
ان تعتقد انه تعالى ليس بحسم ولا جوهر ولا عرض فقد دل على ذلك الدليل
 العقلي **في هذه الامور الثلاثة تجري عليها الحدوث وصفات النقص**
 اي باقية لا كاجزاء العالم وهو جميع اجزائه محدث لما سبق ويلزم
 منه ان يكون موصوفا بصفات النقص للزومها للحدوث **والله تعالى**
ذلك لا يجري عليه الحدوث ولا باقي الصفات النقص والام لم يكن لها
 هذا خلف وانما قلنا ان هذه الامور الثلاثة اجزاء العالم لانه اما ان يتم
 بذاته او بغير الثاني العرض والاول اما ان يكون مركبا او غير مركب
 الاول الحسم والثاني الجوهر معني الجزء الذي لا يتجزى عند المتكلمين اي
 لا يقبل التجزى لانفلا ولا قسما ولا قسما بالعقل وهو المركب الحسم
 من اثنين فالشئ منه عند زقد يطلق الجوه هو على ما ليس بعرض ومعني
 قيامه بذاته عند المتكلمين انه يتجزى بنفسه بان يكون تحيزه عن تابع
 لتحيزه ومعني قيام العرض بغيره ان يتجزى بغيره بان يكون تحيزه تابعا
 لتحيزه وهو الجوهر الذي هو موضوع عداي محله الذي يقوم به اي يحتاج العرض

في وجوده

وانه وصفاته الذاتية

في وجوده اليد فان الشئين اللذين يحتاج احدهما الى الاخر في وجوده الخارجي
 ان كان المحتاج هو المحل وانما يدبت ذلك الحكم اسمي عندهم الحيوي والحال
 الصورة وهما المركب منه الجسم عندهم وانما احتياجه كل من الشئين الى
 الاخر في وجوده الخارجي فهو الدور الباطل وهو ما يستلزمه **خاصتها**
ان تعتقد انه تعالى قيم لا اول له فهو صفة كاشفة له وقوله
ولا اخر زايد عليه لازم له فقد دل على ذلك الدليل العقلي **لان طرقت**
 اي احدث **العالم** بفتح اللام وهو ما سواه لقول بعضهم وصفاته
 لانها ليست غير اي منفكة عنه كما انها ليست عينه اذ هو حادث لانه
 يتغير وكل حادث وكل حادث لا بد له من محدث بالضرورة وهو الله فهو
 الذي احدث العالم فيلزم ان يكون قديما اذ لو لم يكن قديما لكان من جملة
 العالم ولو كان من جملة لم يحدث هذا خلف وانما قلنا انه اذا كان من
 جملة لم يحدث لانه لو احدثه لزم الدور والتسلسل وطلما باطل
 بيان الملازمة انه لو كان محدث العالم من جملة لزم كون حادثا لانه يكون
 له محدث فان عاد الى الاول فهو الدور وان ترتب الي غير النهاية فهو
 التسلسل **ولانه تعالى لو لم يكن قدما لكان حادثا** اذ لا واسطة وهو اي
 كونه حادثا لللازم لعدم كونه قدما **باطلا** من استلزامه لغير الالهية
 عنه وهو باطل والمستلزم للباطل باطل واذا كان باطلا كان ملوثة وهو
 عدم كونه قدما باطلا لانه فيثبت نقيضه وهو كونه قدما وهو المدعى
 وهو يستلزم كونه واجب الوجود لذاته اذ كل ما هو قديم فهو واجب الوجود
 لذاته او لم يكن واجب الوجود لذاته لكان جائزا لعدم في نفسه فيحتاج
 في وجوده الى مخصص فيكون محدثا اذ لا يغني بالحدث الا ما يتعلق بوجوده

بأيجاد شيء آخر وفيد بالنسبة للصفت ما تر في بحث الحمد عن السجد التقنا والي
سادسها ان تعتقد انه تعالى حي حياة زائدة على ذاته فقد ورج بذلك
الشرع لقوله **الله الا هو** أي الغيوب وذلك عليه الدليل العقلي
لا يجوز وجود شيء من الامور الموجودة من غير حي فلو لم يكن الله حيا
لم يجوز وجود شيء من الامور الموجودة منه لكنه موجود بجميع الامور الموجودة
أي الحادثة المعبر عنها بالعالم وكان حيا وهو المدعي ولأن عدم الحياة
نقص والله منزله عنه والحياة صفة أزلية توجب صحة العلم
سابعها ان تعتقد انه تعالى عالم بكل شيء ولو امتنعنا بعلم زائد على
ذاته فقد ورد بذلك الشرع لقوله تعالى **انزلنا اي القرآن** فلو لم يكن
يعلمه ولقوله تعالى **عالم الغيب والشهادة** وذلك عليه الدليل العقلي
لأن هذه الافعال الصادرة منه **المشاهدة** أي المشاهدة آثارها البديعة
النظام لا تحصل من جاهل والالام يكن على هذا النظام البديع مع ان الجهل
نقص والله منزله عنه والعلم صفة أزلية بها الاحاطة بالاشياء كما هي
ثامنها ان تعتقد انه تعالى قادر على كل ممكن يعلم انه يوجد قدرة
زائدة على ذاته فقد ورد بذلك الشرع ان **الله على كل شيء** موصوف
بما ذكره لآلة العقل **قد بر** وذلك عليه الدليل العقلي **لان عدم القدرة**
نقص والله منزله عنه والقدرة صفة أزلية قوت في الممكن عند تعلقيها
بها **تاسعها ان تعتقد انه تعالى مرید** لكل ممكن يعلم انه يوجد
إرادة زائدة على ذاته فقد ورد بذلك الشرع لقوله تعالى **يفعل ما يريد**
وقوله تعالى **يفعل ما يشاء** الذي يعني ما قبله اذ المشيئة مرادفة
للإرادة وذلك عليه الدليل العقلي **لان عدم الإرادة نقص** والله منزله

والإرادة

والإرادة صفة أزلية تخصص احد طرفي الممكن من الفعل والترك بالوقوع
التابع لها بمعنى ان الشيء يقع كما يريد تعالى وإنما يخصص القدرة لاستنوا
لنسبتها الي الطرفين ولا الحيلولة بانه تابع للوقوع على الإرادة كما مر معنى
انه تعالى يعلم الشيء كما يقع فلا يكون الوقوع تابعا والالام لازم الدور **عاشرها**
ان تعتقد انه تعالى متكلم بكلام قائم بذاته فقد ورد بذلك الشرع لقوله
تعالى **يريدون ان يبدلوا كلام الله** ولقوله تعالى **وكلم الله موسى تكليما** وذلك
عليه الدليل العقلي **لان عدم الكلام نقص** والله منزله عنه وسيأتي
تعريف الكلام **حادي عشرها ان تعتقد انه تعالى بصير** بالمبصرات
بأبصار زائدة على ذاته فقد ورد بذلك الشرع لقوله تعالى **ان الله بصير**
بالعباد لقوله تعالى **ان الله با تملون بصير** وذلك عليه الدليل العقلي
لان عدم البصر نقص والله منزله عنه **ثاني عشرها ان تعتقد انه تعالى**
سميع للمسموعات بسمع زائد على ذاته فقد ورد بذلك الشرع لقوله تعالى
قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها اقرا الآية أي باقنها وهو يشكي
إلى الله والله يسمع تجاوزها ان الله سميع بصير البصر والسمع صفتان
أزليتان تزيد بها الاحاطة بالمبصرات والمسموعات على الاحاطة بها
بالعلم وهما والخمسة قباها من الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام
صفات الذات السبعة التي اتفق على اثباتها اهل السنة وعلى نفيها
المعتزلة لما يلزم على اثبات غير الكلام منها من تعدد القدماء وهو ممتنع
لكن لما لم يسحهم انكاره حي عالم قادر مرید سميع بصير لقيام الأدلة
عليه اخرجوه عن ظاهر المتقدم فقالوا انه كذلك بذاته لا بصفة زائدة
عليها واهل السنة لما راوا ان تعدد القدماء لما يمتنع في الذات لا في الذات

والصفات ابقوه على ظاهر المتقدم واثبتوا له تعالى حياة وعلم وقدر
وارادة وسما وبصر زايدة اكثر منها على ذاته ولما لم يلزم على اثبات
الكلام منها من قيام احداث بذاته تعالى بنا على ما عندهم من ان الكلام
هو اللفظي لكن لما لم يسحب انكاره تعالى من كلامه لقيام الادلة عليه
اخر جوده عن ظاهر المتقدم وقالوا انه متكلم بكلام قائم بحيث ياجده
لا قائم بذاته واصل السنة لما اثبتوا الكلام النفسي ايضا وهو المعنى
القائم بالنفس المحتر عنه بالكلام اللفظي المغاير للعالم والارادة كما يشهد
به الوجدان وبانه كلام كاللفظي اللفظي لم يخرجوا المتكلم عن ظاهر المتقدم
بل اثبتوا له تعالى كلاما قائما بذاته وهو كلامه النفسي وكلاما قائما بغيره
باجاده وهو كلامه اللفظي بحقه خلقه والاول صفة ازلية عبر عنها
بالنظم المعروف والثاني النظم المعروف المحتر به عن تلك الصفة الازلية
وقد يطلق على كلامه كلامه بخلق عليه القرآن وقد اختلف هل يجوز
ان يسمع كلام الله النفسي فذهب الاشعري الى انه لا يجوز ان يسمع
قياسا على الرواية فكما يجوز رويته بالسمع جسم ولا عرض فليجوز سماع
بالسمع بصوت بل وقع سماعه لموسي محمد عليهما الصلاة والسلام ومن ثم
اختص عن غيرهما عليه الصلاة والسلام بانه الكليم واختار هذا جهة
الاسلام الخوازي وعليه مبنى استدلال المصنف بقوله تعالى وكلمه
الله موسى تكليما وذهب لما تريد الى انه لا يجوز ان يسمع وانما
يسمع اللفظي الدال عليه المخلوق في محل واختصاص موسى بانه كليم
من حيث انه سمع بصوت تولى الله خلقه من غير سبب لاحد من
خلقه او من جميع الجهات **ثالث عشر** ان تعتقد انه تعالى لا يجري في

العالم

٤٦
العالم امر اي لا يوجد منه شيء الا بقدرته و**ارادته** وحكمه اي
قضاياه الذي هو معنى ارادته عند الاستعصية كما صرح به في شرح
المواقف فخطفه عليها للتاكيد المناسب للمقام فقد ورد في الموضع
لقوله تعالى **وما تسخط من ورقه الا يعلمها** **اقول** الآية اي باقيها
وهو ولا حجة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين
اي علمه تعالى على احد التفسيرين فيه او المقصود منها الاخبار بانه تعالى
محيط بكل ما يوجد من العالم وذاك مستلزم للمعنى على ما اشار اليه امامنا
الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله القدرية اذا سلموا العالم خصموا اي
اذا سلموا ان الله عالم بكل ما يوجد من العالم قبل وجوده على ما يوجد عليه
لزمهم ان يقولوا بانه لا يوجد شيء في العالم الا بقدرته وارادته وذلك لانه
اذا كان كذلك كان هو الموجد قبل وجوده على ما يوجد عليه اذ هو افادة الوجود
وهو منسوب الى الموجد بالقصد وقصد افادة الوجود لا يمكن توجيهه
تحو المجهول بوجه بخلاف الكسب الواقع من العبد لا يتوقف على
ذلك اذ هو ليس افادة الوجود فيكفيه القصد الاجمالي واذا كان هو
الموجد كان هو القادر المريد لكل ما يوجد من العالم والا لزم المحذور
الآتي **وذلك** عليه الدليل العقلي **لانه** تعالى هو الموجد للعالم كما مر في
لوجي في العالم امر اي وجد منه بغيره **بغيره** قد رتبته و**ارادته**
بان وجد بقدرته غيره و**ارادته** **لانه** **مفهوم** اي مجبر اعلى اجاده و
ذلك **نقص** والله منزّه عنه فعلم من ذلك ان قدرة العبد و**ارادته**
لا تأثير لها في اجاده فعلمه خلافا للمعتزلة وانما الله هو الموجد له بقدرته
وارادته لكن عقب كسب العبد له بغيره قد رتبته و**ارادته** اليه

الذي هو سبب لا يجاد الله له قدرته وارادته بجعله ولو شالا اقتطع
 السبب عن المسبب فالنحل مقدور ومراد الله تعالى بالاجاد ومن
 العبد بالسبب وبه نسب الفعل اليه فيرتب الثواب على الطاعة والعقاب
 على المعصية وهو المنصف بالفتح دون الاجاد الذي هو من الله تعالى المنصف
 في ملكه المنصف المطلق فافهم **رابع عشرها ان تعتقد انه تعالى سبب**
لعباده الصالحين على صلاحهم ومعاقل عباده المذنبين على ذنوبهم
 انه ان ذلك يقع منه تعالى يوم القيامة فقد احسن تعالى بذلك لقوله
 تعالى **من يعمل مثقال ذرة خيرا يره** اي يردوا به اقرا الآية اي باقائها
 وهو ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ويدل عليه ايضا ما ذكره بقوله
لان الثواب والعقاب لو لم يتبعا اي يتبعهما منه تعالى لفعل اي لجوز
 تعالى ان يفعل من شاي شي **ما شاءه** **ولسطل** اي لم يوجد منه الامر
والنهي والعبادة اي التوفيق لها لكنه لم يجوز ان يفعل من شاي شاي
 ووجد منه الامر والنهي والتوفيق للعبادة فذلك دليل منه على انه يقع
 منه ما ذكره وهذا دليل اقناعي لكن ذلك الدليل العقلي ان ذلك ليس
 على سبيل الوجوب عليه لانه لا يجب على الله شي فله ان شاء المؤمنين
 وعقاب الصالحين لكن لا يقع منه ذلك لاخباره بعكسه كما تقدم وهو
 لا يخلف نعم المذنبون بغير الشرك قد يغفروهم فلا يعاقبهم كما اخبر
 بذلك بقوله ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
 فهو مخصص لعمرات العقاب **خامس عشرها ان تؤمن بالملك** **يكف**
 ورد به الشرع **لقله** تعالى مشير الى ذلك **امن الرسول بما انزل اليه**
من ربه والمؤمنون مع خوف علي الرسول **كل** من الرسول والمؤمنين

امن



امن بالله وسلايكته وهم عند جمهور المسلمين اجسام نورانية تظهر
 في صور مختلفة وتتقوى على افعال شاقة والمراد بالايان بحج الايمان
 بانهم موجودون فانهم عبادة الله وانهم لا يوصفون بذكورة ولا انوثة
 وانهم محصورون لا يصدر عنهم ذنب اصلا ولا يرد ابليلس اللعين
 لانه من اجتنابهم فالا ستثنائي الاية اما منقطع او متصل
 باعتبار شمولهم له تخليقا ولا هاروت وماروت ان قلنا بانهم ملكان
 لانهم لم يصدر عنهم ذنب وتعليمها الناس السحرة انما كان بامر الله ابتلاهم
 وتمييزا بينه وبين المعجزة على ان تعليم السحرة للاعتزاز عنه ليس بذنب
 بل هو طاعة **سادس عشرها ان تؤمن بجميع كتب الله الذي انزلها على الانبياء**
 فقد ورد به الشرع **للاية السابقة** فانه فيها بعد ما سبق منها
 وكتبه وعدتها ما به كتاب واربعة كتب كما ورد في بعض طرق حديث
 اي **وقلت** يا رسول الله ثم كتابا انزل الله فقال ما به كتاب
 واربعة كتب انزل الله على شيبث خمسين صحيفة وعلى قحطان ثلاثين
 صحيفة وعلى ابراهيم عشر صحايف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحايف
 وانزل التوراة والانجيل والزيور والفرقان **احوج** ابن حبان وغيره
 والمراد بالايان بها الايمان بان الله انزلها على الانبياء تفصيلا فيما ورد
 به القرآن على الوجه الوارد به من انزال التوراة على موسى والانجيل
 على عيسى والزيور على داود والفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم وصحفا
 على ابراهيم وصحفا على موسى واجمالا فيما عد ذلك وان ورد بعدتها على
 التفصيل الخبر السابق اذ هو احاد لا يكفي في الاعتقادات والامكان
 كلام الله القام به في واحد وان تعددت باعتبار النظم المعروض للمسمع

الدال عليه المسمى بكلام الله ايضا كما مر وهذا الاعتبار كان بعضها
افضل من بعض فالقران افضل ثم التوراة ثم الانجيل ثم الزبور كما ان
القران بهذا الاعتبار افضل من بعض على ما مر من الكلام على
اسم الله الاعظم وهو ناسخ جميعها تلاوة وكتابة واحكاما ولو وافقه على الراجح
سابع عشرها ان تؤمن بجميع الانبياء فقد ورد به الشرع **لقوله** تعالى بعد ما
سبق من الآية السابقة **ولتبته** لاحاجة لذكرها **وسلله** جميعهم **لا تفرق**
بين احد من رسله بالايان ببعض والكفر ببعض والاستدلال بهذه
الآية على المدعى ظاهر بناء على القول بترادف النبي والرسول كما مر لا على
القول بعدم ترادفها لعدم التعرض فيها للانبياء غير الرسل فيهم عليه
يلحقون بالرسل قياسا وعلى هذا القول ما ورد في عددهم في حديث
رواه ابن حبان في صحيحه ان عدد الانبياء مائة الف واربعه
وعشرون الفا وان الرسل منهم ثلثا مائة وثلاثة عشر في حديث
رواه الامام احمد في مسنده بسند ضعيف ان عدد الانبياء
مائة الف واربعه وعشرون الفا وان الرسل منهم ثلثا مائة وخمسة
عشر في حديث رواه ابو يعلى في مسنده بسند ضعيف ان عدد
الانبياء ثمانية الاف ولا تنافي بين هذه الروايات على تقدير صحتها
في الواقع لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا لم يرد ما يدل على انه غير
مراد وقد دلت رواية الزيادة على ان رواية النقص لا يعتبر مفهومها
والمراد بالايان بالانبياء الايمان بانهم صادقون في دعوى النبوة وان
الرسل منهم صادقون في دعوى الرسالة وانهم بلغوا الى اممهم ما
امروا بتبليغه تفصيلا فيما فصل منهم في القران واجمالا في غيره

وانورد

وان ورد بعد ذلك الاخبار السابقة لان بعضها ضعيف لا يعول عليه
وبعضها غير واحد لا يكفي الاعتقادات وانهم معصومون والمسلمون هم
معصومين على الراجح انه لا يصدر عنهم ذنب ولو صغرة سهوا قبل البعثة
او بعد ها وقيل المراد به غير ذلك وحديثنا ما ورد مما يقتضي
صدورهم من قول ومن احسن ما قيل في تاويله ما قاله الجند حسنة
الابرياسات المتوفين **ان من عشرها ان تؤمن** بوجوه البعث اي احيا
الله تعالى الخلق يوم القيامة بعد فناهم بان يعيد ابدانهم باجزاءها وعوارضها
كما كانت بعد اعدامها على الصحيح وقيل بعد تفرق اجزائها وتدخل
فيها الارواح بان يراسر اقبل ان ينفخ في الصور بعد جمع الارواح
فيه فتذهب كل روح الى بدنها **والنشور** بان يجمعهم يوم القيامة
للعرض والحساب فقد اخبر بوجودها اما البعث **لقوله** تعالى
لننشيئ الله الموتى واما النشور **لقوله** تعالى **يوم يجمعهم ليوم القيمة**
ذلك يوم التغابن يغيب الموتون الكافرين بلخذ منازلهم واهلهم في الجنة
لو امتوا على احد القاسمير في ذلك **وقوله** تعالى **والله النشور** يدل عليه
ايضا ما ذكره بقوله **لانه لم يكن** اي يوجد **بعث** **والنشور لما كان** اي وجد
امروهم من الله **والنحل** اي يجوز تعالى ان يفعل كل من شامسا **شاة**
لكنه قد وجد الامر والنهي منه ولم يجوز ان يفعل من شامسا فذلك
دليل منه على وجودها وقيل ما مر **تاسع عشرها ان تؤمن** بوجوه
الجنة **للتواب** **والنار** للعتاب فقد اخبر تعالى بوجودها **لقوله** تعالى
وجنة عرضها السموات والارض وقوله **ذلك جوارح الله النار** ويدل
عليه ايضا ما ذكره بقوله **والنار** بان لم تكونا موجودتين **لما كان** اي وجد

امروءه من الله وجوز تعالى ان يفعل من شامسا لكنه وجد منه
الاسر والتهبي ولم يجوز ان يفعل من شامسا وذلك دليل منه على
وجودها وفيه ما مر مع انه لا بد منه مع ملاحظة ان الثواب محصور
في الجنة ونعيمها وان العقاب محصور في النار وحجيمها وهما موجودان
الآن اعدت للمتقين اعدت للكافرين ولا يفنيان هاهنا ولا اهلها مع ظهور
الفناء **عشر** **فيها ان تؤمن ب** وجود **المراد** وهو جسر محمد وعلي
ظهر جهنم ادق من الشعر واحد من السيف موز عليه جميع الخلق
فيجوز اهل الجنة وتزل به اقدام اهل النار فقد اخبر تعالى بوجوده
لقوله تعالى **فاهدوهم** اي دلوهم وسوقوهم **اي صراط النجم** النار ليهومون
عليه فترل اقدامهم فيها **حادي عشر** **فيها ان تؤمن ب** وجود **الميزان** وله
لسان وكفتان يعرف به مقادير الاعمال بارتقون صفحتها على الراجح
فقد اخبر تعالى بوجوده **لقوله** تعالى **ونضع الموازين القسط** اي ذوات العدل
ليوم القيامة اي فيه وذكر الميزان بلفظ الجمع لا لتعدد بل للتفخيم نظير
قوله تعالى لذبت قوم نوح المرسلين اي نوحا وقيل لتعددده والراجح
الاول وبه يشعر كلام المص **قال** العلماء ووزن الاعمال يكون بعد
الحساب لانه الجزا فيدعي ان يكون بعد الحساب لانه لتقدير الاعمال
والوزن لاظهار مقاديرها ليكون اجزا بحسبها **قال** القرطبي وهو غير
من دخل الجنة او النار بغير حساب وهم ثلاثة اقسام متقون لا كبار
لهم ولهم مع حسناتهم صغائر فتوضع في مقابلة حسناتهم فلا يكون لها ثقل معها
ومجاهلون لهم مع حسناتهم كبار وصغائر فتوضع في مقابلة حسناتهم فيكون
لها ثقل معها فان كانت الحسنات اثقل دخل الجنة او السيئات اثقل ففي

المشيئة

المشيئة وان تساوي كان من اصحاب الاعراف **هذا** اذا كانت الكبار
فيما بينه وبين الله فان كانت فيما بينه وبين الخلق اقتصر من ثواب حسنة
بقدرها فان لم يوف زيدا عليه من اوزار من ظلمه ثم يعذب على الجميع وكفار
فيوضع كثرهم واوزارهم في الجنة وان كان لهم اعمال بر وصحت في الاخرى فلا
تقاومها **ثاني عشر** **فيها ان تؤمن ب** وجود **الحوض** **والشفاعة** اي حوض
النبي صلى الله عليه وسلم وشفاعته اما الحوض ف**قوله** تعالى **انا اعطيناك**
الكوثر بناء على احد التفسيرين من انه الحوض وقد فسره النبي
صلى الله عليه وسلم به في حديث **نقال** هو حوض **انبيته** اي عدها
الر من عدد نجوم السماء من شمس منه لم يظلم بعده اي بعد شمس
منه **ابدأ** **اقول** هذه الجمل الثلاث كل منها من حديث فالاولي
وهي هو حوض من حديث رواه مسلم ولفظه هو كثر وعديده روي
عليه خير كثير هو حوض يرد عليه امم في يوم القيامة **انبيته** عدد نجوم
السماء الحديث وهو مبني على عود ضمير هو الي النهر المحصور به الكوثر لكن
الظاهر عوده الي الخير الكثير الذي عليه وهو الموافق لما قال الحافظ بن
حجر انه ظاهر الا حديث من ان الكوثر نهر داخل الجنة والحوض بجانبها
يصب فيه من ما ذلك النهر **قال** وقد يطلق على الحوض كوثر لكونه
ممد منه اي فتفسير الكوثر بالحوض كما هو منقول عن عطاء بن رباح عن ذلك
والثانية وهي انبيته الر من عدد نجوم السماء من حديث اخر رواه مسلم
وعنه ولفظه حديث مسلم والذي نفس محمد بيده لا ينبتة اي الحوض
الر من عدد نجوم السماء وفي حديث مسلم المتقدم وغيره عدد نجوم السماء
فلعله اخبر به قبل العلم بانها اكثر من علم ذلك فاحبر به **والثالثة** وهي

من شرب منه لم يظما بعده ابد من حديث آخر مراده احمد والبرار بهذا
اللفظ وغيرهما معناه وهو ظاهر في ان الخوض انما يشرب منه من لم يدخل
النار وانما حصل على بعد ان يشرب منه من يدخلها والاعذب فيها بالظما
وقد اختلف هل هو قبل الصراط او بعده قولان روي عنهما الحافظ بن حجر
كما في عياض النائي مستند لا عليه بما مر عنه قال فلو كان قبل الصراط
لحالت النار بيندين الما الذي يصب فيه من الكؤوس انتهى وفيه مناقشة
واما الشفاعة فلقوله تعالى عسى ان يكتفلك ربك بما محمودا اينما على
الراجح الذي نقل الواحد وغيره اجماع المفسرين عليه من انه الشفاعة
في تعجيل الحساب والاراحة من هول الموقف وله صلى الله عليه وسلم
شفاعات ست اعظمها هذه وهي مختصة به **الثانية** في ادخال
قوم الجنة بغير حساب قال النووي وهي مختصة به وتوزع فيه
الثالثة في قوم حوسبوا واستحقوا النار ان لا يدخلوها قال
القاضي عياض وغيره ويشركه فيها غيره وهذه تنكرها المعتزلة
بناء على عدم جواز عن محمد بن كعب الكوفي **الرابعة** في اخراج
من ادخل النار من الموحدين ويشركه فيها غيره وهذه تنكرها
المعتزلة ايضا بناء على عدم جواز عن محمد بن كعب الكوفي في النار
الخامسة في زيادة الدرجات في الجنة لاهلها قال النووي وهي
مختصة به **السادسة** في قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم
ان يدخلوا الجنة ومنهم اصحاب الاعراف على الاصح **ثالث عشر** بان
بان النبي محمد صلى الله عليه وسلم نبي صادق ورسول حق اي نبي صادق في نبوته
ورسول حق في رسالته فقد اجمع المسلمون على بديه ذلك لا على ذلك من المعجزات

الظاهرة

الظاهرة والايات الباهرة مما يملك قطعاً على ذلك ومن اقواها دلالة عليه
القرآن فليقتد بخديده البلاغ في حال بلاغهم فعجزوا عن معارضة اقصر سورة
منه مع نفي الكيم على ذلك حتى خاطبوا جميعهم واعرضوا عن المعارضة
بالخوف الي المقارعة بالسيف ولم ينقل عن احد منهم مع نفي الدواعي
لا تيان بسبي حماد بن عيسى فذلك قطعاً على انه من عند الله وعلم به صدق
دعواه علماً عادياً لا يتدح فيه شيء من الاحتمالات العقلية على ما هو شأن
سائر العلوم العادية فهو نبي الله ورسوله ارسله **الي الخلق جميعهم** فقد اخرج
الله تعالى به في القرآن بقوله تبارك الذي نزل القرآن على عبده ليكون
للعالمين نذيراً واخره هو به صلى الله عليه وسلم بقوله ثماني حديث مسلم
ارسلت الي الخلق كافة اي من انس وجن اجاماً وعزها من ملائكة
وحيوانات وجمادات علمي الراجح **وقاية** ارسله الي الملائكة معهم
والي الحيوانات والجمادات مع عدم تكليفهم اذ عاينهم لشرفه ودخولهم
تحت دعوته والتباعد تسرياً له على سائر المسلمين **وب انه خاتم**
النبيين اي الذي ختمهم او ختموا به على ما مر عليه من المباحث في الكلام
على الخطبة والوجه بل اول الرسل على الراجح ادم عليه الصلاة والسلام ولا
ينا في الراجح ما في الصحيح في حديث الشفاعة من ان الناس يقولون تسبيح
انت اول الرسل لان المعنى الي قوم كفار واما ادم فارسل الي بنييه
يعلمه الشرايع **رابع عشر** بان **القرآن** دين المراد بالايان به ما عطفه
عليه بقوله **وانه معجز** اعجزوا البلاغ عن معارضة اقصر سورة منه كما مر
ودجوه اعجازه كثيرة لا تنحصر منها الايجاز مع البلاغ مثل قوله ولكم
في القصص حياة فجمع في كل من عدد من ونفسها عشرة احرف معاني كلام كبر

واشماله على علم الغيب والاخبار ما كان مما علموه وما لم يعلموه وكونه جامعاً
 لعلوم كبرية لم يتعاطى العرب الكلام فيها ولا احاط بها من علماء الامم واحد
 ولا اشتمل عليها كتاب بين الله تعالى فيه خبر الاولين والاخرين
 وحكم المختلفين وثواب المطيعين وعقاب العاصين **وانه**
كلام الله صفته الازلية القايم به كما مر فهو قديم **غير مخلوق**
 كسائر صفاته وان كان الظاهر المعروف الدالة عليه المستقر بكلام
 الله وبالقُرآن ايضا كما مر مخلوقا ومع كونه باعتبار وجوده في الخارج
 غير مخلوق فهو باعتبار وجوده في اللفظ مقروء بالسنتنا بحروفه
 الملقوطة المسموعة وباعتبار وجوده في الكتابة مكتوب في مصاحفنا
 بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه وباعتبار وجوده في
 الذهب مكتوب في صدورنا بالفاظه المتخيلة **وان من محمد شيئا**
 منه **منه** مما اثبت انه التواتر احراراً عن البسطة **كفروا ان من**
اتبعه فايتم بحما فيه من الاوامر وانتهى عما فيه من النواهي
اهتدي ورشد عطف تفسير ومن خالفه فلم ياتخو بما ذكر ولم يثبت
 عما ذكر صلة وغوي **خامس عشر** **ان تو من بما اجعت الامم**
 اى امت محمد صلى الله عليه وسلم المخصوصون كما اخبر بانهم لا يجتمعون
 على ضلالة **عليه من التحليل والتحريم وغيرهما** من الاحكام
 الخمسة اذا كان معلوما من الدين بالضرورة بخلاف ما لا يعرفه الا
 الخواص فلا يكفر منكره اى اذا كان جاهلا بانه مجمع عليه وان
 عرف الحكم كما اشار اليه في شرح البهجة بخلاف منكر الاول
 فيكفر وان كان جاهلا بذلك لم يكن محتمل خفي عليه ذلك لقى باسلامه

ونحوه



ونحوه وقد بستر الله باكمال هذا الشرح المبارك والحمد لله رب العالمين
قال مولف هذه سيرة ناولنا وشيخنا ابتغاء الله تعالى اليه محمد
 تهاب الدين بن الشيخ الحلي عبد الحق السنباطي الشافعي
 فرغت من تأليفه يوم الثلاثاء المبارك رابع عشر شوال المبارك
 سنة اثنين وسبعين وتسعمائة والحمد لله رب العالمين والصلاة
 والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه
 اجمعين وكان الفراغ من كتابة هذا الشرح المبارك يوم الجمعة
 سابع شهر صفر الحرس سنة ست وتسعين ولعمري به من المحنة
 النبوية على صاحبها افضل الصلاة وافضل السلام
 وذلك على يد كاتبه لنفسه ثم لمن شاء الله تعالى
 من بعده الفقير اليه ان بن محمود
 اليساري المقري الشافعي
 ختم الله له بخير المسلمين
 ورحم والديه امين
 والحمد لله وسد



بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا مولانا الشيخ الامام العلامة زين الملقب والدين ابو عبد الله محمد شمس الدين والدين الشافعي
 رحمه الله بركة محمد والي **الكلام على البسملة** من ثلاثين وجها **الاول** في بعض نوادر الابدان **فمنها** الاقتداء بالكتاب
ومنها امتثال قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع اي قليل البركة ومعنى ذي بال
 ذي خطر وشرف **ومنها** تمام الفعل الذي بدأ به وعدم تنقطع النقص اليه لم يفهم الخبر السابق **الوجه الثاني** في الابتداء بها
 حقيقي لانها لم تسبق شي **الوجه الثالث** في معنى الباء وفيه قولان احدهما الاستغناء اي الاستغناء بالبدء باسم الله
 على تمام الفعل يقول الشخص بسم الله معناه مستغنيا بسم الله افعل كذا ثانياً ان معناه المصاحبة والمعني متبركا بسم الله
 افعل وحل في الحذف هذا القول الحسن من **الوجه الرابع** في متعلق الباء وفيه قولان احدهما انه فعل وهو
 قسمين قسم صالح لا يتدرج في كل مبدوء بالتسميم خوفاً او التقدير مستغنيا باسم الله ابد الا و قسم مطابق للفعل المبني
 وبأ التسميم خوفاً وتقدير الكلام ظاهر وجعل البياضوي هذا القسم اولى من الاول لدلالة الفعل المبني وعمل التسميم على
وعلى غير الاول به بتلخيص الفعل كله باسم الله وعلى هذا القول فتقديم الباء مع مدحها على الفعل المؤخر اوقع للاداة على الخفاء
 اذ المعنى باسم الله لا باسم غيره ابد امتثال الثاني من القولين ان متعلق الباء مصدر مرفوع على الابتداء والتقدير ابتدأ بسم الله
 فحذف المبتدأ والخبر والبقية محول المبتدأ وهذا القول بان المصدر لا يعمل بحذف وفاء وحذف الشيخ ظاهراً لوقادحه اجماعه تعالى
 جواز كون متعلقها الاستغناء على انه في موضع الخبر لم يبتدأ بحذف والتقدير ابتدأ مستغنيا بسم الله يمكن القول الاول اولى
 لسلامته من زيادة الاضمار **الوجه الخامس** في وجه بناء الباء على الكسر مع ان الاصل في الحروف كواو العطف وكاف التشبيه
 الباء على الفتح لقوة في الحذف مع السكون الذي هو الاصل في المبني وجه ذلك مجازة الكسر لعملها مع لزوم الحرفية
الوجه السادس في وجه تطويل الباء في الخط مع ان القياس عدم ذلك وجه ذلك جعله عوضاً عن الفاء المخرجة خطأ
الوجه السابع في هذا الاسم من حيث هو حروف في اللغة العلم ووجه عند المتكلمين هو القول المفرد كاله وعرفه فهو
 كاللغوي في كونه اعم من هذه النحوي **الوجه الثامن** في المراد بالاسم هنا يصح ان يراد به التسميم وهي ذكر الاسم والمعنى
 بذكر الله ابد اي بذكر هذا الاسم ابداً ويصح ان يراد به ما يدل على التسميم لكن بشرط ان يعمل على حذف مضاف تقديره باسم الله ابد
 او تجعل الاسم متحياً لقول الشاعر الى الخول ثم اسم السلام عليك اي ثم السلام مضاف الى الاختصاص باسم هو لفظ الله ويراد
 بالاسم الكبر والبعث الذات والمعنى باسم الذات ابد او لا فكيف يصح اضافته الى اسم الى الاسم **الوجه التاسع** في أصله وفيه قولان
 الاول انه سوس كسر السين كفتوا وبضم القاف فهو معتل اللام القول الثاني انه وسم فهو معتل الفا **الوجه العاشر** في كيفية
 التنصير في أصله كيفية ذلك ان واوه حذفت تخفيفاً ثم سكن اوله تشبيهاً له بالأفعال المبدوءة بحرف الواو ثم التي بعده قول
 في اوله عند ارادة النطق به لتعذر الابتداء بالسكان **الوجه الحادي عشر** في اشتقاقه وفيه قولان الاول انه مشتق من العيو
 وهو الحلو وهذا مذهب البصريين والقول الثاني انه مشتق من اسمه وفي العلامة فناه على هذا القول واوفاخت بعد اللام
 لتكن دخول الهزة اذ حذفت الواو وهذا مذهب الكوفيين **الوجه الثاني عشر** في وزنه فعلى مذهب البصريين وزنه
 افع محذوف اللام وعلى مذهب الكوفيين وزنه افع محذوف الفاء المتأخرة **الوجه الثالث عشر** في وجه حذف الفاء
 مع ان وضع الخط على حكم الابداد دون الدرج وجه ذلك التخفيف لكثرة الاستعمال **الوجه الرابع عشر** في وجه حذف الفاء
 فاعراضه بخلافه بالباء **الوجه الخامس عشر** في مدلول لفظه مدلوله الذات الواجبة الوجود المستحق لجميع المحامد **الوجه السادس عشر**
 في أصله وفيه قولان الاول وهو الاصل له لا له فحذفت الهزة الثانية تخفيفاً وعوض عنها الالف واللام والاله في الاصل مطلق المعبود
 ثم غلب على المعبود حتى القول الثاني ان أصله لاها بالسر يانيه فحذف الالف الاخيرة وافعال الالف واللام على **الوجه السابع عشر**
 في تخفيف لانه وفيه قولان الاول انما تخفف اذ لم يكسر ما قبل وهو المشهور القول الثاني انما تخفف مطلقاً وهو مقتضى إطلاق الحذف

الوجه الثامن عشر في حكم حذف الفاء لفظاً وحكمه انه لحن فسد به الصلاة ولا تستعمل به اليمن **الوجه التاسع عشر**
 في اعراضه هنا فاعراضه الجرح على انه مضاف اليه وعامله المضاف على الجمع وهو اسم **الوجه العاشر** في مدلول لفظه
الوجه الحادي والعشرون في مدلول الرحمن مدلوله المنعم الحقيقي البالغ في الانعامات تعالىت فهو مبني للمبالغة **الوجه الثاني والعشرون**
 في مدلول الرحيم مدلوله الكثير الانعام فهو مبني للمبالغة ايضاً لكن الرحمن ابلغ منه **الوجه الثالث والعشرون**
 في وجه كون الرحمن ابلغ من الرحيم وجه ذلك ان زيادة النبا تدل على زيادة المعنى ولذلك
 قالوا الرحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا **الوجه الرابع والعشرون** في وجه تقديم الجمع وهو الرحمن والقياس النحوي من الاول
 الى الثاني وجه ذلك ان الرحمن لما دل على جلال النعم وعظايمها واصولها ذكر الرحيم ليتبين ان النعم ما بقي من النعم ما بقي من النعم
 والرديف له فكانت شياً واحداً **الوجه الخامس والعشرون** هو الرحمن مصروف ام لا وفيه قولان احدهما انه ممنوع من
 الصرف لحاقه بما هو الخالق من نظائره في زيادة الوصف ثانياً في ان مصروف لانه ليس له موند على فعل **الوجه السادس والعشرون**
 في اعراض الرحمن والرحيم هنا اعراضهما الجرح على انهما تختان الله والعامل فيهما هنا المضاف على الجمع وهو اسم وقيل في اعراضهما
 غير ذلك **الوجه السابع والعشرون** انه البسملة حلة ابتداء فلا محل لها من الاعراب **الوجه الثامن والعشرون**
 في وجه تخصيص البسملة بهذه الاسماء الثلاثة وجه ذلك ليعلم ان المستحق لان يستعان به في جميع الامور هو المعبود الحقيقي الذي
 هو مولي النعم كل جليلها وخيرها واعجلها واجملها **الوجه التاسع والعشرون** في وجه حذف الميم في قوله تعالى
 فوايد لا يبدأ بها **فمنها** الاقتداء بالكتاب العزيز **ومنها** امتثال قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو قطع
 ومنها تمام بركة الفعل الذي بدأ به وعدم تنقطع النقص اليه لم يفهم الخبر السابق **الوجه الثاني** في الابتداء بها
 اي بالنسبة لما بعدها **الوجه الثالث** في المراد بالاسم هنا يصح ان يراد به التسميم وهي ذكر الاسم والمعنى
 بذكر الله ابد اي بذكر هذا الاسم ابداً ويصح ان يراد به ما يدل على التسميم لكن بشرط ان يعمل على حذف مضاف تقديره باسم الله ابد
 او تجعل الاسم متحياً لقول الشاعر الى الخول ثم اسم السلام عليك اي ثم السلام مضاف الى الاختصاص باسم هو لفظ الله ويراد
 بالاسم الكبر والبعث الذات والمعنى باسم الذات ابد او لا فكيف يصح اضافته الى اسم الى الاسم **الوجه التاسع** في كيفية
 التنصير في أصله كيفية ذلك ان واوه حذفت تخفيفاً ثم سكن اوله تشبيهاً له بالأفعال المبدوءة بحرف الواو ثم التي بعده قول
 في اوله عند ارادة النطق به لتعذر الابتداء بالسكان **الوجه الحادي عشر** في اشتقاقه وفيه قولان الاول انه مشتق من العيو
 وهو الحلو وهذا مذهب البصريين والقول الثاني انه مشتق من اسمه وفي العلامة فناه على هذا القول واوفاخت بعد اللام
 لتكن دخول الهزة اذ حذفت الواو وهذا مذهب الكوفيين **الوجه الثاني عشر** في وزنه فعلى مذهب البصريين وزنه
 افع محذوف اللام وعلى مذهب الكوفيين وزنه افع محذوف الفاء المتأخرة **الوجه الثالث عشر** في وجه حذف الفاء
 مع ان وضع الخط على حكم الابداد دون الدرج وجه ذلك التخفيف لكثرة الاستعمال **الوجه الرابع عشر** في وجه حذف الفاء
 فاعراضه بخلافه بالباء **الوجه الخامس عشر** في مدلول لفظه مدلوله الذات الواجبة الوجود المستحق لجميع المحامد **الوجه السادس عشر**
 في أصله وفيه قولان الاول وهو الاصل له لا له فحذفت الهزة الثانية تخفيفاً وعوض عنها الالف واللام والاله في الاصل مطلق المعبود
 ثم غلب على المعبود حتى القول الثاني ان أصله لاها بالسر يانيه فحذف الالف الاخيرة وافعال الالف واللام على **الوجه السابع عشر**
 في تخفيف لانه وفيه قولان الاول انما تخفف اذ لم يكسر ما قبل وهو المشهور القول الثاني انما تخفف مطلقاً وهو مقتضى إطلاق الحذف

قال
اليه

تأ استحقاق
ابن ابراهيم

انا معا ذين
هشام قال

حدثني ابي
عن قتادة

والحدسا
انس بن مالك

ار الله على اللام
راكم ومعاد

رديفة على
الرجل قال

ما معاد من حمل
والاسك

وسعديك
ما رسول الله

قال الحافظ في كتابه فتح الباري بشرح البخاري

اخبرنا احمد بن ابي بكر بن محمد الحميد الحافظ عن ابي الويثيق

قدامة بن ابي طاهر عن الحسن بن كسيه العلوي

عن الحافظ ابي الفضل بن طاهر الحافظ عن احمد بن محمد

محمد بن ربيع عن حماد بن شاذان عن الامام ابي عبد الله

محمد بن اسماعيل البخاري قال في باب

الحرم على الحديث حدسا عبد العزيز بن عبد الله قال

حدثني سليمان عن عمرو بن ابي عمرو عن سعيد بن

ابي سعيد المقبري عن ابي بصير عن قتادة قال قلت

ما رسول الله من اسعد الناس شفا عتلك يوم



الحديث
تلا ثا قال ما من احد شهد ان لا اله الا الله محمد بن